

اليوبيل الفضى للتجمع

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

اليسار/العدد ١١٩ / مايو ٢٠٠١ / صفر ١٤٢٢ هـ / الثمن : ٣ جنيهاً



درس العدوان
الإسرائيلي على سوريا

المرأة في النقابات
المهنية .. بين
الحضور والغياب

الأزمة السودانية .. هل
تدخل حيز التدويل؟

ماذا بقي من الناصرية؟

مذبحة الجالية
اللبنانية في الكونغو

مبارك في واشنطن.. الأسوأ بين كل الزيارات

تحديات جديدة أمام القيادة الفلسطينية

عن مواقف لقادة العرب

٢

ولقد قام الاسرائيليين
بذبح أطفالنا وقتل شيوخنا
ويجب...



١

أيها العرب لقد طفح
الليل بنا ولا يد من موقف
حاسم...



٤

على العراق
هيبه



٣

وكتب علينا إعلان
الحرب



إهـ ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

فى هذا العدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
سكرتير التحرير
خالد البلشى
المستشارون

أحمد نبيل الهلالى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم

عبد الفقار شكر
محمة وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى
عبد الفتى أبو العيتى
د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب
التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى
اليوم الأول من كل شهر ..

ALYASSAR 1 KARIM
EL DAWLA
ST.TALAAT HARB SQ
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٤٠ جنيها
للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا
أو ما يعادلها.

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو
ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة
بريدية إلى إدارة المجلة .

الإدارة والتحرير : ١ شارع كريم الدولة
ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٨٦٢٩٨ - فاكس : ٥٧٨٦٢٩٨

FAX : ٥٧٨٦٢٩٨

- اليسار در...
-التجمع والاخوان..... ٤
* موقفنا :
- درس العدوان الاسرائيلى على سوريا حسين عبد الرازق ٥
* مبارك فى واشنطن
الاسوأ بين كل الزيارات.....خالد دواود ٧
* مصر
- سياسة التبعية والتطبيع تهدد مياه النيل..... عريان نصيف ١٠
- المرأة فى النقابات المهنية..... فريدة النقاش ١٣
- صلاح غريب ..العامل ابن البلد الذى أصبح وزيرا..... محمد جمال إمام ١٨
- هموم: ما هو الفساد.....د. أحمد محمد صالح ٢٦
* البيويل الفضى للتجمع
- أسباب الجمود السياسى بعد ٢٥ سنة.....مدحت الزاهد ٢٨
- التطور فى التجربة الحزبية.....د. عبد المنعم سعيد ٣٦
- التجمع أكثر الأحزاب قدرة على التكيف..... إيمان حسن ٣٩
- اللجنة المركزية تحذر من تدهور الأوضاع..... عبد الستار حبيته ٤٤
- الأزمة طاحنة فما الحل؟..... ٤٧
* العرب
- تحديات جديدة أمام القيادة الفلسطينية (رسالة القدس).....حنا عميرة ٥١
-اليمين الإسرائيلى يبدأ الشغل (رسالة حيفا).....نظير مجلى ٥٣
- الحكومة الأردنية تتوسط لوقف العنف (رسالة عمان)صلاح يوسف ٥٥
- هل تدخل الأزمة السودانية حيز التدويل؟..... أمينة النقاش ٥٧
- فقدان العدالة فى النظام التشريعى العراقى.....محمد حسن السلامى ٥٩
* العالم
- فى روسيا موقوفان من قضيتنا الفلسطينية(رسالة موسكو)منى الخميسى ٦٣
-مذبحة الجالية اللبنانية فى الكونغو.....حلمى شعراوى ٦٦
-مقاومة العولة الرأسمالية (رسالة ألمانيا).....نبيل يعقوب ٦٨
* كتب
- إعادة النبوة إلى التاريخ د. عاطف أحمد ٧٠
* فكر
- ماذا بقى من الناصرية.....د. ماهر الشريف ٧٥
* محاولات
- شئ اسمه الماركسلامية د. رفعت السعيد ٧٩
* رحيق السنين
-الوحوش التى تتعولم تحت قيادتها.....د. سمير حنا صادق ٨١
* مشاغبات
-الاتحاد الاشتراكى العربى للإخوان المسلمين.....صلاح عيسى ٨٢

التجمع والافخوان



هناك تناقض بيننا وبين الحزب الوطنى ولكنه تناقض ثانوى فى هذه المرحلة. ومسئوليتنا ان نستبعد الخطر البعيد (الحزب الوطنى) ونركز على الخطر القريب الحال (الافخوان المسلمين). أما الاتجاه الثانى فقد عبر عنه أنيس البىاع الذى طالب بإعادة الفقرة المحذوفة باعتبارها «فقرة هامة» واعترض على «تصدر النضال ضد الافخوان المسلمين أو لوياتنا الحزبية، وغىاب أى تفسير لالتفاف الشارع حولهم» وأضاف «الافخوان أهم تيار سياسى. ونحن ندير ظهرنا لهم. أصبحنا عمليا ضد الافخوان والوفد والناصرين.. فماذا يبقى لنا.

وقد يكون مفيدا أن يدور الحوار بين الاطراف المختلفة داخل الحزب وخارجه للتوصل إلى فهم مشترك على الأقل. من هنا تدعو اليسار كافة أصحاب المواقف والاتجاهات المختلفة للكتابة فيها بتفصيل وشمول مساهمة منها فى توضيح المواقف ونقاط الاتفاق والاختلاف.

اليسار

احتل الاحتفال باليوبيل الفضى للتجمع مساحة كبيرة فى هذا العدد. وليس ذلك إنحيازاً للحزب الذى تصدر عنه هذه المطبوعة، بقدر ما هو إنحياز للجدية والروح النقدية التى سادت هذا الاحتفال، سواء فى الندوة التى نظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام أو اجتماعات دورة «العيد الفضى والأنفاضة» للجنة المركزية للحزب.

وبلا شك فالمناقشات التى دارت هنا أو هناك تشير كثير من القضايا الهامة. وتتوقف «اليسار» أمام قضية حظت باهتمام واسع داخل حزب التجمع واجتماع لجنته المركزية. فمن بين ٢٣ تحدثوا حول التقرير السياسى تناول القضية ١٠ من أعضاء اللجنة المركزية من زوايا مختلفة. وقد أثار هذا الحوار فقرة وردت فى مشروع التقرير السياسى الذى نوقش فى المحافظات تناولت نتائج ودلالات انتخابات مجلس الشعب تقول «بصعود الافخوان المسلمين النسبى رغم الملاحقات الأمنية التى سبقت وراكبت الانتخابات، بحيث أصبحوا يشكلون وحدهم تكتلا مماثل لكافة الأحزاب السياسية الشرعية، ظاهرة تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل، ومراجعة لبعض المقولات التقليدية التى استقرت خلال السنوات الماضية». ورغم حذف الفقرة الأخيرة تجنبنا لبس آثاره خلال المناقشات بين أعضاء اللجنة المركزية فى المحافظات، فقد جرى النقاش فى اللجنة المركزية حادا فى بعض الأحيان، وظهر بوضوح وجود اتجاهين واضحين. وقد عبر عن الاتجاه الأول الزملاء محمد ابراهيم فزاع، ومحمد بشت والبدرى فرغلى وعبد الرحمن خير وماهر بيومى. ولا يريد أصحاب هذا الاتجاه أى تماسى مع الافخوان المسلمين أو أى عمل مشترك ويرونهم العدو والخصم الاول للتجمع واليسار عامة. وقد عبر ما هـر بيومى بدقه عن هذا الاتجاه قائلا.. أن التيار الدينى المتأسلم موجود وضابط وهو التناقض الرئيسى الذى نواجهه. فتواجهه نفى للثقافة والادب والفن والاعتماد على الذات فى التنمية الاقتصادية. صحيح أن

درس العدوان الإسرائيلي على سوريا



شارون

توقف عمليات حزب الله» وأضاف بن اليعيزر، أن الهجوم العسكري إشارة إلى سوريا أن قواعد اللعبة تغيرت ، وأنا لن نقف مكتوفى الأيدي وسنرد على كل اعتداء. وقال الناطق بإسم الجيش الإسرائيلي الجنرال «رون كينري» أن الغارة «رسالة إلى سوريا مفادها أن عليها توقع هجمات أخرى إذا فشلت في كبح حزب الله .. إنها رسالة واضحة لا تقبل أى تأويل» .. «كفى ولا مزيد لقد نفذ صبر إسرائيل» . ورددت مصادر إسرائيلية احتمال تجاوز العمل العسكري ضد سوريا قواتها في لبنان إلى الضرب في العمق.

ومن الواضح أن شارون أقدم على هذه الغارة لمجموعة من الأسباب .

* إفشال هدف حزب الله من هذه العملية الفدائية ، باعتبار أن حزب الله أراد بها توجيه رسالة إلى الإسرائيليين بعد تصعيد العدوان وحصار التجويع ضد الفلسطينيين واقتحام مناطق السلطة في رفح ، بأن الفلسطينيين ليسوا وحدهم في المعادلة ، وأن ثمة ما يمكن أن يجعل الموقف اقليمياً بجملة ، بما يتجاوز مخطط إسرائيل للاستفراد بالفلسطينيين» .

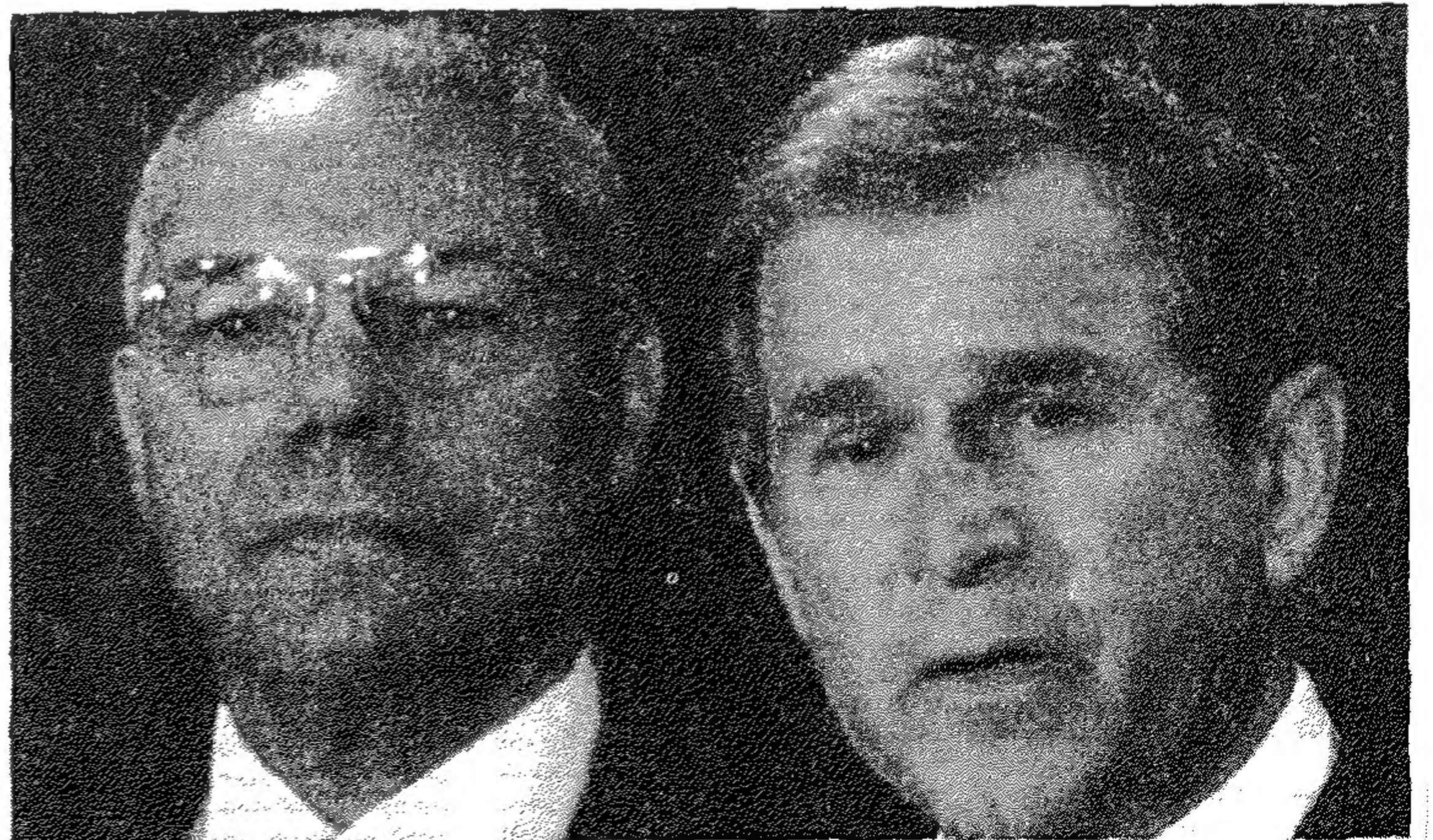
* الرد على الموقف «المتشدد» الذي إتخذه الرئيس السوري «بشار الأسد» في قمة عمان (٢٧ مارس ٢٠٠١) وإعلانه أن المجتمع الإسرائيلي «مجتمع عنصري. عنصري أكثر

عقب قيام حزب الله بأحد عملياته الجريئة ضد الوجود الإسرائيلي في مزارع شبعا المحتلة ، قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية بشن غارة جوية على محطة رادار سورية في منطقة «زهر البيدر» اللبنانية التي تقع على بعد ٤٥ كيلو مترا شرق بيروت، مما أدى إلى تدمير الموقع واستشهاد جندي سوري وإصابة أربعة جنود.

وأعلنت إسرائيل أن الغارة التي وقعت يوم الاثنين ١٦ أبريل جاءت رداً على مقتل جندي إسرائيلي في العملية الفدائية التي نفذها حزب الله (اللبناني) يوم السبت ١٤ أبريل ، و«استمرار سوريا في دعم الإرهاب» . فطفاً لوجهة النظر الإسرائيلية ، فإن نشاطات حزب الله «تخضع لموافقة سورية مسبقاً» .. لأن مواصلة ضرب المواقع الإسرائيلية من أجل تحرير مزارع شبعا لا تخدم المصالح اللبنانية» . وبالتالي فالرد عليها لابد أن يكون في سوريا .. فكما قال «بنيامين بن اليعيزر» وزير «الدفاع الإسرائيلي» .. «لم يكن هناك مناص من إرسال رسالة إلى سوريا ، التي اعتبرها الجبهة الوحيدة القادرة على لجم حزب الله» .

وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها أعدت «قائمة أثمان جديدة ستدفعها سوريا ما لم

بوش وباول



من النازية» وأن التسوية السياسية التي بدأت في مدريد قد انتهت إلى الفشل» فبعد عشر سنوات ، من عملية السلام الفاشلة بامتياز ، وأؤكد على كلمة بامتياز، لأنه من الصعب أن نجد شيئاً أفضل من هذا العمل السياسي خلال عشر سنوات» وتأكيداً على مركزية القضية الفلسطينية إلى حد توجيه خطاب إلى أهل الجولان يقول فيه «إخواننا في الجولان يسمعون وشاهدون الآن وهم لا يقبلون أن يكون حل القضية الوطنية في سوريا على حساب قضية إخوانهم الفلسطينيين» .. ودعاهم للانتفاضة والمحاحه على «أهمية تطبيق أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل بإيقاف كل أشكال التعاون والتعامل معها من قبل الدول العربية لأي سبب ولأى ظرف حتى تخضع لشروط السلام كلها وتقوم بتطبيقها» .

*التصور الخاطئ عن ضعف الموقف السوري نتيجة الأوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية خاصة المطالبة بالإصلاح السياسي وبيانات المثقفين السوريين ووجود رئيس سوري جديد وظاهرة المنتديات النقابية .. وتدعيم موقف المطالبين بخروج الجيش السوري من لبنان ومنع المقاومة اللبنانية من العمل ضد إسرائيل بقوله أن عملياتها تضر

وتسمية الأمور بمسمياتها من خلال وصف ما قامت به إسرائيل ضد سوريا بأنه عدوانا. وأكد أن من حق سوريا «الرد بالشكل الذي تراه مناسبا»، والدعوة لضبط النفس لم تعد مجدى... وأعلن الرئيس السوري عن فتح باب التسرع في جميع أنحاء سوريا لدعم الانتفاضة الفلسطينية» كى تتمكن من مواجهة الآلة الحربية الإسرائيلية وحالات الحصار والتجويع المفروض على الشعب الفلسطيني الأعزل».

وطالبت سوريا «العرب جميعا الاستعداد لاستخدام جميع الوسائل والامكانيات - لاسيما السلاح الاقتصادي: النفط والاسواق- فى معركة لجم العدوانية الصهيونية وحماية الانتفاضة وانتزاع تحرير الأرض العربية وعودة اللاجئين إلى ديارهم».

وعلى عكس الرهان الإسرائيلي فقد خمدت الحملة على الوجود السوري فى لبنان وتراجع الحريري عن موقفه الناقد للمقاومة اللبنانية، وتولدت نواة لعودة التحالف السوري اللبناني الفلسطينى.

وتضامنت كل الحكومات العربية مع الموقف السوري. وطالبت الادارة المصرية جميع الدول بتحمل مسئولياتها فى التصدى لهذا العدوان الإسرائيلى السافر الذى يهدد الوضع فى المنطقة».

ومرة أخرى يبرز موقف عرب ١٩٤٨ المساند للحقوق الفلسطينية والعربية فمحمد بركة عضو الكنيست عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة طالب فى الكنيست بتقديم شارون للمحاكمة لارتكابه جرائم ضد الإنسانية (فى فلسطين وسوريا) . وأرسل عبد الملك الدهامشه عضو الكنيست عن الحركة الإسلامية برقية عزاء للرئيس بشار الأسد فى شهداء الغارة الإسرائيلية.

وهاجم «اليسار» الإسرائيلى حكومة شارون، فقال يوسى سريد زعيم حركة «ميريتس» أن الغارة «تظهر الوجه الحقيقى لحكومة شارون... وتعيد للأذهان سياسته الدموية فى لبنان».

ولاشك أن هذه الغارة الإسرائيلية تقدم دليلا جديدا على فشل التسوية السياسية التى بدأت بكامب ديفيد مرورا بمدريد وأوسلو. وتؤكد الحاجة إلى رسم استراتيجية عربية جديدة تعتمد استخدام أوراق القوة العربية والتنسيق بين دول الجوار (أو دول الطوق) سياسيا وعسكريا واقتصاديا.

حسين عبد الرازق



الرئيس بشار الأسد

ترمى إلى إبقاء المسار اللبناني السوري حارا فتتولى سوريا إدارته لدعم أداراتها التفاوضية فى حالة استئناف المباحثات». ومن الواضح أن شارون لم يحقق هدفه من هذه الغارة التى بناها على كثير من الحسابات الخاطئة.

فقد اتخذت سوريا على لسان الرئيس الأسد موقفا متشددا. فقال الرئيس بشار الأسد فى الاتصال التليفونى مع الرئيس الأمريكى بوش، «أن» الوضع فى المنطقة خطير بالفعل. وأن إسرائيل وجهت ضربة مباشرة لعملية السلام (التسوية السياسية) التى دخلت العناية المركزة بعد العدوان الإسرائيلى... خصوصا بعد التصريحات الخافلة بالمغالطات التى صدرت عن الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان وعن الناطق باسم الخارجية الأمريكى ريتشارد باوتشر».

وطالب الأسد الادارة الأمريكية بالجرأة

بالاقتصاد اللبناني والاستفادة من وجود خلاف فى الحكومة اللبنانية بعد نشر مقال فى جريدة «المستقبل» التى يملكها «الحريرى» رئيس وزراء لبنان واعتبارها توقيت عملية «حزب الله» الأخيرة خاطئا.

«الاستفادة من موقف الادارة الأمريكية الجديدة التى» تدعم إسرائيل دون تحفظ» وهو ما أكدته رد الفعل الأمريكى الرسمى تجاه العملية الفدائية لحزب الله والغارة الإسرائيلية على الموقع العسكري السوري فى لبنان. فقد وصف السفير الأمريكى فى بيروت عمليات المقارمة بأنها» انتهاكات متعددة ومحسوبة للشرعية الدولية ومجلس الأمن، ومناقضه لموجبات القرار الدولى ٤٢٥» وأرجع الغارة الإسرائيلية على الرادار السوري إلى الهجمات الاستفزازية عبر الحدود فى جنوب لبنان التى أنتجت هذا التصعيد» قائلا أنه يأمل «أن تكون الرسالة فهمت» وقالت مصادر أمريكية... «أن عمليات حزب الله

مبارك فى واشنطن ٢٠٠١

الأسوأ بين كل الزيارات



مبارك وبوش

كبار المفاوضين . ولكن الاجتماع الأمنى الأول انتهى باطلاق نار كثيف على سيارة الوفد المفاوض الفلسطينى وصفوه بأنه محاولة اغتيال . أما فشل المباحثات السياسية فلقد تبدى من خلال استمرار القصف الإسرائيلى العنيف لمواقع السلطة فى الضفة وغزة واستمرار سياسة تصفية نشطاء الانتفاضة من حركات حماس والجهاد وفتح .

ولم يخف الرئيس مبارك فى رحلته فى واشنطن خلال لقاءاته مع المسئولين والصحافة أنه لا يمانع فى وقف الانتفاضة الفلسطينية بل إنه كشف أنه تحدث إلى الرئيس عرفات شخصيا وطلب منه توجيه رسالة علنية عبر التلفزيون يطالبهم فيها بإنهاء العنف . ولكن قبل قيام عرفات بذلك قامت إسرائيل بعملية قصف ثقيلة لأهداف فلسطينية فى مدينة الخليل بالضفة الغربية فأصبح من غير الممكن للرئيس الفلسطينى توجيه هذه الرسالة . كما لم يستبعد مبارك إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام مع شارون وأنه لديه أمل أن يكون ذلك ممكنا ، ولكنه أكد أنه لن يلتقى معه قبل أن يقدم خطة واضحة للسلام مع الفلسطينيين .

الأيدي» و«المساعدة» لا «الإصرار» على التوصل إلى حل .

«البلدوزر» ومجرم الحرب رئيس وزراء إسرائيل أوتيل شارون كان أكثر الناس سعادة بسياسة الإدارة الأمريكية الجديدة وكانت بمثابة هدية وصوله للسلطة . وعلى هذا الأساس حينما شد رحاله إلى واشنطن ليكون أول من يلتقى بالرئيس بوش من منطقة الشرق الأوسط (وفى هذا الأمر دلالة واضحة رغم ادعاء الحكومات العربية أن هذا أمرا عادى ومتوقعا) قال شارون ان الوضع المتفجر فى الأراضي المحتلة ليس الوحيد على قائمة أولوياته بل هناك قضايا أخرى لا تقل أهمية . مثل استمرار حصار العراق ومنعه من الحصول على أسلحة متطورة ، وكذلك تنامي قدرات إيران العسكرية وخطر الإرهاب فى المنطقة . وهذه كلها قضايا تطرب بالطبع لسماعها الإدارة الأمريكية الجديدة ذات التوجه التصادى والساعية إلى تأكيد سمعتها كالقوة العظمى الوحيدة فى هذه المرحلة : تأمر فتطاع . ولكن من الناحية العملية فإن موقف إدارة بوش كان الضوء الأخضر لشارون للقيام بحملته العسكرية المتشددة ضد الفلسطينيين وتوجيه ضربات قاسية وفى العمق لا تضع فى الاعتبار مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية أو أية التزامات أو تعهدات منذ توقيع اتفاق أوسلو .

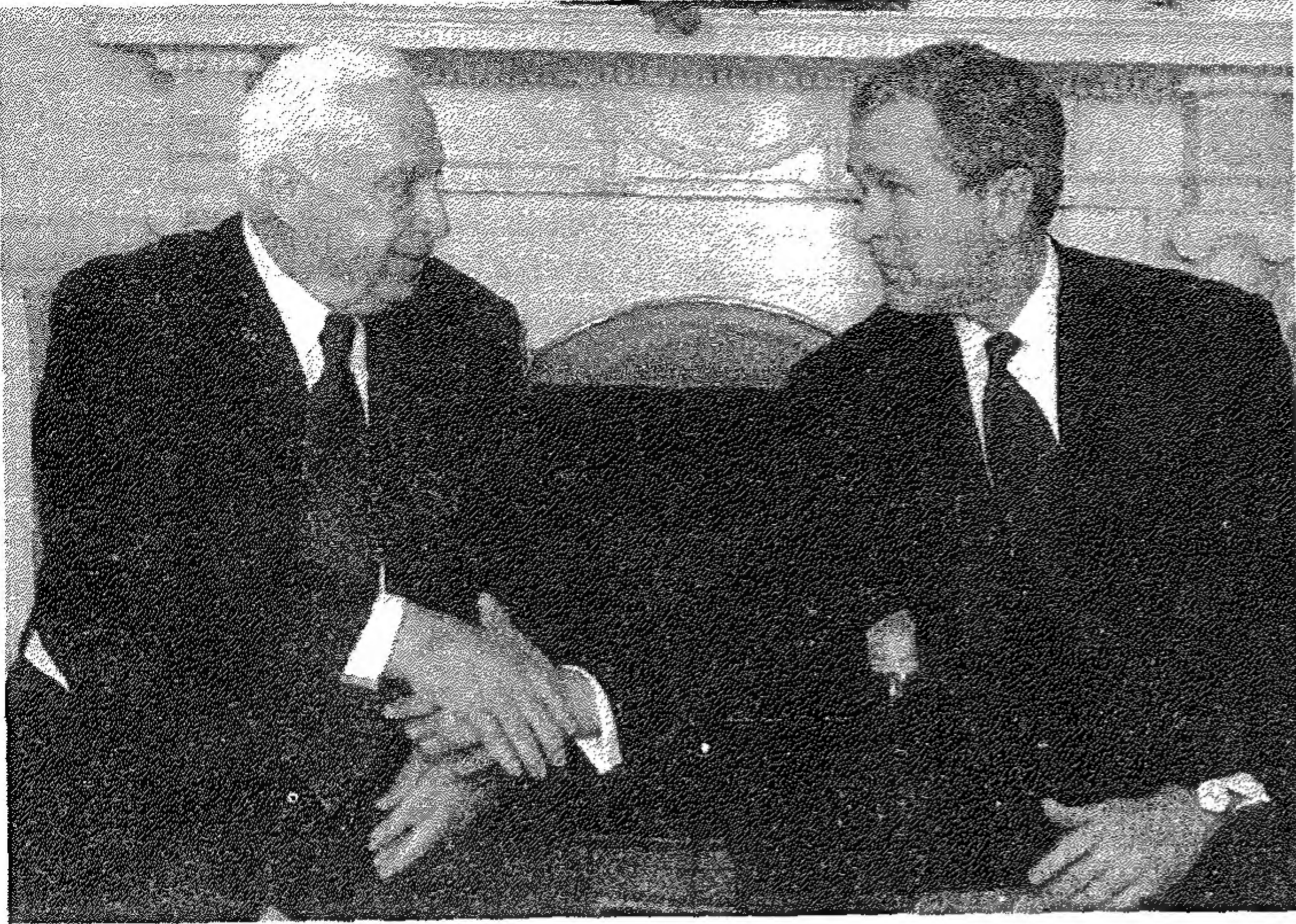
المسؤولون المصريون الذين صاحبوا مبارك إلى واشنطن وصفوا الزيارة على استحياء بانها «حققت نتائج إيجابية» من ناحية إطلاع الإدارة الجديدة على حقيقة الموقف فى المنطقة وضرورة تبني موقف متوازن لكى لا يتدهور أكثر . وأضاف المسئولون أن ثمار هذا النجاح تمثلت فى استئناف عقد الاجتماعات الأمنية بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية أمريكية ، ولقاء سياسى بين وزير خارجية إسرائيل شيمون بيريز ووفد فلسطينى يضم

التقييم الموضوعى لزيارة الرئيس حنى مبارك الأخيرة للولايات المتحدة (٢٠٠١-٦ أبريل) يؤكد على أقل تقدير بانها كانت من بين الأسوأ ضمن الزيارات شبه السنوية التى يقوم بها الرؤساء المصريون للعاصمة الأمريكية منذ أن ربط الرئيس الراحل أنور السادات بين البلدين قبل ما يزيد على ٢٥ عاما بعلاقات «خاصة» و«استراتيجية» .

المزاج العام كان حادا فى الولايات المتحدة ومضمون اللهجة التى واجهها الرئيس المصرى فى لقاءاته مع الرئيس الجمهورى جورج بوش الابن ونائب الرئيس ديك تشينى ومستشارة الأمن القومى كوندوليزا رايس ووزير الخارجية كولن باول أن الإدارة الجديدة «غير مستعدة للمساعدة الآن» ولن تغرق فى مستنقع الشرق الأوسط كما فعل الرئيس السابق بيل كلينتون وأن دورها سيقصر فى أفضل الأحوال على حث الاطراف المعنية على حل مشاكلهم بأنفسهم مع عدم ممانعة قيام أطراف إقليمية - كمصر والأردن والاتحاد الأوروبى - بالعمل من أجل تهدئة الموقف المتفجر .

سياسة إدارة الرئيس جورج بوش الخارجية منذ وصوله إلى البيت الأبيض وقبل إقامته المائة يوم الأولى فى منصبه أثارت امتعاض جميع دول العالم تقريبا . فخلال أسابيع قليلة فقط فجرت إدارة بوش أزمات مع العراق بضربها المفاجئ وغير المبرر ومع روسيا (أزمة تبادل طرد الجواسيس) ومع كوريا الشمالية بتخليها عن مباحثات نزع السلاح ومع أقرب حلفائها فى أوروبا بالانسحاب من اتفاقية كيوتو التى تهدف إلى الحفاظ على نسبة التلوث فى الجو وحماية البيئة العالمية وأخيرا مع الصين كما تبدى من خلال أزمة طائرة التجسس الأمريكية التى هبطت فى أحد المطارات الصينية بعد اصطدامها بطائرة مقاتلة تابعة لسلاح الجو الصينى بينما كانت تقوم بإحدى مهامها التجسس . أما فى الشرق الأوسط فكان نصيبنا هو سياسة «رفع

خالد داود



مصافحة بين شارون وبوش

وجاءت الخطوة في وقت لاحق بإعلان شارون استعدادة القبول بدولة فلسطينية في ٤٢ في المائة من أراضي الضفة الغربية على أن تكون منزوعة السلاح ومنقوصة السيادة.

وفي إطار سياسة خفض التوقعات و«الواقعية» المصرية-الأردنية ركز مبارك خلال مباحثاته في واشنطن على ضرورة أن تكون الخطوة الأولى لاستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين تطبيق تفاهات شرم الشيخ التي رعاها الرئيس الأسبق كلينتون والأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد أسابيع من اندلاع انتفاضة الأقصى. ومن المعروف أن الرئيس مبارك شخصيا كان قد وصف هذه التفاهات التي تم التوصل لها في شرم الشيخ بأنها أقل مما كان يتطلع إليها الفلسطينيون والعرب. وعلى الرغم من ذلك فلقد ذكرت التقارير الصحفية أن وزير الخارجية عمرو موسى اشتبك في حوار عاصف مع مستشارة الأمن القومي السيدة رايس التي أصرت على تحميل عرفات وحده مسئولية الموقف المتدهور، ومن المعروف أن التقارير تشير إلى أن السيدة رايس التي يثق بها الرئيس بوش من أكثر الداعين إلى التخلي عن التورط العميق فيما يجري في الشرق الأوسط ولكن بالطبع في إطار موقف الولايات المتحدة الاستراتيجية الداعم لإسرائيل. وعلى الرغم من ذلك فلم يتخل الرئيس مبارك طوال أيام زيارته لواشنطن عن التأكيد على أن الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد القادر على التوصل إلى تسوية في المنطقة بحكم رعايتها لكل الاتفاقيات التي تم التوصل لها بين العرب وإسرائيل منذ انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وقال مبارك «إن اللاعب الرئيسي في مشكلة الشرق الأوسط هو الولايات المتحدة وليس الأمم المتحدة ولكن عادلين وواقعيين. منذ بدء مسيرة السلام بين مصر وإسرائيل كانت الولايات المتحدة هي اللاعب الرئيسي وما يزال الأمر كذلك حتى الآن وسيبقى على حاله غدا» وتوقع مبارك أن الأمر قد يستغرق نحو أربعة إلى ستة أشهر قبل أن تعود إدارة بوش إلى لعب دور فاعل في منطقة الشرق الأوسط.

ولم يتبن الرئيس مبارك كذلك موقفا متشددا من قضية العلاقات مع إسرائيل فقال إنه أمر بسحب السفير استجابة لضغط الرأي العام ومظاهرات الطلبة «ولكنني لم أقم بتجميد العلاقات» ودلل على ذلك بتزامن زيارته للولايات المتحدة مع زيارة وفد زارعي إسرائيلي للقاهرة لمناقشة التعاون بين البلدين في هذا المجال. كما كرر الرئيس في

تصريحاته أن مطلب بعض الدول العربية بإحياء مقاطعة إسرائيل لا يشمل مصر والأردن بحكم ارتباطهما بمعاهدات سلام معها. وفيما يعكس طريقة تعامل الرؤساء العرب مع اجتماعات القمة العربية وأهمية ما يتم التوصل له من قرارات قال مبارك في أحد حواراته «أسمع ما أريد فقط في مؤتمرات القمة العربية، وما لا أريد أن أسمع.. لا أسمع» كما نفى مبارك أن مصر تستورد الأسلحة من كوريا الشمالية في الوقت الذي تدعو فيه إسرائيل لتوقيع اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

ورغم هذه المواقف المعتدلة فلقد واجه الرئيس انتقادات حادة أثناء زيارته الأخيرة من أعضاء الكونجرس الأمريكي المؤيد في غالبيته لإسرائيل وكذلك من قادة المنظمات اليهودية الأمريكية الفاعلة. فلقد قاطع عدد من كبار قادة المنظمات اليهودية الأمريكية زيارة مبارك ورفضوا المشاركة في غداء نظمه السفير المصري في واشنطن لقادة المنظمات اليهودية والعربية الأمريكية وذلك بدعوى رفضه عودة السفير المصري إلى إسرائيل وعدم قيامه بالضغط على عرفات من أجل القبول بمقترحات الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون إلى توصل إلى تسوية نهائية في مفاوضات كامب ديفيد العام الماضي. وقال مبارك في هذا الشأن إنه لم يكن يستطيع الضغط على عرفات للقبول بمقترحات كلينتون لأنها كانت تتضمن إعطاء السيادة لإسرائيل على الأماكن المقدسة في مدينة القدس المحتلة وهو أمر لا يستطيع أي زعيم عربي القبول به. وشدد مبارك على أن عرفات لديه درجة من السيطرة على مناطق الحكم الذاتي ولكنها ليست سيطرة كاملة كما أنه لا يستطيع مطالبة شعبه بوقف العنف في الوقت الذي

تواصل فيها إسرائيل حصارها للأراضي الفلسطينية. وقال مبارك: «عرفات ليس لديه زر يضغط عليه فيتم وقف الانتفاضة فورا. ولو طلب عرفات من شعبه الآن وقف الانتفاضة لقالوا له إذهب إلى الجحيم وذلك بسبب سوء الوضع الاقتصادي وعدم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين». كما كرر مبارك تحذيره التقليدي من أن عدم قيام الولايات المتحدة بلعب دورها واستمرار إسرائيل في تصعيد العنف ضد الفلسطينيين قد يهدد بانتشار العمليات الإرهابية في كل أنحاء العالم وليس فقط في منطقة الشرق الأوسط. وأشار كذلك إلى أن التوتر القائم في المنطقة منذ اندلاع الانتفاضة أدى إلى إلحاق خسائر اقتصادية بكل دولها بما في ذلك مصر التي خسرت نحو خمسة وعشرين في المائة من دخلها السنوي بسبب انخفاض عائد السياحة وقلة الاستثمارات.

كما تبدى أيضا خلال زيارة مبارك ولقائه مع أعضاء الكونجرس أن قضية اتهام المنظمات اليهودية الأمريكية للصحافة المصرية بمعاداة السامية والحض على كراهية اليهود تحولت إلى قضية حساسة في العلاقات الثنائية بين البلدين بلغت درجة أن أبراهام فوكسمان أحد قادة المنظمات الأمريكية اليهودية المتخصصة في رصد الدعاوى المعادية للسامية صرح للصحفيين أن جماعته ستعمل على الضغط على الكونجرس من أجل قطع مائة مليون دولار من المعونة الأمريكية الاقتصادية لمصر حتى يقوم مبارك باستخدام نفوذه لاتخاذ إجراءات لمنع الدعاية المعادية للسامية في الصحافة المصرية. وتبنى المنظمات الأمريكية اليهودية طلبها على أساس أن الرئيس مبارك هو الذي

يقوم بتعيين رؤساء تحرير ما يعرف في مصر باسم «الصحف القومية» أو شبه الرسمية. ولكن مبارك شدد في تصريحاته أن «الصحافة حرة في مصر» وأن مجلس الشورى (الذي يتم انتخاب نصف أعضائه وتعيين الباقي) هو الذي يقوم بتعيين رؤساء تحرير الصحف. وقام رؤساء المنظمات اليهودية بتسليم مبارك ملفاً يتضمن العشرات من الرسوم الكاريكاتورية في الصحافة المصرية رأوا فيها دعوة مباشرة لمعاداة اليهود. ويبدو واضحاً أن الرسوم الكاريكاتورية تشير تلك المنظمات أكثر من المقالات مهما بلغت حدتها. حيث إن الصورة الكاريكاتورية لليهود في معظم الرسوم التي تم عرضها على مبارك عادة ما تبقى في إطار الشخص الجشع ذو الانف الطويل واللحية غير المذهبة والمولع بسفك الدماء.

وفيما يتعلق بقضية العراق كان الرئيس مبارك شديد الحساسية في تناوله لها في لقاءاته مع المسؤولين الأمريكيين الذي لم يخفوا استياءهم من تنامي العلاقات بين القاهرة وبغداد وإضفاء صبغة احتفالية على استعادة هذه العلاقات على حد تعبير نائب وزير الخارجية الأمريكي إدوارد ووكر. وحمل الرئيس مبارك العراق مسؤولية فشل القمة العربية الأخيرة في عمان لرفضه التوصل لتسوية للنزاع مع الكويت وافق عليها غالبية القادة العرب. ولكنه امتنع عن توجيه انتقاد مباشر للرئيس صدام حسين قائلاً إن الكثيرين في العالم العربي الآن يرون أنه بطل بسبب موقفه من القضية الفلسطينية وإعلانه تشكيل جيش لتحرير فلسطين وتوجيه مليار يورو من عائدات النفط العراقي لدعم انتفاضة الأقصى. وحذر مبارك المسؤولين في واشنطن من أنه كلما قامت الولايات المتحدة بضرب العراق ازداد النظام هناك قوة. وركز على ضرورة التعامل مع قضية التخفيف من معاناة الشعب العراقي في إشارة ضمنية إلى موافقته على السياسة الأمريكية الجديدة المسماة بـ «العقوبات الذكية» والتي تهدف إلى تشديد الحصار العسكري مع السماح للعراق بحرية استيراد السلع من الخارج لانتهاء معاناة الشعب العراقي.

وربما تكون المفاجآت المتعلقة بالشأن الداخلي أكثر قسوة لدى تقسيم نتائج زيارة مبارك لواشنطن وذلك من خلال سلسلة الحوارات التي أجراها مع كبريات الصحف ومحطات التلفزيون الأمريكية والتي عادة ما يخصص لها وقت وفير في برنامجه وذلك أيضاً في إطار شرح وجهة النظر العربية للرأي

العالم الأمريكي. وبالطبع فإن المحاورين الأمريكيين يطرحون القضايا الشائكة التي قد يكون من المستحيل تناولها مباشرة في الصحافة المحلية سواء رسمية أو معارضة. فللمرة الأولى أعلن الرئيس مبارك بكل صراحة ووضوح أن «نحن (مصر) لسنا سوريا. وابني «جمال» لن يصبح الرئيس القادم. أرجو أن تنسوا ذلك الأمر».

كما كشف مبارك في حوار مع واشنطن بوست والنيوزويك عن إنه «سوف نحاول العثور على نائب للرئيس. إنه أمر صعب وأنا أقوم بمراجعة العديد من الأسماء».

ومن المعروف أن الرئيس مبارك البالغ من العمر ٧٢ عاماً لم يعين نائباً للرئيس منذ توليه الحكم في ١٩٨١. كما أن الصعود المتسارع لدور نجله جمال في الحياة السياسية في مصر إثر تعيينه في أمانة الحزب الوطني الحاكم ومصاحبه لوالده في عدد من الزيارات الخارجية زاد من التكهينات في السنوات الأخيرة أن الرئيس المصري يعد خلفته كما هي الحال في عدد من الدول العربية ذات النظام الجمهوري مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن والسودان. ويمكن اعتبار تصريحات الرئيس مبارك لواشنطن بوست الأكثر وضوحاً من ناحية نفيه لمثل هذه التكهينات ولكنها فتحت الباب في نفس الوقت لتكهينات أخرى حول الشخص الذي سيختره لمنصب نائب الرئيس.

وكان الرئيس مبارك قد أشار في حواراته مع وسائل الإعلام الأمريكية إلى أن اتصالاته لم تنقطع مع المسؤولين الاسرائيليين بما في ذلك رئيس الوزراء الحالي وأن مبعوثه للاتصال بحكومة شارون كان رئيس جهاز الأمن القومي المصري اللواء عمر سليمان. واللواء سليمان تم تداول اسمه من بين مرشحين عدة لخلافة وزير الخارجية المصري عمرو موسى بعد أن يتولى منصبه الجديد كأمين عام لجامعة الدول العربية في ١٥ مايو القادم. ولكن اسمه تم تداوله أيضاً كمرشح لمنصب نائب الرئيس بحكم علاقته القوية بالرئيس مبارك ومصاحبه له في كل رحلاته الخارجية تقريبا بجانب إرساله كمبعوث شخصي لقادة الدول العربية.

ورغم أن جماعات مثل مسيحيين مصريين مقيمين في الولايات المتحدة سبقت زيارة مبارك بحملات إعلانية واسعة تزعم فيها تعرض الاقباط للاضطهاد واشكال التمييز فإن هذه القضية لم تطرح نفسها على جدول أعمال أعمال الرئيس مبارك في واشنطن ولقاءاته مع المسؤولين الأمريكيين. كما أن الاحتجاجات التي نظمتها هذه الجماعات المعروفة باسم «أقباط المهجر» كانت ضعيفة

للفترة مقارنة بالسنوات السابقة وتأثرت على ما يبدو بنداء وجهه البابا شنودة الثالث بطيريك الاقباط الارثوذكس للمسيحيين المصريين في الولايات المتحدة قبل توجه مبارك إلى هناك ناشدهم فيه مساندة أهداف الزيارة والابتعاد عن إثارة المشاكل.

كما كرر مبارك في الحوارات التي أجرتها معه وسائل الإعلام الأمريكية موقفه من جماعة الإخوان المسلمين والرافض للاعتراف بها كحزب سياسي وكذلك عرضه إرسال أعضاء جماعة الإخوان إلى أي دولة يقوم المسؤولون فيها بالتحدث معه حول هذا الأمر وإبداء الاهتمام بشأنهم. وكان مبارك قد قال لرئيس وزراء تركيا الإسلامي السابق نجم الدين أربكان أنه يمكن أن يرسل الإخوان إلى تركيا لو كان مهتماً بشأنهم إلى درجة كبيرة. أما هذه المرة فلقد قال مبارك ضاحكاً لأحد محاوريه «إذا كنتم تريدون أن يأتي الإخوان المسلمون هنا إلى الولايات المتحدة لإعلان مساندتكم لهم فإنني على استعداد لارسالهم إليكم. ولكنكم ستعانون أنتم في وقت لاحق».

ومن الناحية الاقتصادية فإن خروج الإدارة الديمقراطية من البيت الأبيض بهزيمة آل جور أمام بوش في الانتخابات الرئاسية الأخيرة كان معناه إعادة النظر في أطر التعاون الاقتصادي المستقبلي بين البلدين وبدء حوار حول أشكال جديدة. في نفس الوقت فإن الطلب المصري بعقد اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة - كما هي الحال مع الأردن - سيبقى طي التجميد فترة ما، ليس فقط بسبب إصرار الإدارات الأمريكية المتعاقبة على ربط هذا الاتفاق بتسوية شاملة في المنطقة وعلاقات جيدة مع إسرائيل لكن لأن هذه الاتفاقية مرتبطة بشروط أمريكية عديدة تتعلق باصلاحات جذرية في الاقتصاد المصري والقوانين المحلية. وعلى الرغم من ذلك فلقد أبدى الرئيس مبارك استيائه الشديد من مطالبة أحد أعضاء الكونغرس الإدارة الأمريكية تخفيض المعونة العسكرية السنوية التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر بدعوى إنه لم يعد هناك حاجة لتكديس مصر للسلاح بعد توصلها لاتفاق سلام مع إسرائيل. ومن المعروف أن القاهرة وواشنطن اتفقتا قبل ثلاثة أعوام على تخفيض تدريجي للمعونة الاقتصادية السنوية بمقدار خمسين مليون دولار حتى تصل إلى خمسين في المائة من قيمتها البالغة نحو مليار دولار. وتأمل الحكومة المصرية أن تعوض هذا التخفيض بزيادة الاستثمارات الأمريكية وهو الأمر الذي يسير ببطء حتى الآن.

سياسات التبعية والتطبيع والخصخصة تهدد مياه النيل

عريان نصيف

والصناعية- حيث يشير التحقيق - والتقرير - إلى أن " الخبراء " يرون - على ضوء مخاطر الجفاف هذه - تخفيض مصر لإنتاجها الزراعي.

٣- طرح البديل للإدارة المصرية للمياه ، والمتمثل في " المؤسسات الخاصة الغربية " القادرة على إنقاذ مصر من الجفاف من خلال إدارتها " المثلى " لمياه النيل المصرية.. وماكان أغنانا عن كل هذه الضغوط والإهدارات لو لم تبد حكومتنا روح الاتضاع ، وتقم بالاستجابة الفورية لتوجهات البنك الدولي ، ولو باستهانتها بإمكانات خبرائنا المائيين ، ولو على حساب مصالح نيلنا ومقدراتنا.

سياسات التطبيع الزراعي والاقتصادي تواجه تصدى وزارة الري - وكل مصر - لتمكين إسرائيل من مياه النيل

كما أوضحنا في الجزء الأول من الموضوع ، فإن مدرسة الري الوطنية - من علماء مصر - داخل الوزارة وخارجها - كانت ومازالت في القلب من عملية تصدى الشعب المصري لمد إسرائيل بمياه النيل.

ولكن ، لبعض التوجهات العامة في السياسات المصرية الزراعية والاقتصادية ، مرقف آخر ، لا يرى غضاظة في استفادة العدو الصهيوني بمياه النيل المصرية ، إن لم يكن بتوصيلها إلى إسرائيل ، فبتمكين الصهاينة منها في داخل مصر.

ومن الأمثلة الخطيرة في هذا الشأن ماتم :

- من خلال البروتوكولات المنعقدة بين وزارتي الزراعة في كل من مصر وإسرائيل.

* فالبروتوكول المنعقد في ديسمبر ١٩٩٢ ، والذي تقم إسرائيل بمقتضاه مجسمات زراعية في الأراضي الزراعية المصرية المستصلحة ، بمعرفة خبراء إسرائيليين وعمالة مصرية.

* وكالاتفاق المنعقد في أبريل ١٩٩٣ ، بين الوفد المصري - المكون من قيادات

لهذا المشروع المكتب الاستشاري " سير ميردوخ ماكدونالد " البريطاني. وتستجيب حكومتنا الرشيدة ، متجاهلة علماء مصر الوطنيين - من داخل وزارة الموارد المائية والري ، ومن خارجها - في سبيل إظهار حسن النوايا للصدى الأمريكي ومؤسساته الاقتصادية " الدولية ".

وفجأة - وقبل أن يعلن هذا المكتب الاستشاري انتهاء دراسته - تكون المفاجأة / القنبلة .. تحقيق صحفي في جريدة " التايمز " يوم ٥ نوفمبر ١٩٨٧ يعلوه عنوان بالبنط العريض " مهد الحضارة العظيم يجف " (The mighty cradle of civilization is drying up)

ويلخص الباحث الأستاذ عبد التواب عبد الحى - الذى استطاع الحصول على نسخة من التقرير المرحلى لهذا المكتب الاستشاري ، الذى بنى عليه مراسل التايمز فى القاهرة هذا التحقيق الصحفي المشبوه - فى كتابه " النيل والمستقبل " ، أهم ماورد فى هذا التحقيق فيما يلى :

* نهر النيل يجف بعد ٨ سنوات.

* انخفض المخزون فى بحيرة ناصر إلى أقل مستوى له منذ ١٩٦٨.

* سوف ينفذ مخزون مصر المائى فى يوليو القادم.

ويرسل وزير الري المصري ردا للجريدة البريطانية التى تزعم الموضوعية ، متضمنا أنه من خلال الرؤية العلمية الصحيحة ومشروعات الإدارة المائية المصرية ، فإننا لن نسمح للجفاف أن يطول مصر .. مهد الحضارة العظيمة " ، ولكن الجريدة " الموضوعية " تتجاهل نشر هذا الرد.

والقضية - بطبيعة الحال - ليست مجرد " فرقة " صحفية ، ولكنها جزء من مخطط يستهدف :

١- التشكيك فى الإمكانيات الإيجابية للسد العالى فى توفير الحماية المائية لمصر.

٢- التآمر على تقليص الإنتاج الزراعي المصري - بكل مترتباته الغذائية

حاولنا فى الجزء الأول من هذه الدراسة تسليط الضوء على مايحيط بالنيل المصري من مخاطر خارجية ، والتي تمثلت فى :

* المطاعم الصهيونية فى مياه النيل.

* المؤامرات الاستعمارية للوقية بين دول حوض النهر وبين مصر.

* الضغوط الأمريكية المتواصلة لخصخصة إدارة النيل المصري وتسعير مياهه.

عارضين للتصدي من جانب الشعب المصري - بفلاحيه وعلمائه وكل قواه الوطنية- لهذه المؤامرات ، بما مكن النيل المصري من اكتساحها ، وتواصل فيضه حاملا لأبنائه المصريين كل الخير والإصرار والنماء.

وإذا كان المثل العربى يقول " اللهم احمنى من أصدقائى ، أما أعدائى فأنا كفيل بهم " فهو ينطبق - أشد ماينطبق - على المخاطر المحدقة بمياه النيل المصرية. فالشعب المصري قادر - كما أسلفنا - على دحر المخطط الأمريكى الصهيونى - بكل أبعاده ومحاوره - فى هذا المجال الحيوى.

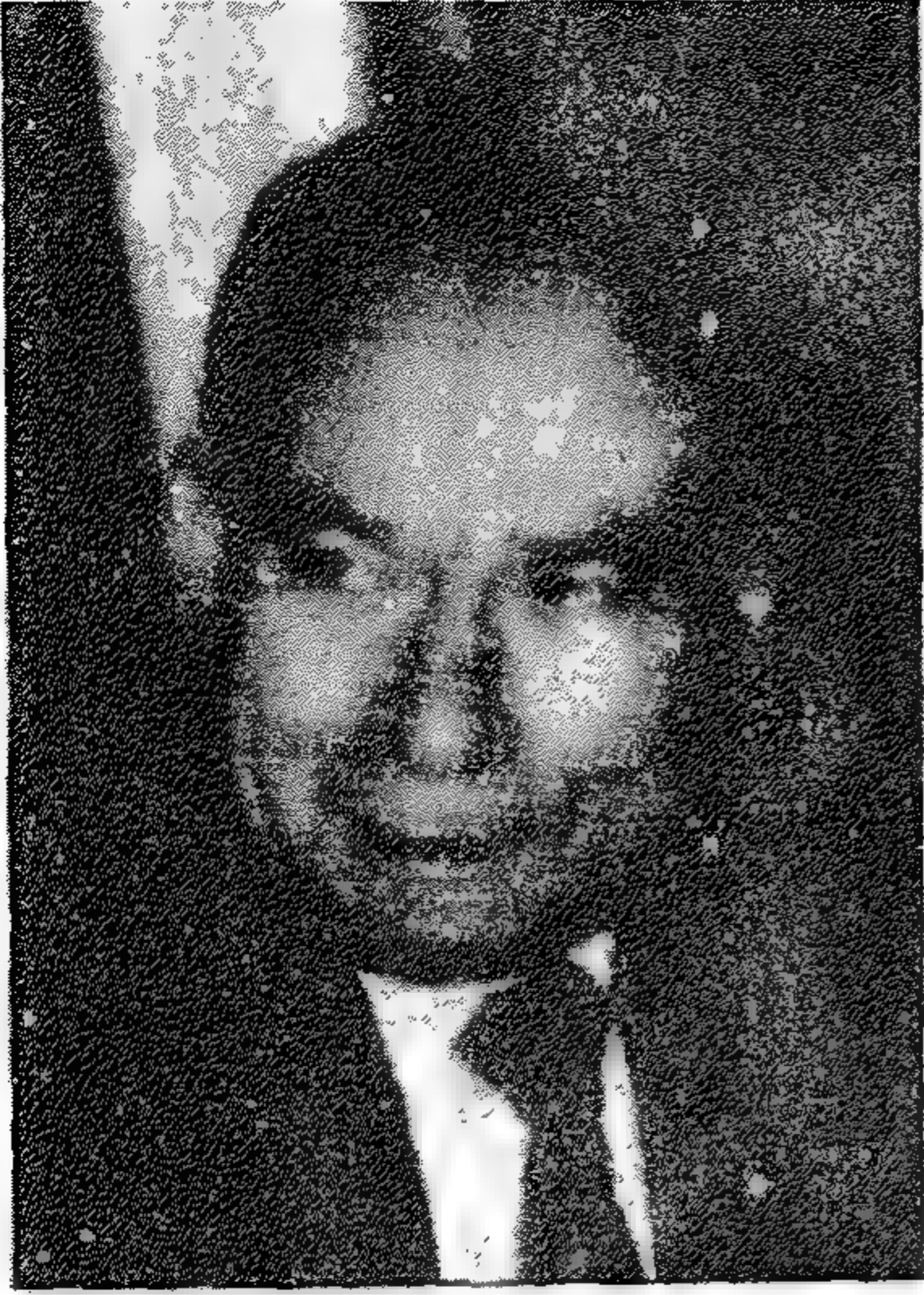
أما المخاطر الحقيقية فهى ترد - للأسف - من داخلنا ، وتزداد عمقا كلما ازدادت نيرة الحماس الحكومى لسياسات الخصخصة والتبعية والتطبيع.

البنك الدولي يفرض علينا

بيوت خبرة " غربية .

تبشرنا بالجفاف والخراب.

فى الوقت الذى تحظى فيه مصر بوجود كتيبة من خبرة علماء الري وبحوث المياه على المستوى العالمى ، فإن البنك الدولي فى عام ١٩٨٧ - وفى سبيل وعده برعاية وتنفيذ المشروع المسمى " تطوير وتحسين شبكات ونظم الري بالأراضى القديمة " ، الذى كان من المفترض أن يقام على مساحة ١٩٣ ألف فدان موزعة على ٨ محافظات - يفرض علينا أن يقوم بإعداد دراسة الجدوى



د. يوسف والي

مشروع جسر النيل
بالمستودع الجديد
في منطقة مصر الجديدة
السيدة هليسا
مستور هليسا
وتصميمها من تكاليف
لبن يزييد عن ما
يستولي عليه مصري
الأموال في عام واحد

وزارة الزراعة وهيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، وبين المسؤولين الاسرائيليين ، بشأن العمل الاسرائيلي / المصري المشترك في مجال استصلاح واستزراع الأراضي في مصر .

- من خلال اتفاقات وفود رجال الأعمال المصريين ونظراتهم الصهاينة :

الاتفاق الذي عقد في مدينة القدس في أكتوبر ١٩٩٣ حول الاستثمارات المشتركة في سيناء .

- من خلال استراتيجية تعمير سيناء والاستفادة بشمار ترعة السلام :

في الوقت الذي كان فيه العالم الوطنى الراحل د. عبد الهادى راضى ، يؤكد في الاحتفال بافتتاح النفق الثالث من سحارة قناة سيناء .. " أن العبرة ليست في حفر قناة أو ترعة ، ولكن في تحقيق الهدف من وراء ذلك ، وهو أن تكون محورا رئيسيا للتنمية الوطنية في سيناء " ، كان هناك من يعطى الفرصة واسعة للصهاينة - الذين لم يكن من السهل أن تصل إليهم مياه النيل - أن يحصلوا على الأراضي المصرية المستصلحة بمياه النيل .

فتخصيص اللجنة العليا لتنمية سيناء نسبة ٥٥٪ من أراضي سيناء التي ستروها هذه التربة للمستثمرين ، يعطى لإسرائيل - كما عبر آنذاك النائبان جلييلة عواد وفؤاد هجرس - " الفرصة الذهبية للسيطرة على سيناء واحتلالها بأسلوب اقتصادى ، بعد أن فشلت في احتلالها عسكريا .. وبأيدينا نحن " .

وتتضح خطورة هذا الأمر مع إدراكنا أنه قد تم في عام ١٩٩٤ إلغاء قرار سابق لمجلس الوزراء كان ينص على " عدم السماح للأجانب باقامة مشروعات استثمارية في سيناء ، بحكم أن لها طبيعة خاصة بالنسبة للأمن القومى المصرى " .

- من خلال الشراء المباشر للأراضي المصرية :

مثل شراء شركتى زراعيه وحيفا كميكال الاسرائيليتين لمساحات من الأرض الزراعية فالاسماعيلية لإقامة مشروعات زراعية وصناعية وتجارية عليها .

- وكذلك الوضع بالنسبة لشركة "

اجركسكو الاسرائيلية للتصدير ، التي اشترت أراضي مصرية في الصحراء الغربية لتقيم عليها - مستفيدة بالمياه الجوفية العربية وبالأرض المصرية أيضا - مشروعا كبيرا لزراعة البذور الاسرائيلية وتصديرها لتغطية متطلبات السوق الأوروبية من المنتجات الاسرائيلية ، كما ورد في دراسة

النيل - على عقوبة السجن للمسئولين عن الشركات الصناعية التي تلحق بمخلفاتها في النيل (حيث كانت الأغلبية الساحقة من هذه الشركات للقطاع العام) ، وتم الاكتفاء كعقوبة على هذه الجريمة بالغرامة فقط (حيث ستمس العقوبة السادة رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب ، بعد أن أصبحت الشركات الخاصة والاستثمارية هي الأغلب فعليا) .

ولقد وصل حجم مياه الصرف الصحى والصناعى ونفايات الوحدات النهرية القائمة - وفقا لبيانات الخطة القومية للعمل البيئى عام ١٩٩٧ - إلى ١٥ مليار متر مكعب تلحق في مياه النيل سنويا وتمتد في الترع والقنوات ، بكل مالدلك التلوث من آثار وتداعيات على المياه والزراعة والأسماك النيلية وفي الأساس على صحة المصريين .

إلغاء الدورة الزراعية

يخل بالتركيب المحصولى ويجهد

التربة ويهدد المياه

يحرص - ويفخر - د. يوسف والي ، فى كل مناسبة ، على تأكيد أنه قد تم تحرير الزراعة فى مصر بنسبة ١٠٠٪ ، ومما يفخر به ، والسى فى هذا المجال إلغاء الدورة الزراعية وتركيب الهيكل المحصولى ، فى الوقت الذى لا توجد فيه دولة فى العالم - كما يؤكد د. حسن عبد الغفور العباسى أستاذ الاقتصاد الزراعى فى جامعة القاهرة - بدون تركيب محصولى .

تلوث مياه النيل .. بالقانون

كان المصرى القديم - منذ آلاف السنين حريصا على أن - يؤكد أنه ليس فقط مواطنا صالحا بل وأيضا أنه يستحق النعيم والخلود بعد موته ، بقوله " إننى لم أقتل ولم أسرق ، ولم أقطع شجرة ، ولم ألوث النهر " .

وفى مصر وزارة متخصصة للبيئة ، على رأسها وزيرة ، وهى - للأمانة الموضوعية - نشطة فى إطار الامكانيات المتاحة ، ولكن ماذا تفعل الوزيرة إذا كان تلوث - وتدمير - مياه النيل يتم .. " بالقانون " ؟

ولقد وصل الحماس البيئى لأحد الوزراء منذ عدة سنوات أن رأى - أثناء مروره بسيارته على إحدى القرى - فلاحا ينظف إحدى مواشيه فى التربة ، فأوقف السيارة بغضب وتحفظ على " الواقعة " وأبلغ الشرطة التى حضرت وحررت محضرا لهذا الفلاح المسكين المرتعب مما يحدث له ، وهلت بعض الجهات الاعلامية - أو بالدقة الاعلانية - لهذه " القصة " وجعلت منها نموذجا يؤكد مدى اهتمام الحكومة بحماية مياه النيل من التلوث .

فى نفس هذا الوقت - وبمناسبة صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المجمع لقوانين البيئة - وحرصا على عدم الإضرار بالسادة أصحاب ومديرى المصانع الخاصة والاستثمارية - ثم إلغاء القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ والذي كان ينص - حماية لمجارى نهر

ولقد أدى إلغاء الدورة الزراعية إلى المزيد من فقد وإهدار مياه النيل - رغم محدوديتها واحتياجنا لكل قطرة منها - دون أن يكون لها أى مكاسب للفلاحين المحررين !! بل على العكس فهم اليوم - وبعد الحرية التي منحها لهم - والى! يشكون من التكرى من ذلك ، سواء لما يترتب عليه من إجهاد وضعف للتربة أو لصعوبة مقاومة الآفات ، بالإضافة اختلال التركيب المخصولي - المفروض الحرص عليه للضرورات الغذائية والصناعية - حيث تزايد الاتجاه نحو زراعة المحاصيل الأكثر ربحية - كما ورد في دراسة د. محمد مدحت مصطفى في هذا الخصوص - على حساب الابتعاد عن زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية ، وأصبح البرسيم يحتل قائمة المحاصيل بنسبة ٢٤ر٥٪ بينما تراجع القطن إلى أن صار بنسبة ٩ر٩٪!!

تحويل زراعة الأرز إلى " لعبة "

حزبية وانتخابية

لعبة تتكرر سنويا بنفس أطرافها : وزارة الري ، وزارة الزراعة ، الفلاحون من زراع الأرز ، وأعضاء مجلس الشعب من مناطق زراعتهم. تحدد وزارة الموارد المائية - على ضوء مقننتها الثابتة - المساحات المحددة لزراعة الأرز ، ويقوم الفلاحون بالزراعة دون التزام بهذه المقننات ، تحرر وزارة الري محاضر للمخالفين تنسب إليهم فيها قيامهم بعملين مجرمين لكل منها عقوبته المستقلة وهما : زراعة الأرز بدون ترخيص ، وإهدار مياه النيل. يشكو الفلاحون - على حق - من فداحة هذه الغرامات . بتحس نواب مجلس الشعب - (حتى من أعضاء الحزب الحاكم) - فالزراع أهم أغلبية ناخبينهم : يرتفع صوتهم عاليا بالتوجه إلى السيد النائب (الدكتور يوسف والي نائب رئيس مجلس الوزراء) لدفع الغرامات وإيقاف المحاضر ، يتفضل السيد النائب بإصدار قرار فوري بذلك ، يرتفع التصفيق عاليا لسببته وللحزب الوطني لحاكم فهو أميه العام .

... ومع الموسم التالي يتكرر نفس السيناريو بحدافه.

والقضية لا تحتمل أن تتحول إلى لعبة حزبية وانتخابية ، ولا أن يصبح لها طرفان "عماد حمدي الطيب" - متمثلا في وزارة الزراعة ، و"فريد شوقي الشريف" - متمثلا في وزارة الري. بل إن الأمر أهم وأخطر من ذلك بكثير ، فله محوران حيويان :

مصالح الفلاحين وجماهير المستهلكين

ودواعي التصدير من ناحية ، وحماية القدر الثابت من مياه النيل من ناحية أخرى .

* فالأرز من الزاوية الأولى :

- أصبحت زراعته في السنوات الأخيرة تمثل المعادل الموضوعي للفلاح لزراعة القطن التي لا تؤدي إلا إلى خسارة للفلاحين أو على الأقل عدم توافر فائض مجز (بغض النظر عن كارثة تسويق الأرز في الموسم الأخيرين نتيجة تحكم مافيات الاحتكار) .

- والأرز - كما أكد تقرير مجلس الشورى عن السياسة الزراعية الصادر عام ١٩٩٢ " محصول إصلاح للتربة " ، تقتضى دواعي الحفاظ عليها من الملوحة ، زراعته . - والمجالس القومية المتخصصة قد أوصت - كما ورد في موسوعتها الصادرة في ١٩٩٣ - بضرورة زراعته والاستمرار فيها وتوسيعها حرصا على الدخل القومي ، وتخفيضها - بالنسبة للاستهلاك الغذائي - من مشاكل الفجوة القمحية . والأرز من الزاوية الأخرى .

وفي حالة زراعة مليون ونصف فدان (كما حدث في موسم ٩٥ / ١٩٩٦) ، تتكلف زراعته - وفقا للأرقام الواردة في رسالة المهندس حسين علوان رئيس الإدارة المركزية لتوزيع المياه ، إلى الكاتب في ١٦/٧/١٩٩٦ - ١٤ مليار متر مكعب من مياه النيل الثابتة ومحدودة الكمية ، مما يمثل خطرا جادا وحقيقيا على أمن مصر المائي .

... ومع أهمية وتوازي المصلحة في كلا المحورين ، فليست القضية " فزورة " صعبة الحل .

فمنذ عام ١٩٨٠ - وللموازنة بين كلا المصلحتين - قام د. محمد البلال - وخبراء مركز بحوث الأرز بمركز البحوث الزراعية - وبالرعاية المباشرة من العالم الوطني الراحل د. مصطفى الجبلى وزير الزراعة آنذاك ، باستنباط أصناف جديدة من الأرز المقاومة للجفاف توفر أكثر من ٢٠٪ من مياه الري - لانقاصها عمر المحصول أكثر من ٣٠ يوما - بالإضافة إلى قدرتها على مقاومة مرض " اللفحة " وزيادة الانتاجية بما يقرب من ٣٠٪ .

ولكن - للأسف - فإن ثمرة هذه البحوث العلمية المهمة وغيرها كبجشة - محمد سليمان بمتابعة د. أحمد ممتاز عام ١٩٨٨ ، لا تحظى إلا بمكان آمن في أعماق أدراج مكاتب وزارة الزراعة ، حتى تستمر الأزمة السنوية وتستثمر حزبيا وانتخابيا .

العلاقات الحميمة مع أمريكا وإسرائيل والتشدد مع السودان ولو على حساب أمن مصر المائي

كان السودان - وسيظل دائما - هو العمق الحقيقي والأساسى لمصر .

ولكن البعض - سواء فى أروقة أو دهاليز الحكم ، أو ممن يخدمون عليهم اعلاميا وإعلانيا - لا يروى لهم تماسك أوامر القربى بين مصر وأشقائها سواء فى السودان أم أى بلد عربى آخر ، وينتهزون أى فرصة لخلاف عارض لينفخوا فيها ويشعلوها ويحاولون تحويلها إلى قطيعة وعداء .

وليس مصادفة أن هؤلاء المتشددين ضد تحسين العلاقات بين مصر وشقيقاتها من الدول العربية - مع اختلاف التوجهات وأنظمة الحكم - هم أول وأخلص الداعسين للعلاقات المتميزة مع الصديق الأمريكى والجار الاسرائيلى .

والذى يعنينا فى هذا المجال ، بصدده حماية ودعم أمن مصر المائى ، هو ماذفع إليه الحرص الوطنى فى كل من وزارة الموارد المائية والمجالس القومية المتخصصة ، للدعوة إلى الإسراع فى استكمال مشروع جونجلي بالسودان. فهذا المشروع هو ثمرة اتفاقية مياه النيل المعقودة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ ، والرامية إلى اتفاق البلدين على قيام مشروعات مشتركة تؤدي إلى زيادة إيرادات النهر بتقليل الفاقد من المياه الضائعة .

وانجاز المرحلة الأولى منه يوفر مياهها إضافية - قدرها الباحث عبد الله موسى العقالى فى كتابه عن المياه العربية - تبلغ ٤ر٧ مليار متر مكعب ، تقسم مناصفة بين مصر والسودان للاستفادة بها فى التوسع الزراعى بالبلدين .

بينما انجاز المرحلة الثانية منه يوفر للبلدين - وفق تقديرات المجلس القومى المصرى للانتاج والشئون الاقتصادية فى ٩/١/٢٠٠١ - ٣ مليار متر مكعب سنويا .

ولن يزيد نصيب مصر من تكاليف انجاز المشروع عن قيمة ما يستولى عليه بعض السادة مهريو الأموال المصرية إلى الخارج ، فى عام واحد!!

والشعب المصرى..

الذى كان - وما زال - قادرا على دحر مؤامرات أعدائه الخارجيين الطامعين فى نيله ومصيره ..

فهو قادر أيضا على مقاومة الإهدارات الداخلية من حكومته الرشيدة ، لأنه يدرك مالاتدركه ، أو تدركه وتجاهله والذى صاغه المصرى القديم فى " نشيد النيل الفرعونى " :

إن الخير الذى يجلبه النيل.. أجل نفعاً من الذهب والفضة وأغلى من الجواهر فالناس لن تأكل الذهب وإن كان خالصا .. ولن تنفدى بالجواهر ولو كانت حرة نقية "

المرأة في النقابات المهنية



نوا لينة



أمينة شفيق

بين الحضور والغياب

غالباً ما تفرز الكتاب والفنانين والزعماء والسياسيين وتحتل مواقع هامة في أجهزة الدولة.

أما الشريحة الوسطى فهي التي تعيش في الظروف العادية في حالة مستورة. أما الأخيرة فهي غالباً أقرب إلى حالة الطبقة العاملة تضم جيوش الموظفين الصغار والكتبة وأصحاب المشاريع الصغيرة جداً وجمهور المهنيين ومعدلات ادخارها ضئيلة (١).

تبين لنا هذه المقتطفات الرئيسية من كتاب د. رمزي زكي التركيبة العامة للطبقة الوسطى التي ينتمي لها المهنيون وبينهم النساء، واللاتي سوف نجد بعد القراءة المتأنية لنوعية ونسب تواجدهن في ساحة العمل المهني وعضويتهم في النقابات أن حالهن تتدهور، حيث يسرى عليهن القانون العام الذي تنسلخ بمقتضاه شرائح محدودة من الطبقة فترتفع إلى أعلى، وتبقى شرائح محدودة أخرى في المنتصف، وتنحدر الغالبية في ظل الخصخصة وحرية السوق وروشتة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي بنيت عليها سياسات انكماشية أدت إلى بطالة واسعة وإلى انخفاض في الأجور الحقيقية مع زيادة في الأعباء المالية التي

بينما تتآكل أجور ودخول مستوى معيشة القسم الأعظم منها. والطبقة الوسطى هي في نظر الباحثين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع، تمثل علامة إيجابية ورصيماً هاماً للتطور، وإنه بالقدر الذي تنمو وتتقدم به هذه الطبقة، بالقدر الذي ينمو ويتطور به هذا المجتمع.. كما يرى المفكر الراحل د. رمزي زكي في كتابه الهام «وداعاً للطبقة الوسطى».

ولكن «مع ظهور الليبرالية الجديدة ذات النزعة اليمينية المحافظة، فإن أوضاع تلك الطبقة تعرضت للاهتزاز الشديد».

والهدف الرئيسي لهذه الليبرالية الجديدة التي يسميها الباحث بالطائشة وفي مصطلح آخر المتوحشة هو: «الدفاع الأعمى عن مصالح أصحاب رؤوس الأموال إلى الحد الذي دفع بعض أنصارها للقول بأن حق الملكية له الأولوية على أية حقوق عامة أخرى بما فيها حق الحياة».

وتنقسم هذه الطبقة وفقاً للباحث إلى ثلاثة شرائح عليا ووسطى ودنيا، والعليا هي الأقل عدداً، والدنيا هي الأكثر عدداً، والعليا

للتعرف على أوضاع النساء وعلاقاتهن داخل النقابات المهنية، لابد من الإحاطة السريعة بحالة الحريات العامة في البلاد والبيئة الاقتصادية الاجتماعية التي تعمل في ظلها النقابات، والقانون الذي يحكم عمل النقابات مباشرة.

وتواجه الحريات العامة في مصر تواجه قيوداً وعقبات كثيرة، أهمها على الإطلاق تلك المنظومة من القوانين المقيدة للحريات التي تبدأ بحالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ أكتوبر عام ١٩٨١ حتى هذه اللحظة، وبعد أن كان يجري تجديدها كل سنة أصبحت تجدد كل ثلاث سنوات دفعة واحدة - وتمر بقوانين الأحزاب والمطبوعات والعقوبات والصحافة ولا تنتهي بقانون الجمعيات الأهلية. ويضاف قانون الأحوال الشخصية إلى القوانين المقيدة لحريات النساء. وهو ما يتعلق مباشرة بموضوعنا هذا. وللأسف فإن منظمات حقوق الإنسان التي ترصد القوانين المقيدة للحريات وتعمل ضدها لا تضع قانون الأحوال الشخصية ضمن هذه القوانين حتى الآن.

أما البيئة الاقتصادية - الاجتماعية فإن أبرز ما تتسم به فيما يتعلق بموضوعنا هذا هو انهيار الطبقة الوسطى المتسارع حيث تصعد شرائح محدودة منها إلى مصاف كبار الملاك،

فريدة النقاش



سيف الإسلام حسن البنا

وكان القانون قد صدر بطريقة مباغته فبعد أن أدلى الرئيس مبارك بتصريحات يؤكد فيها أن تعديل قانون النقابات أمر يخص أعضاءها فاجأت كتلة الحزب الوطني في مجلس الشعب الملايين من أعضاء النقابات المهنية بعرض وسيق مشروع قانون موحد للنقابات المهنية في فبراير ١٩٩٣ يخضع النقابات، على اختلافها - ودون استشارة جمعياتها العمومية - لقانون موحد يرفع نسبة الحضور في الجمعيات العمومية الانتخابية إلى ٥٠٪ في المرة الأولى ثم ٣٣٪ في المرة الثانية ثم يعين لها مجالس تديرها لمدة ستة أشهر، في حالة عدم اكتمال النصاب خلال ثلاثة أشهر مما يعد تدخلا إداريا سافرا سبق أن رفضه المهنيون عندما حل السادات مجلس إدارة نقابة المحامين عام ١٩٨١ . ويحظر القانون إجراء الانتخابات في أيام العطلات الرسمية لتجرى الانتخابات في أيام العمل حيث يتاح للإدارة قدرات أوسع على تعبئة الكتل المناصرة للحكومة . ثم ألغى المشروع مبدأ التجديد النصفى الذي كان إجراء ديمقراطيا يوسع قاعدة المشاركة ويفتح المجال أمام أعداد أكبر للوصول إلى المواقع النقابية العليا .

وكان القانون خطوة إلى الخلف مقارنة بالقانون السابق عليه الذي كانت تتوافر فيه بعض شروط أفضل للمشاركة الديمقراطية من قبل العاملين . وأصبح العمل النقابي بمقتضى هذا القانون خاضعا للقبضة الإدارية والتشريعية ، وقد كانت سطوة الإدارة على نقابة المعلمين ، تلك الإدارة التي لم تلتفت إلى مطالبهم الحيوية ، هي السبب المباشر فيما سمي بانتفاضة المعلمين عام ١٩٩٣ بعد طول تخاذل من النقابة العامة الخاضعة لسطوة الإدارة وضيق هامش الحريات العامة ومصادرة حق التعدد النقابي .

وشهدت معظم النقابات المهنية حركة احتجاج واسعة ضد القانون الذي رفضته كل الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس الشعب ، وكانت أقوى هذه الاحتجاجات في النقابات التي لعب فيها تيار الإخوان المسلمين دوراً متزايداً ، وهى المهندسين والأطباء والصيادلة والمحامين حيث شهدت مقاراتها اعتصامات . كما وجه المؤتمر العام الطارئ للنقابات المهنية الذي عقد مساء الخميس ١٨ فبراير وهو يوم إصدار القانون الدعوة إلى أربعة ملايين مهني ومهنية إلى إضراب احتجاجي . كما دعت النقابات المهنية منفردة إلى أشكال للاحتجاج واجتماعات طارئة لجمعياتها العمومية ، كما توجه المؤتمر العام للنقابات إلى قصر عابدين

تحميلها هذه الطبقة ، التي يحتاج وجودها الاجتماعي وصورتها إلى درجة معينة من الانفاق على مظهرها ونوعية خدماتها . . . وهى الخدمات التي جرت تخصيصها مثل التعليم والصحة فقفزت أسعارها قفزات هائلة وأصبح المستورون عرضة للإتكشاف وقد ازدادت عليها الأعباء الضريبية بعد أن انحازت دولة الليبرالية الجديدة لرجال الأعمال ضد العاملين وزادت من الأعباء الضريبية التي تدفعها الطبقة الوسطى والطبقة العاملة . وهى أوضاع يترتب عليها مباشرة شعور عميق بالخوف من المستقبل والعزوف عن العمل العام واللهات وراء حلول فردية ، والانفصال عن المجتمع بما فيه منظماته المدنية من نقابات وجمعيات وروابط وأحزاب . . . وتتضاعف هذه العوامل مرات ومرات بالنسبة للمرأة المهنية بسبب تعدد أدوارها من جهة وظاهرة تأنيث الفقر التي أصبحت موضوعا للبحث من جهة أخرى .

أما العنصر الإيجابي الوحيد الذى نجم عن هذا التدهور - طبقا لرمزى زكى مرة أخرى - فهو بروز التضامن الطبقي وأشكال العمل المشترك بين العمال والمهنيين من أبناء الطبقة الوسطى بعد أن برز ما يسميه بالبروليتاريا المهنية (٢) وسوف تبين لنا الإحصائيات أن النسبة الغالبة من هذه البروليتاريا المهنية هي من النساء .

وبطبيعة الحال لم يبرز مثل هذا التضامن الطبقي بين العمال والمهنيين فى بلادنا ، اللهم إلا فى صور جنينية ، وخاصة عندنا خاض العاملون والعاملات فى شركة مصر للأسواق الحرة معركة طويلة ضد عملية الخصخصة شارك فيها العاملون والعاملات من المهنيين والعمال على حد سواء ، أو عندما تضامن العمال فى المطابع رمزيا مع إضراب الصحفيين فى العاشر من يونيو ١٩٩٥ احتجاجا على القانون الذى أطلقوا عليه وصف قانون اغتيال حرية الصحافة ٩٣ لسنة ١٩٩٥ .

كذلك فإن التنظيم النقابي يفصل بين المهنيين والعمال حيث لكل فريق نقابته الخاصة به بمعزل عن الآخر .

القانون ١٠٠

أما الإطار القانوني المباشر الذى تعمل فى ظله النقابات المهنية فهو القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية .

وقد صدر هذا القانون فى ظل منافسة شرسة بين الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم من جهة وجماعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى

رسوخ الصور

القديمة عن المرأة فى

المجتمع أدى إلى النظر

باستخفاف إلى دورها

حتى من جانب النساء

أنفسهن فاعتبرهن البعض

مستولات عما يحدث لهن

، إذ أن الجماعة التى لم تنجح فى الحصول على ترخيص بالعمل السياسى انجهدت للعمل داخل النقابات المهنية وحقت قدرا كبيرا من النجاح أزج الحكومة فسارعت لإصدار هذا القانون الذى اعتبرته الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان إضافة لترسانة القوانين المقيدة للحريات .

ولكن جماعة الإخوان المسلمين استطاعت أن تعمل فى ظل هذا القانون وتستولى على مجالس عدد من النقابات المهنية ففرضت عليها الحراسة .

وفى أول حديث له بعد انتخابه نقيبا للمحامين وهى أولى النقابات التى كسبت قضية رفع الحراسة فرفعت فعلا صرح «سامح عاشور» قائلا « سوف نحى دور لجنة التنسيق بين النقابات المهنية وستكون أولى مهامنا إسقاط قانون انتخابات النقابات ١٠٠ لأنه غير دستوري» (٣) .

بينما طرحت نقابة المهندسين شعار إجراء الانتخابات طبقاً للقانون القديم ثم عادت وأجلت الانتخابات إلى أن يحسم القضاء النزاع.

ودافع الحزب الوطني والحكومة عن القانون الجديد بدعوى «أن مجالس النقابات المهنية الحالية غير معبرة عن الأغلبية الحقيقية لعضويتها لأنها انتخبت في ظل انحصار الاهتمام النقابى لدى معظم المهنيين، وانصراف أغليبتهم عن المشاركة الحقيقية فى أعمال تلك النقابات سواء بعدم حضور الجمعيات العمومية للانتخابات أو حتى لمناقشة شئون المهنة، والدليل على ذلك أن الجمعيات العمومية التى لا يكون بين جدول أعمالها إجراء الانتخابات لا تكتمل نهائياً فى بعض النقابات، ومن هنا تجرى معظم لقطات الانتخابات بأعداد هزيلة (٤)».

وقد نسى المرحوم أحمد يحيى عبد الفتاح - الذى تولى الدفاع عن القانون - أن أعلى نسبة وصلت إليها مشاركة الناخبين فى انتخابات مجلس الشعب حتى ذلك الحين لم تتجاوز ٢٠٪ فى أحسن الحالات، بل ووصلت فى بعض المدن إلى ٥٪.

المرأة فى سوق العمل والنقابة

ووفقاً لبيانات المرأة والطفل فى مصر حسب الأطلس البيانى الصادر عن المجلس

فوزية مهران

القومى للطفولة والأمومة عام ١٩٩٦ بلغ عدد النساء ٢٩ مليون ومائة ألف فى عام ١٩٩٥ يشاركن فى سوق العمل بنسبة ٢٠٪ منهن أى ما يزيد على ٣ ملايين امرأة من إجمالى القوى العاملة التى تبلغ ١٦ مليون عامل، ومن بين قوة العمل هذه هناك ٣٠٠ ألف مديرة، وتبلغ نسبة الطبيبات من إجمالى المقيدين فى نقابة الأطباء ٢٩٪. بينما تبلغ نسبة النساء فى نقابة الصحفيين ٢٧٪، مع ملاحظة أن أول صحيفة نسائية تأسسها وترأسها امرأة أصدرتها فى مصر عام ١٨٩٢ «هند نوفل» باسم الفتاة.

وفى احصاء أجريته يدويا - لأن قضية تواجد المرأة ونشاطها فى النقابات ليست من ضمن المشاغل النقابية - أجريته من واقع دفاتر عضوية الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين فى مارس ٢٠٠١ تبين لى أن عدد أعضاء الجمعية العمومية هو ٣٦٩١ عضواً بينهم ١٠٥٤ صحيفة أى بنسبة ٢٨.٥٥٪ بمعنى أن تمثيل الصحفيات قد زاد من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠١ بنسبة ١٥.٥٪.

وهذه الأرقام تكتسب دلالاتها الفعلية حين نصل بعد ذلك إلى نسبة تمثيل المرأة فى مجالس النقابة المتوالية ونجد أنفسنا أمام فجوة كبيرة جدا بين حجم تمثيل النساء فى الجمعية العمومية وهو يتزايد كما رأينا وبين تناقص تمثيلهن فى المجالس المنتخبة رغم عدم

تناسبه أصلاً مع عددهن فى الجمعية العمومية.

وتحليل تشكيلات مجالس إدارة نقابة الصحفيين منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٩٥ لم تفرز الدورات الانتخابية خلال تلك الفترة أكثر من نقابية واحدة فى بعض الدورات أو نقابيتين فى البعض الآخر ففى عام ١٩٥٥ كانت النقابية الوحيدة هى أمينة السعيد حتى عام ١٩٦٦ (عضو مجلس نقابة) وفى عام ١٩٦٦ كانت النقابية الوحيدة أيضاً هى نوال مذكور وابتداء من عام ١٩٧١ تحددت مدة الدورة النقابية بعامين، وابتداء من هذا التاريخ حتى عام ١٩٩٥ لم تنجح خلال تلك الفترة فى الوصول إلى عضوية مجلس النقابة سوى خمس نقابيات هن أمينة شفيق، فاطمة سعيد، بهيرة مختار، سناء البيسى، شويكار الطويلة (٦).

مع ملاحظة أن نسبة تمثيل النساء فى مجلس نقابة الصحفيين هى على ضآلتها وعدم تناسبها مع العضوية النسائية هى أفضل أشكال التمثيل فى النقابات المهنية كافة باستثناء ثلاث نقابات استطاعت نساء الوصول إلى موقع النقيب فيها وهى نقابة الاجتماعيين «ثريا لينة» ونقابة المرشدين السياحيين «ليلى قنديل» ونقابة الممرضين «نازلى قابيل»، وتشكل غالبية عضوية النقابة الأخيرة من النساء، بينما تبلغ نسبة النساء العاملات فى وزارة الصحة ٦٤.٤٪ من قوة العمل بسبب احتكارها مهنة التمريض لهن.

ولست نقابة الصحفيين سوى نموذج واحد من بين اثنتين وعشرين نقابة مهنية فى البلاد تعمل كلها فى البيئة القانونية السياسية والاقتصادية الاجتماعية ذاتها والتى أدت إلى غياب الصحفيات تماماً عن المجلس الأخير الذى جرت الانتخابات له ١٩٩٩.

وفى واحدة من النقابات المهنية التى أنشئت سنة ١٩٧٥ نجد أن اتحاد الكتاب قد حافظ فى كل دورة له على وجود كاتبة واحدة فى مجلس إدارته من بين اثنى عشر عضواً وفى الانتخابات الأخيرة التى جرت فى الثالث والعشرين من مارس هذا العام نجحت الروائية والناقدة «فوزية مهران» فى الوصول إلى مجلس إدارة اتحاد الكتاب.

وبإطلاع على أسماء المرشحين لمنصب النقيب وأعضاء مجلس نقابة المهندسين فى انتخابات ١٩٩١ (٧) لكل شعب النقابة، لم أجد بين المرشحين سوى ثلاث مهندسات زينب عفيفى و«نشوى عبد الله» فى شعبة الغزل والنسيج وتاريخياً كانت المرأة تشكل قوة



• دولة الليبرالية الجديدة انحازت لرجال الأعمال ضد العاملين وزادت من الأعباء الضريبية التي تدفعها الطبقة الوسطى والعامة

انعمل الرئيسية في صناعة الغزل والنسيج «وميرفت السعدني» في الشعبة الكهربائية من عدد مرشحين وصل إلى ٢٠٤ أي بنسبة ١٤٧٪ من المرشحين ولم تنجح مرشحة واحدة في الوصول إلى المجلس.

وفي صورة كبيرة للجسعية العمومية منشورة في نفس العدد لم ألمح وجه مهندسة واحدة وبعد مراجعة لأعداد مجلة المهندسين في السنوات ما بين ١٩٨٨-١٩٩١ بحثا عن موضوع أو مقال أو إحصاء فيه نسبة تواجد المهندسات في المهنة وفي النقابة أو تحقيقا عن مشكلاتهن النوعية فلم أجد.

وبعد لأي وجدت اسم «هدى السمرى» محرر بابا عن المهندسات مرة باسم المهندسات ومرة باسم المرأة ومرة باسم أبناء المهندسين فإذا بي أمام صفحة نسائية تقليدية تماما يوجد مثلها في غالبية الصحف والمجلات. ففي العدد الأول وجدت العناوين التالية «وجبة للبرد» ومجموعة أخبار عادية عن المرأة وباب تحت عنوان «قالوا» يتضمن تهكما شديدا على المرأة مثل الزوج آخر من يعرف والزوجة آخر من يعترف... والمرأة هي التي تدفع الرجل للتقدم... للتقدم لخطبتها» مع دفاع حار في كلمة الافتتاح عن الحجاب.

وفي عدد آخر قدمت المحررة كلمة افتتاحية بعنوان «كيف تختارين حذاءك» ومادة أخرى عن النباتات الطبية «البصل» واستضافت مهندسة قدمتها باعتبارها ناجحة في عملها لكن سؤالا وجه لها يقول: هل تعتبرين عملك مناسباً لك كامرأة؟.

وسؤال لمهندسة أخرى يقول في رأيك هل العمل مجز بالنسبة للمرأة؟ وهل يعوضها عن تغيبها عن بيتها لساعات طوال؟.

ولا أعرف إن كانت هي المصادفة أم شعور جماعة الإخوان المسلمين السيطرة على النقابة بخطر هذه السيطرة هو أن المهندستين اللتين أجرى معهما الحوار مسيحيتان ، ويصرف النظر عن ديانتهم فقد تعاملت معهما بالحررة كنساء فقط وليس كمهنيات لهن قضايا تخص المهنة والنقابة والعمل العام بالإضافة للقضايا الخاصة وربما قبلها.

وفسما بعد سوف تتبين لنا طبيعة الدور

الذي لعبته قوى الإسلام السياسي حين سيطرت على النقابات وعلاقة ذلك بوضع المرأة المهنية كنقابية منذ نجاح الإخوان المسلمون في انتخابات نقابة الأطباء سنة ١٩٨٤ وأخذ مجال سيطرتهم يتسع في نقابات المحامين والمهندسين والصيدالة إلى أن حصلت قائمتهم على أغلبية مطلقة في الانتخابات الأخيرة لنقابة المحامين وهو المجلس الذي لم ينجح فيه إمأة واحدة ، رغم أن النساء يشكلن ٨٪ من عضوية النقابة، وبعد أن كانت تهاين الجبالي أول محامية تنتخب لعضوية المجلس ثم تلتها بشرى عصفور.

كذلك سيبين لنا أثر سيطرة الحكم على نقابة المهن التعليمية التي تضمن ٧٥٠ ألف عضو بينهم كما سبقت الإشارة ٣٠٠ ألف مدرسة أي بنسبة ٤٠٪ من عضوية النقابة.

الحضور والغياب

فرغم الحضور المتنامي للنساء في عضوية النقابات المهنية نتيجة لسياسات التعليم المجاني وحق العمل والتوظيف للجميع التي انتهجتها ثورة يوليو إلا أن المرأة غابت عن المواقع القيادية في هذه النقابات أو وجدت بشكل رمزي وموسمي كما اتضح لنا في العينات السابقة.

وإذا كنا قد سقنا الأسباب العامة المتعلقة بالبيئة القانونية السياسية والبيئة الاقتصادية الاجتماعية ، فلا بد أن نعرف على أوضاع النساء أنفسهن والتناقضات التي يقعن فيها بسبب تعدد الأدوار بين رعاية الأسرة حيث ما يزال المجتمع بل والمرأة نفسها ترى أن هذه مهمتها وحدها من جهة ، وبين العمل في المهنة التي لا بد أن تبذل جهدا مضاعفا فيها لكي تحصل على حقوقها من جهة أخرى .

ويضاف لذلك في موضوعنا هذا العمل النقابي الذي يتطلب جهدا بل وتفرغا ووقتا تعجز النساء في الغالب الأعم عن توفيره إلا بعد أن يصلن لسن كبيرة نسبيا إذ يكون أبنائهن قد كبروا وخفت مسؤولياتها إزاءهم.

وتواجه المرأة صعوبات إضافية إذا ما تقدمت للترشيح في نقاباتها في هذه السن الكبيرة لأن النجاح في النقابة يحتاج تراكما طويلا من العمل الدؤوب في أوساط الأعضاء والتعرف على احتياجاتهم وتبني مطالبهم

وتقديم خدمات لهم. ولا يندر أن ترتبط هذه الخدمات في أوساط المهنيين بالمكانة التي يصل إليها المهني في عمله وغالبا مالا تستطيع النساء بسبب مجمل هذه الظروف الوصول في الصحافة مثلا إلى موقع رئيس التحرير ، أو تكون صاحبة مكتب هندسي كبير أو مكتب محاماة أو مكتب محاسبة أو عيادة كبيرة وهناك بطبيعة الحال استثناءات تؤكد القاعدة.

ومما لا شك فيه أن مكانة المرشح الاجتماعية تلعب دورا مؤثرا في الانتخابات النقابية وتصبح جزءا من السيرة التي تركب لدى الناخبين خاصة في ظل أوضاع غير ديمقراطية تتسم بالفوارق الطبقيّة الحادة. ومؤخرا أصبحت الأموال تلعب دورا حاسما لا فحسب في الانتخابات التشريعية والمحلية وإنما أيضا في انتخابات النقابات وأخذت الصحف تتحدث عن ملايين تنفق في هذه الانتخابات. وإمكانية النساء في الوصول إلى مراكز ثروات كبيرة هي أقل كثيرا من إمكانيات زملائهن من الرجال الذين يمكنهم أن يستخدموا هذه الأموال في الانتخابات والوصول إلى مقاعد النقباء وأعضاء مجالس النقابات ، ولا تهتم النقابات المهنية إلا في حدود ضيقة للغاية بتقديم خدمات نوعية لعضواتها لمساعدتهن على تأدية الأدوار المختلفة مثل إنشاء دور للحضانة ورياض الأطفال أو تقديم دورات تدريب لهن.

كذلك أدى استبدال الصور القديمة عن المرأة بالمجتمع إلى النظر باستخفاف إلى دورها بل أدوارها واعتبارها هي المسئولة وحدها عن التمزق الذي تعيشه.

وعلى العكس من المناخ الذي كان شائعا في الستينات والسبعينيات والنسق القيمي الذي ميزه احترام العمل واحترام المرأة أدت الثقافة التجارية الاستهلاكية المرتبطة بحرية السوق والخصخصة وإطلاق أيدي رجال الأعمال إلى بروز صورتين متناقضتين للمرأة كل منهما وجه للآخرى ، أولاهما المرأة السلعة في الاعلانات والدراما السينمائية ، وثانيتهما المرأة العورة في أدبيات الإسلام السياسي حيث تراجعت قيمة العمل الذي قيل عنه في الستينيات إنه شرف وواجب بل

وأخذت تيارات الإسلام السياسى تدعو لعودة المرأة إلى البيت.

وبسنت قراءة أجراها اتحاد النساء التقدمى فى إعلانات الوظائف الخالية بجريدة الأهرام لمدة أسبوع سنة ١٩٩١ أن الطلب على السكرتيرات الجميلات هو أعلى طلب للوظائف الخاصة بالمرأة فجاء بنسبة ٢٨٣٪ من العينة. بينما كان أعلى طلب بعد ذلك هو بنسبة ١٠٪ للبانعات، وكان أقل طلب على المحاميات بنسبة ٥٪ (٨).

ولأن منظمات الحركة النسائية الجديدة ما تزال ضعيفة فإنها عجزت عن ترويج فكرة التمييز الإيجابى فى النقابات بحيث يمكن لهذه النقابات طبقا للفكرة المعسول بها فى كثير من المنظمات فى العالم تخصص دورات تدريبية خاصة للنساء عضوات النقابات تراعى ظروفهن وتحترم مسؤولياتهن المتعددة، لا لكى يلحقن بالنقابيين الرجال وإنما لكى يعبرن قوة مضافة لتطوير العمل النقابى ودفعه للأمام وتوسيع قاعدته، خاصة أن المهنيات كما سبقت الإشارة يقعن فى الغالب الأعم ضمن الجواهر العريضة من الطبقة الوسطى التى تأتى فى شريحتهما الثالثة الفقيرة لأنهن الأقل تدريباً وفرصاً فى الترقى والأقصر بالرغم من أنها أى المهنية هى المحظوظة ضمن النساء العاملات لأنها تنخرط فى العمل المنظم لا الهامشى وتنظم لنقابة، أى يلعب النشاط العملى رغم كل المعوقات دوراً كبيراً فى تراكم معارفها وخبراتها مما يشكل خطوة كبيرة جداً إلى الأمام على طريق تحرير المرأة وفقاً لمبدأى العدل والمساواة.

وعلى الصعيد السياسى تتبادل السيطرة على النقابات المهنية قوتان هما الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم وتيار الإسلام السياسى مع بعض التنبؤات والظلال من قوى أخرى ديمقراطية تنتمى للتجمع والحزب الناصرى وحزب الوفد أو التيار الديمقراطى العام لكنها ليست حاسمة فى تقرير مصير النقابات، وإن كانت تملك رؤية أكثر تقدماً وعقلانية فيما يتعلق بقضية تحرير المرأة وكون وجودها المتزايد والفعال فى النقابات المهنية هو علامة إيجابية على توجهات التنمية وإفاتها. وقد كانت ممارسة الإسلام السياسى بالنسبة للسراة المهنية سلبية وحين سيطروا على مجلس نقابة المحامين فى بداية التسعينات منعوا المحاميات لا لشئ إلا لأنهن نساء من المشاركة فى معسكر كانت تعد فيه دورات تدريبية وذلك حتى لا يختلطن بالرجال.

أما الممارسة الحكومية فقد اتسمت

اتحاد الكتاب حافظ

فى كل دوراته على

وجود كاتبة واحدة

فى مجلس إدارته

باشتداد القسيضة الادارية على عمل هو بطبيعته لا بد أن يكون ديمقراطياً فقد كان من نتائج هذه الهيمنة أن نقابة المعلمين التى تولى منصب النقيب فيها دائماً وزير التعليم منذ نشأتها عام ١٩٥٥ واحتفظ النقيب الأخير برئاسته لها بعد أن أصبح رئيساً لمجلس الشورى فقد عجزت النساء عن الوصول إلى مقاعد مجلس النقابة. بل وأدت القيود الادارية إلى بروز دور متزايد لجماعة الاخوان المسلمين فى المدارس حيث تركت النقابة البيروقراطية فراغاً كبيراً وأخذوا يحاولون إرغام المدرسات والطالبات على ارتداء الحجاب حيث تنشط الأقلية المنظمة المدربة نشاطاً ملموساً فى ظل وجود أغلبية صامتة لا مبالية أو خائفة.

وإذا كان هذا الغياب فى القصة رغم الحضور فى القاعدة النقابية بكل مسيبياته وملابساته يثير قلقاً، فعلياً أن يتوقع أن تقل بالتدريج أعداد ونسب التواجد النسوى فى القاعدة المهنية خلال العقود القادمة لأن النساء سوف يحصلن النتائج المرة لسياسات السوق الحرة بلا ضوابط والخصخصة التى تطردهن من العمل أو تحيلهن إلى المعاش المبكر، وانسحاب الدولة من ميدان الخدمات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة .. إذ يتناقض عدد البنات اللاتى تلتحقن بالتعليم كل عام بسبب الفقر والتعليم هو أساس المهن التى اشتغلت بها النساء منذ أكثر من قرن. إذ يبين جدول الفقر البشرى للنساء والأطفال فى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ أن معدل قيد الإناث فى التعليم الثانوى بالنسبة للذكور هو ٨٦٪ وأن الأطفال غير المقيدون فى المدارس الابتدائية يصلون إلى ١٨٪ معظمهم من الفتيات.

وقد أدرك المؤتمر السنوى الخامس للنقابات المهنية عام ١٩٩٤ خطورة ظاهرة الفساد فى بعض النقابات المهنية فقال فى توصيته الرابعة:

«النقابات المهنية لها دور كبير فى إطار المجتمع والدولة وعليها أن تبادر بإصلاح شئونها الداخلية بصورة ديمقراطية لكى تسهم بفاعلية فى القضايا العامة ورسم السياسات كل فى مجال اختصاصه فى إطار المادة ٥٦ من

الدستور خاصة المشاكل الملحة مثل البطالة والتحدى القادم فى المستقبل (٩).

إن التحدى القادم فى المستقبل الذى تتحدث عنه التوصية بعد تطبيق شروط الجبات يحمل مخاطر جسيمة للمهنيين عامة وللنساء منهم بشكل خاص، لأنهن الأقل تدريباً وتعليماً ولن يصمدن فى المنافسة أمام المهنى الأجنبى الذى سوف تفتح أمامه السوق المحلية دون أية قيود طبقاً للاتفاقية ولذا لا بد من تدريبهن المتواصل. ولعل هذا التحدى الذى ستكون البطالة الواسعة أول نتائجه أن يدعونا لإعادة النظر فى قوانين النقابات التى تفصل بين المهنى والعاملين فتعزى كل منهما من قوة الآخر ومساندته بينما أن العنصر المشترك بينهما وهو العمل المأجور هو أساس توحيد لمصالح المهنيين والعاملين المشتركة بالرغم من التفاوتات فى الأجور ونظمها.

وسوف يكون مفيداً أن تنشأ لجان المرأة داخل النقابات أسوة بلجنة المرأة والطفل فى الاتحاد العام للعمال لتتابع أوضاع المهنيات وتشجعهن على ممارسة العمل النقابى وتتعرف بشكل ملموس على احتياجاتهن وتعظم من شأن مساهماتهن فى العمل العام والتنمية فرفع شأن المرأة فى أى موقع ذو مردود إيجابى على الوطن كما يؤكد العلم وتقول التجربة.

(١) د. رمزى زكى .. وداعاً للطبقة الوسطى ، دار المستقبل العربى ١٩٩٦ ، والمقتطفات من عرض نقدى للكتاب قدمته الكاتبة فى راديو لندن فى نفس العام.

(٢) رمزى زكى - مصدر سابق.

(٣) جريدة الأهالى فى ١٤/٣/٢٠٠١، من حوار أجراه ثروت شلى مع سامح عاشور ص ٩.

(٤) أحمد يحيى عبد الفتاح، عضو اللجنة التشريعية بالحزب الوطنى من حوار معه أجريته مجلة اليسار، فبراير ١٩٩٣ ص ٢٨.

(٥) أطلس بيانى صادر عن المجلس القومى للأمم المتحدة - الطفولة - ديسمبر ١٩٩٦.

(٦) المرأة المصرية والعمل العام ورؤية مستقبلية - مجموعة باحثات، سامية سعيد، المرأة المصرية فى النقابات واتحاد العمال ص ٧٤، مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة.

(٧) مجلة المهندسين مارس ١٩٩١ - تصدرها نقابة المهندسين.

(٨) المرأة فى سوق العمل، غالية حمد الله، كراسات المرأة المناضلة، اتحاد النساء التقدمى - حزب التجمع ١٩٩١.

(٩) النقابات المهنية وقضايا المجتمع المصرى، نقابة المهندسين المصرية، لجنة التنسيق بين النقابات ص ٢٠٧، ١٩٩٥.

سوف تواصل الكاتبة وضع المرأة فى النقابات المهنية الأخرى كل نقابة على حدة.

ذكريات نقابية

صلاح غريب.. العامل ابن البلد الاسكندراني الذي أصبح وزيرا

البلد « من ذكاء وخبث فطرين ، وخفة دم وروح دعابة متأصلين ، وشهامة . وكان لا يجد غضاضة دوماً أن يتبادل الهزار والدعابة مع من حوله ممن يكن لهم ودا ، أو من أصحاب النفوذ والسلطان (قبيل لمعان نجمه) من باب التسلية وتسرية الوقت . وأذكر أنه عاد إلى حضور جلسات المجلس التنفيذي للاتحاد العمال كممثل لنقابة عمال النسيج بعد وفاة ممثلها السابق في المجلس المرحوم أحمد فهميم رئيس الاتحاد ورئيس نقابة عمال النسيج في أواخر عام ١٩٦٩ ، وكان يطلب منى في بعض الأحيان من أوائل عام ١٩٧١ حضور اجتماعات المجلس لتسجيل ما بدور فيه تمهيداً لإعداد محضر الجلسة ، فقد كانت العادة قد جرت في الاتحاد منذ فترة سابقة على إثقال كاهل المستشار القانوني للاتحاد وكاهلي بكثير من الأعباء التي تخرج عن تخصصاتنا استغلالاً لحماستنا للنشاط النقابي ، وعزوفاً عن تدعيم الهيكل الفني للاتحاد بموظفين جدد بدعوى عدم توافر الإمكانيات المالية اللازمة . وأذكر أنني رأيت بعض أعضاء المجلس الذي كانت دورته قد امتدت منذ عام ١٩٦٤ حتى ذلك الحين ، والذين لم يكن بعضهم قد سمع بالحركة النقابية العمالية عندما كان صلاح غريب عضواً في مجالس إدارة نقابة النسيج أو في المجلس التنفيذي للاتحاد العمال ، يتعاملون معه باستخفاف واستظراف باعتبارهم من كبار قادة الحركة النقابية الحاليين على المستوى القومي وهو مجرد قيادة محلية غير معروفة مثلهم .. ثم إذا بهم يباغتون ذات صباح بعد حركة ١٥ مايو ١٩٧١ فيقرأون اسمه في الصحف الصباحية أمينا للعمال في الاتحاد الاشتراكي ، وما أدراك ما أمين العمال في ذلك الحين ، حيث كان يملك مفاتيح الحاضر

التنفيذي للاتحاد العام للعمال في دورة ١٩٥٩-١٩٦٣ ، ثم عندما دمجت النقابات العمالية في ٢٣ نقابة واستقر الرأي على أن تمثل كل نقابة في المجلس بعضو واحد ، اكتفى صلاح غريب بموقعه في النقابة وفي الاسكندرية بشكل خاص ، ليظل رئيس النقابة أحمد فهميم ممثلاً لها وحده في المجلس التنفيذي للاتحاد الذي كان رئيساً له منذ عام ١٩٦١ . وظل صلاح غريب يمارس في الاسكندرية نشاطه النقابي والسياسي المعروف وسط عمال الغزل والنسيج فيها . وبقي النقابيون الذين أتوا من المجهول ليصبحوا أعضاء في المجلس التنفيذي للاتحاد طوال الفترة من يولييه ١٩٦٤ حتى حركة ١٥ مايو ١٩٧١ يتعاملون مع صلاح غريب باعتباره قيادة محلية وثانوية قليلة الشأن بالمقارنة مع أوضاعهم المتميزة حتى حدث ما حدث .

سبحان مغير الأحوال

كان صلاح غريب في داخله ابن بلد « اسكندراني » يتمتع بما يتمتع به « أولاد

عندما نشرت الصحف في أعقاب حركة ١٥ مايو ١٩٧١ أنباء حل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي وأمانته العامة وتشكيل أمانة عامة مؤقتة برئاسة د. عزيز صدقي ضمت بين صفوفها صلاح غريب كأمين للعمال ، فوجئ المتابعون لأخبار الحركة العمالية عن بعد بهذا الأمر وتصوروا أنها قفزة من المجهول إلى الصفوف الأولى ، وأرجعوا ذلك في المقام الأول إلى ما كان بين صلاح غريب وممدوح سالم رجل النظام الحاكم الجديد القوى من علاقات وثيقة منذ أن كان مديراً لمباحث أمن الدولة في الإسكندرية فمحافظاً لها ، حيث تركز معظم نشاط صلاح غريب النقابي في الاسكندرية مسقط رأسه ومحل عمله ونشاطه منذ أواسط الأربعينيات . ولكن فات على هؤلاء أن صلاح غريب كان يتولى مناصب قيادية في الحركة النقابية منذ أواخر الخمسينيات . ففضلاً عن موقعه كنائب لرئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج فإنه كان عضواً في المجلس

صلاح غريب.. في زيارة لتشيكوسلوفاكيا





سعد محمد أحمد

رضوان وثيق الصلة به جدا على المستوى الشخصي - وطلب منه أن يوصيني كذلك، بأن نتعاون مع صلاح غريب وأن ندعمه في مواجهة عناصر مناوئه له. ولم يهدئني ذلك فلم أكن على ارتباط وثيق ببلطية، رغم ما كان بيني وبينه من علاقة شخصية طيبة، بحيث أستجيب لتوصيته خاصة في موقف سخيف مثل هذا الذي حدث، وذلك لأسباب كثيرة ليس مجالها هنا.

ومن الغريب أنه بمرور الوقت توثقت صلتى بصلاح غريب، وأصبح يثق في ثقة كاملة بحيث كان يوقع الخطابات المحررة باللغة الانجليزية والمرسلة إلى المنظمات الأجنبية دون أن تكون مصحوبة بترجمة عربية اكتفاء بملخص سريع لموضوع الخطاب أخيره به شفاة ودون أن يساوره شك في صدق ما أقول، ويتركني أضيف باللغة الانجليزية الكثير مما لم يقله باللغة العربية في محادثاته مع الوفود الأجنبية رغبة في تحسين ما ورد على لسانه من أقوال لا ترقى إلى مستوى الحدث، وذلك رغم ما كان يقال له عن توجهاتي المذهبية ما كان يرفع له بالتأكيد من تقارير أمنية بهذا الشأن، بينما لم ينجح جاد رضوان في إقامة صلة وثيقة مماثلة معه لقناعة صلاح غريب بما يربط جاد رضوان بعبد اللطيف بلطية الذي ساءت علاقته به، حيث كان القادة النقابيون يعجزون دائما عن التفريق بين العلاقات الشخصية الحميمة والولاء للمنظمة.

تجنب المشاكل

كان صلاح غريب يرأس في دورة ١٩٧١-١٩٧٣ تلك للمجلس التنفيذي للاتحاد مجموعة متنافرة من القيادات النقابية

والنسيج في كفر الدوار، وكانا، رحمهما الله، على صداقة وثيقة، وقالوا إنهما أنهما لتوهما دورة تثقيف طويلة للقيادات الجماهيرية في معهد الدراسات الاشتراكية الشهير التابع للاتحاد الاشتراكي، وقال ضفدع للدكتور أبو علم إنهما تعرفا من خلال الدورة على الأساليب التي يتبعها «الشيوعيون ولاد الكلب»، وذهلت وأنا أنظر إليهما باستغراب، أهذا كل ما تعلمه القائدان النقابيان من دورة تثقيف سياسي تنظم للقيادات السياسية والشعبية في البلاد، ولم أكن قد استوعبت جيدا بعد الصلات الخفية التي تقوم بين بعض القيادات الشعبية وأجهزة الأمن.

تنبيه خفي

المهم أن صلاح غريب انتخب رئيسا للاتحاد العمال في شهر يولييه التالي، ضمن صفقة شارك في تخطيطها بعض القيادات الاشتراكية التي كانت قد أدخلت إلى أمانة الاتحاد الاشتراكي في أعقاب حركة مايو. وبعدها بأيام وصل إلى مصر وفد سوفيتي للاشتراك في الاحتفال بعيد ثورة ٢٣ يولييه، وكان الوفد برئاسة بورس بونوماريوف مسئول الشئون العقائدية بالحزب الشيوعي السوفيتي على ما أذكر، وتقرر أن ينظم اتحاد العمال ندوة للوفد مع القيادات النقابية، وكان على أن أعد برنامج هذه الندوة وترتيباتها، وذهبت مع المرحوم أحمد الرفاعي نائب رئيس الاتحاد وإبراهيم خليفة سكرتير الاتحاد للعلاقات الخارجية وعبد العظيم المغربي بأمانة العمال بالاتحاد الاشتراكي لعرض الموقف عليه. وفوجئت به وأنا أعرض عليه المقترحات به يقول لي «أبوه يا عباس وتدخل أحمد الرفاعي لينبئ به إلى أن اسمي جمال وليس عباس وعلى ما أذكر فإنه عاد إلى مناداتي باسم عباس مرة ثانية فعاد أحمد الرفاعي تذكيره باسمي الحقيقي. ولم يكن في ذلك ضعف ذاكرة منه وإنما بقصد خفي، وفهمت الرسالة التي يريد صلاح غريب أن يبلغني إياها للوهلة الأولى. لقد كان يريدني أن أعرف أن ما فات قد مات، وأن صلاح غريب الذي كنت أراه في المناسبات الخاصة يتلقى بسماحة دعايات سخيفة من آخرين، صلاح غريب هذا الذي أعرفه ويعرفني، غير صلاح غريب المائل أمامي والذي أصبح رئيسا في اتحاد العمال وكظمت غيظي وهياجى حتى غادرنا مكتبه، ثم أفرغت ما في نفسي من سخط بالغ، وحاول المرحوم جاد رضوان أن يهدئني، وانتحى بي جانبا وقال لي إن عبد اللطيف بلطية وزير العمل وقتها أوصاه - وكان جاد

والمستقبل بالنسبة لكافة من ينشطون في داخل الحركة النقابية، فضلا عن أنه برز بهذا الشكل كأحد العناصر ذات النفوذ في النظام الجديد إضافة إلى ما كانوا يسمعون عن ارتباطه الوثيق بممدوح سالم وزير الداخلية الجديد كما سبق وأن أشرنا. وكان لافتاً للنظر تلك الطريقة الجديدة التي تعامل بها هؤلاء الأشخاص مع صلاح غريب عندما حضر أول اجتماع للمجلس التنفيذي بعد ذلك، وما حظي به منهم من احترام وتبجيل والاهتمام الذي أغدقوه عليه والتزلف الذي حاصروه به. ولقد عانى صلاح غريب بعد ذلك من تبدل أحوال المنافقين عندما فقد منصبه الوزاري ثم فصل عليه سعد محمد أحمد كرئيس للاتحاد العمال في الانتخابات التي أجريت بعد ذلك، بحيث لم يعد المنافقون في حاجة إلى خطب وده أو التزلف إليه، خاصة مع بدء أفول أهمية الاتحاد الاشتراكي، فتجاهلوه بشئ غير إنساني من الفظاظ وقلة الذوق.

فوائد التثقيف السياسي

كنت أعرف صلاح غريب ويعرفني قبل ذلك الوقت وإن لم يكن بشكل وثيق، فقد كنت أراه عندما يحضر اجتماعات المجلس التنفيذي للاتحاد قبل يولييه ١٩٦٤. وكنت أنا معروفا للقيادات النقابية التي تتردد على مقر الاتحاد (٣٢ شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة) منذ التحاقى بالعمل فيه في شهر أكتوبر ١٩٦٣، فقد كنا ثلاثة من الموظفين الجامعيين فضلا عن عدد محدود جدا من الموظفين الكتابيين، ولذلك كان من اليسير أن نعرف ونتعرف على تلك القيادات التي تتردد على المقر غير متسع الأبناء بحيث كان بعضهم ينتظر لبعض الوقت في مكاتب الموظفين حتى ينسحب له أن ينتهي مما جاء من أجله، فضلا عن أنني كنت أشتغل بالعلاقات الخارجية للاتحاد بما لها من أهمية بالنسبة لهؤلاء النقابيين حيث كانت وسيلتهم للسفر إلى خارج البلاد بكل ما في هذا السفر من جاذبية بالغة في ذلك الوقت.

وأذكر أن الاتحاد كان ينظم دورة تثقيف نقابي للقيادات العمالية الإفريقية المتحدثة باللغة الفرنسية في شهر أكتوبر من عام ١٩٦٥، وكانت الدورة تعقد في معهد الدراسات النقابية التابع لنقابة عمال الغزل والنسيج والكائن في ضاحية أبي قير بالاسكندرية، وكان يشرف على الدورة المرحوم الدكتور عبد الرؤوف أبو علم وكنت أساعده في ذلك. وفي مساء أحد الأيام دخل علينا صلاح غريب وبرفقته على ضفدع زميله في مجلس إدارة النقابة وأحد قيادات عمال الغزل



د. عزيز صدقي

أفراده ، المرحوم عوض عبد القادر ، نائب رئيس الاتحاد ورئيس النقابة العامة للخدمات الادارية، يطمع في المنصب استنادا إلى شغله لمنصب قيادية في الحركة النقابية المصرية منذ عام ١٩٦٤ ، بينما الآخرون لا يرونه جديرا بالمنصب ويتشككون في صدق توجهاته التقديمية ، وحيث كان أحمد الرفاعي أقوى المرشحين الآخرين يعرف ببصيرته السياسية الثاقبة أن السلطة لن توافق على ترشيحه وأن ذلك الأمر قد يخلق متاعب مثيرة له ولزملائه هم في غنى عنها . ولم ترض السلطة على الحل الوسط الذي انتهى إليه هذا التيار بترشيح خيرى هاشم عضو المجلس التنفيذي للاتحاد ورئيس النقابة العامة إلى عمال البريد والبرق والهاتف ، فقد كانت عليه تحفظات كثيرة . وما زلت أذكر تلك الأمسية التي كنت أهم قيسها بمبادرة مبنى الاتحاد بشارع الجمهورية بعد إنتهاء فترة العمل المسائية حين التقيت بأحمد الرفاعي وعبد العظيم المغربي وإبراهيم خليفة وآخرين من أعضاء المجلس التنفيذي يقادرون المبنى هم الآخرون فطلبوا مني أن أصحبهم إلى الفندق القريب من مقر الاتحاد في شارع الجمهورية والذي كان يقيم فيه خيرى هاشم لكي نتناول العشاء معا ، وهناك اكتشفت أنهم قد اتفقوا على ترشيح خيرى هاشم أمينا عاما للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، وأن الغرض من هذا اللقاء هو الاتفاق على تفاصيل التحركات المقبلة فأصبحت بدھشة باللغة وإن كنت قد كتبت دهشتي في وجود مضيفنا المرشح . وكان مصدر دهشتي « أنتى أعلم أن خيرى لم يكن ضمن قائمة أعضاء المجلس التنفيذي الأصلية للاتحاد التي انتهت إليها تخطيطات

عن محاولة جر الحركة العمالية إلى تأييد الإضرابات الطلابية العنيفة التي حدثت في بداية عام ١٩٧٣ بسبب رفضهم لسياسة أنور السادات وقتها بالنسبة لإزالة آثار عدوان ١٩٦٧ .

وقد نجح صلاح غريب إلى حد كبير فيما كان يبتغيه ، فلم يتصادم مع القوى اليسارية داخل المجلس عندما كانت لها الغلبة في الرأي ، ولم يعترض مثلاً على بيان إدانة إعدام القائد النقابي السوداني الشهير الشفيق أحمد الشيخ حتى جاءت التعليقات حاسمة من القيادة السياسية بسحب البيان ، ولم يقف حجر عثرة فيما كان يقوم به عبد العظيم المغربي أمين المجلس التنفيذي . حتى إذا مالت الكفة ضد هذا التيار واستطاع المناوئون له والمتعاونون مع أجهزة السلطة التخطيط للتخلص من العناصر اليسارية فإنه سائر الاتجاه الغالب . بل إنه لم يستجب للرأي الذي كان ينادى باعتقال القيادات النقابية اليسارية واكتفى بقبول نصيحة الأستاذ عبد المغنى سعيد رحمه الله بتعديل اللوائح القانونية الخاصة بشروط الترشيح لعضوية التنظيمات النقابية بحيث تقلل من فرص دخول العناصر الجامعية ، ومعظمها من أصحاب الفكر اليسارى والناصرى ، إلى الصفوف القيادية النقابية في الدورة الجديدة .

أزمة اتحاد العمال العرب

وفي معركة اختيار الأمين العام الجديد للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، لم يكن له موقف معلن مخالف للاتجاه الذي كان يقوده التيار اليسارى والذي حاول جاهدا اختصار أمين عام يمثل أفكاره ، ولكنه لم يستطع أن يتوصل إلى ذلك حيث كان أحد

الماركسية والناصرية والانتهازية والوجود الجديدة على الحركة النقابية التي جاء بعضها من الشارع إلى قمة التنظيم ، كما كان يقول الممثل خفيف الظل رأفت فھيم عن نفسه وقد وجد أنه أصبح فجأة عضواً في المجلس التنفيذي لاتحاد العمال مثلاً لعمال الكهرباء دون أن يكون له أدنى سابق معرفة بالعمل النقابى ، ولكنه كان مجلساً نتاجاً لتلك التوليفة التي أفرزتها التخطيطات التي جرت في أمانة الاتحاد الاشتراكي وقتها . ومن الجدير بالذكر أن محاولة جرت قرب نهاية انتخابات تلك الدورة التي كانت تجرى في مقر اتحاد العمال بشارع الجمهورية ، وهي أول انتخابات تجرى في الغرف المغلقة ، لاستقاط صلاح غريب ، حيث حاولت عائشة عبد الهادى القيادية البارزة بين عمال الكيماويات ، والتي كانت تمثل في ذلك الحين إحدى القيادات الناصرية البارزة في أوساط الحركة النقابية ، إقناع أحمد الرفاعي رئيس نقابة عمال الزراعة التي لم يكن مندوبوها قد أدلوا بأصواتهم بعد بأن يطلب من مندوبيه ، وكانوا من بين أكبر مندوبى النقابات عدداً ، حجب أصواتهم عن صلاح غريب مما سيؤدي إلى سقوطه ، ولكن أحمد الرفاعي رفض ذلك وقال إنه أعطى كلمة ولن يخلف وعده فضلاً عن أن صلاح غريب مرشح السلطة وليس من مصلحة الاتحاد أن تبدأ دورته الجديدة بمعادة السلطة .

ولم يكن معظم أعضاء المجلس على قناعة بجدارة صلاح غريب بتولى رئاسته ، ولم يكن هو راغباً في التصادم مع أحد ، وإنما كان حريصاً على تسيير الأمور بهدوء وخاصة بعد أن عين وزيراً للقوى العاملة وأصبح يشغل المناصب القيادية الثلاثة الهامة على الصعيد العمالي ، رئاسة اتحاد العمال وأمانة العمال بالاتحاد الاشتراكي (والتي كانت تجعله يرأس تلقائياً مجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية) ووزارة القوى العاملة . . وهو ما لم يتح لأحد من قبله أو من بعده ، فقد كان يدرك أن المطلوب منه أساساً هو تأمين الهدوء والسكينة في أوساط الحركة العمالية وعدم السماح بما يشير الشغب والاضطراب في أوساطها إلى أن تتوسط أركان نظام أنور السادات بعد أن تمكن من الإطاحة بمنافسيه على السلطة . . ومع ذلك فقد شهدت الحركة العمالية المصرية في بداية تلك الفترة أول إضراب عمالي منظم منذ فترة طويلة ، وهو ذلك الإضراب الذي قام به عمال شركة الحديد والصلب واستمر عدة أيام ، وبذل فيها صلاح غريب وأحمد الرفاعي وعبد العظيم المغربي جهوداً محمومة لتسوية الأمر ، فضلاً

البعض في أمانة الاتحاد الاشتراكي بعد حركة مايو ، وإنما كان المرشح عن نقابة البريد والبرق والهاتف هو أحمد طه القيادة النقابية والشيوعية المعروفة ، وأن خيرى قد حل في القائمة محل أحمد طه في آخر لحظة مما أصاب الأخير بحالة هياج شديدة جعلته يهدد بخلع ملابسه كلها والوقوف أمام مبنى الاتحاد احتجاجا على هذه الخيانة .

وفضلا عن ذلك فقد رأيت خيرى هاشم بعدها عندما فتح باب الترشيح لمجلس الأمة ، يأتي ثائرا إلى مبنى الاتحاد بعد أن حجبت عنه شهادة تركيبة الاتحاد الاشتراكي ، أهم مستندات الترشيح ، في محاولة لمنعه من ترشيح نفسه لانتخابات المجلس في الزقازيق . وجاهد عبد العظيم المغري حتى حصل له على الشهادة . وبعد أقل من يومين كان عبد العظيم المغري يتعرض لنفس الموقف للحيلولة بينه وبين الترشيح في دائرة المعادى ، ولما أراد الاستعانة بالاتحاد لتأييده في موقفه ، مال على خيرى هاشم قائلا : « واحنا مالنا ياباه .. » عبد العظيم عايز يدخلنا في متاهات ليه ؟ » أو لم تكن متاهات تلك التي أراد خيرى

هاشم أن يدخل الاتحاد فيها قبل يومين عندما حجبت عنه شهادة الاتحاد الاشتراكي هو الآخر وكاد أن يحرم من دخول انتخابات مجلس الأمة لولا تدخل عبد العظيم المغري لنجدته وجهوده التي أثمرت عن منحه الشهادة المطلوبة ، فما الذي غير الموقف إذن ؟ وتساءلت بيني وبين نفسي عن المعايير التي اعتمدت عليها المجموعة في اختيار خيرى هاشم مرشحا لمنصب بالغ الأهمية مثل منصب الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب . ولم أحر جوابا ، ولم أستطع أن أحصل على تفسير لذلك من أصحاب الفكرة فقد تسارعت الأحداث بحيث شغلنا عن البحث والتدقيق .

على أن جناح السلطة المؤيد لهذا التيار ، والمتمثل في د. عزيز صدقي رئيس الوزراء حينئذ وأمين الاتحاد الاشتراكي وقت طبع عملية تشكيل المجلس التنفيذي للاتحاد ، ود. محمود الحفيف ود. فؤاد موسى عضوى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي في ذلك الحين ، عمد ، بعد أن شعر برفض الجهات الأمنية والجهات الأخرى المسئولة عن أمور العمل والعمال لترشيح خيرى هاشم ، إلى

ترشيح نقابى كان مجهولا تماما إلى وقت قريب في الأوساط النقابية المصرية والعربية هو فوزى الدسوقي العمدة وكان أحد الكوادر النقابية غير المشهورة المنتمية إلى عمال السكك الحديدية ، ولكنه كان على صلة وثيقة بمحمد عثمان إسماعيل أمين التنظيم في الاتحاد الاشتراكي العربى في ذلك الوقت والذي زكاه لمجلس الشعب عن العمال . وأسقط في يد المجموعة اليسارية ، ولم تستطع أن ترفض ترشيح الجناح المؤيد لها من السلطة فقبلت على مضض ، ولكن عندما اشتد الصراع بين أجنحة السلطة حول هذا الأمر لم يستطع العمدة أن يصمد وتصنع المرض ودخل إلى المستشفى ، واضطر اتحاد عمال مصر إلى سحب مرشحه في الوقت الذي كانت أعمال مؤتمر اتحاد العمال العرب دائرة وأيامه تقارب على الانتهاء . وانتهى الصراع داخل السلطة بانتصار جناح سيد مرعى أمين الاتحاد الاشتراكي في ذلك الحين وقرض عبد اللطيف بلطية أمينا عاما للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب (رغم أنه كان مستبعدا عن الأضواء منذ نحو سنة بسبب علاقاته

صلاح غريب في حوار مع جمال إمام



الوثيقة بشعراوى جمعة وعبد المجيد فريد أمين الاتحاد الاشتراكي لحافظة القاهرة) على غير رغبة المجموعة اليسارية أو صلاح غريب الذى لم يكن يريد لبلطية أن يبرز شأنه مرة أخرى . بعد أن تعطل عمل المؤتمر لبعض الوقت ، وأصبح الشغل الشاغل لأعضائه وللوفود الأجنبية التى تحضره هو التخمين فيمن سيفوز بالمنصب ، سواء كان مرشحا جديدا أو أن ينتهى الأمر بقبول الحل الوسط باستمرار د . فوزى السيد فى موقعه كأمين عام . وكان موقفا شديدا الحرج للحركة العمالية المصرية أمام الوفود العربية والأجنبية .

إيثار السلامة

والحقيقة لم يكن صلاح غريب بصمة واضحة فى مسيرة الحركة النقابية ولم يكن لديه استعداد فطرى لذلك . وفيما يبدو فإنه وجد أن الأسلم ألا يطلب من أحد فى تلك الفترة التى كانت مليئة بالشكوك الأمنية أن يتقدم له باقتراحات فى هذا الشأن قد تسبب له متاعب هو فى غنى عنها ، وأبرز ما تم خلال دورة رئاسته الأولى للاتحاد كان نتيجة نشاط المجموعة اليسارية التى حاولت تنشيط الاتحاد ودعم روابطه بالقواعد العمالية من خلال تنظيم ثلاثة مؤتمرات موضوعية على ما أذكر لمناقشة أبرز ما يشغل اهتمامات الحركة النقابية وقتها ، وهى مؤتمرات عن تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية والثقافة العمالية . فلما أطيح بهذه المجموعة فى مارس ١٩٧٢ ، تجدد نشاط الاتحاد إلى أن أجريت انتخابات جديدة لعضوية المجلس التنفيذى فى منتصف ذلك العام لدورة استمرت حتى عام ١٩٧٦ ، وهى آخر دورة لصلاح غريب فى الحركة النقابية . وقد استطاع فى هذه الدورة أن يحكم سيطرته على المجلس بعد أن نجح ببعض الألاعيب القانونية والمناورات الانتخابية فى استبعاد جميع العناصر المناوئة له ، سواء كانوا من اليساريين أم من المشاكسين الآخرين الذين سببوا له متاعب كثيرة . ودخل المجلس عدد من الوجود الجديدة أو المعادة للنشاط ، مثل سعد محمد أحمد ، وهم يعرفون أنهم يعملون تحت رئاسة وزير القوى العاملة وأمين العمال بالاتحاد الاشتراكي ، ومن ثم فقد كانوا مسلمين منذ اللحظة الأولى بقيادته لهم .

نفاق لا ولاء

وقد واجه صلاح غريب متاعب جمة بعد إخراجه من الوزارة ، خاصة عندما خلفه فى الوزارة عبد اللطيف بلطية بعدما كان بينهما من صراعات مكتومة ، فبعد أن كان مكتبه فى الوزارة أو اتحاد العمال لا يخلو البتة من

الزوار ، كان الدور الرابع من مبنى الاتحاد الذى يوجد فيه مكتبه يغط فى سكون تام ، خاصة فى الفترة المسائية التى يكون فيها بلطية موجودا فى مكتبه باتحاد العمال العرب القريب من مبنى الاتحاد . وكان صلاح غريب يقضى الأمسية بطولها قابعا فى مكتبه فى الاتحاد لا يدخل عليه خلالها أكثر من زائر أو اثنين من أصفينائه وخلاته بعد أن ابتعد عنه حتى معظم أولئك الذين كانوا يحرصون على قضاء السهرة معه فى شقة بباب اللوق يسامرونه ويتسامرون معه ، أما أصحاب المصالح فكانت وجهتهم مكتب بلطية ، وخاصة أن تلك الفترة شهدت بداية تضاؤل أهمية الاتحاد الاشتراكي وأماناته . والأكثر من ذلك أنه حدث بعد أن انتخب سعد محمد أحمد رئيسا للاتحاد خلفا له فى عام ١٩٧٦ أن دعا سعد القيادات النقابية السابقة إلى احتفال يقام فى الاتحاد بمناسبة بدء الدورة الجديدة ، وبعد انتهاء الاحتفال سارعت قيادات الاتحاد الموجودة إلى مغادرة المبنى دون أن يهتم أحد منهم بأن يعرض على صلاح غريب توصيله إلى حيث كان يقيم كلما جاء من الاسكندرية فى استراحة نقابة عمال الغزل والنسيج فى شبرا الخيمة بعد أن تخلص عن شقته فى باب اللوق . ونزل هو بحكم العادة إلى جراج الاتحاد يبحث عن سيارة توصله إلى تلك الاستراحة ، وأحس سائقو سيارات الاتحاد بالحرج والحيرة فتواروا بعيدا عن أنظاره ، رأيت ينظر بحسرة يمينا وشمالا ثم ييم وجهه شطر البوابة خارجا إلى الشارع ليستقل سيارة أجره .

البحث عن المصالح

وفى صيف عام ١٩٧٥ أجريت انتخابات عضوية مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، وكان عمال مصر يشغلون عضوية فريق العمال بالمجلس منذ عام ١٩٦٨ ، بدءا بأحمد فهميم الذى خلفه بعد وفاته عبد اللطيف بلطية ليكمل فترة عضويته ، فإبراهيم خليفة ، وانتهزت فرصة خروج صلاح غريب من الوزارة فاقترحت عليه أن يرشح نفسه لعضوية فريق العمال بالمجلس . ولابد هنا من الإشارة إلى النظام المعمول به داخل فريق العمال بمنظمة العمل الدولية حتى تكون واضحة فى ذهن القارئ . فمنظمة العمل الدولية قائمة على نظام التمثيل الثلاثي ، أى أنها تتكون من ممثلى الحكومات ومنظمات أصحاب العمال والعمال ، وينضوى كل جانب منهم فى فريق مستقل فى جميع اجتماعات هيئات المنظمة من مؤتمر عام ولجان فنية وصناعية وفى مجلس إدارة المنظمة . ويتكون فريق العمال فى مجلس الإدارة من أعضاء أصليين

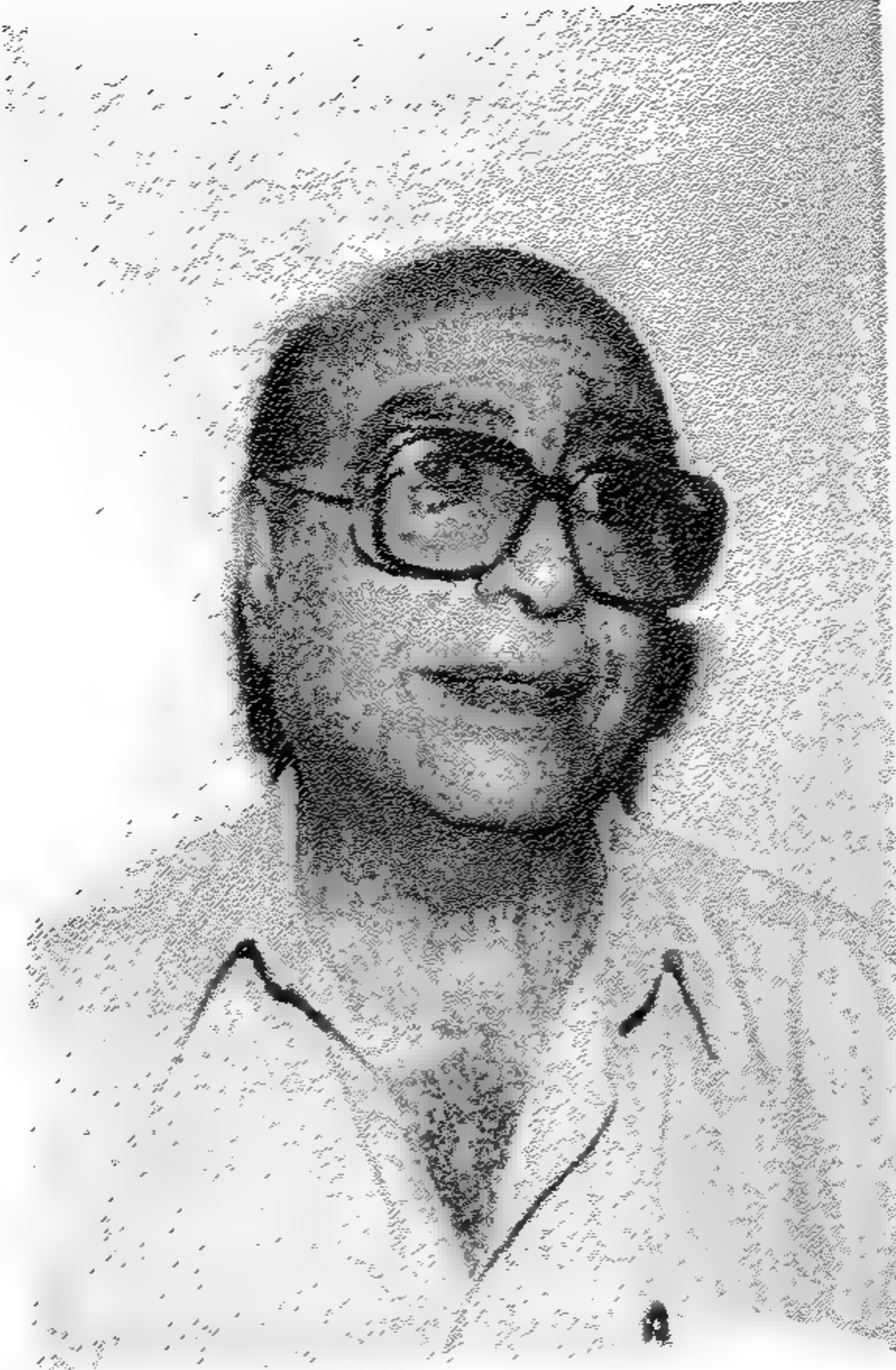
ومناوبين واحتياطيين ، ويحضر جميع الأعضاء الأصليين والمناوبين اجتماعات المجلس بينما يحضرها عدد من الأعضاء الاحتياطيين يحلون محل الغائبين من المجموعتين الأوليين للمحافظة على قوة تصويت كل من المجموعتين الآخرين . وكان أحمد فهميم عضوا مناوبا وحل محله بلطية بعد وفاته كما ذكرنا ، بينما كان إبراهيم خليفة عضوا احتياطيا ، ولكنه كان يحضر معظم اجتماعات المجلس . حيث كان على قمة المجموعة الاحتياطية .

كان فريق العمال منذ تكوين منظمة العمل الدولية يخضع لنفوذ الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة بما له من عضوية واسعة فى أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية وإفريقيا وآسيا . غير أن انتخابات الفريق فى عام ١٩٦٨ شهدت تحالفا مؤثرا بين الاتحاد العالمى لنقابات العمال والاتحاد الدولى لنقابات العمال المسيحية والاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والاتحاد العام لنقابات جميع عمال إفريقيا استطاع الفوز بعدد من المقاعد بأكثر مما كان يفوز به من قبل ، بل استطاع أن يهدد نجاح من المرشحين المهمين لدى الاتحاد الحر . فعلى سبيل المثال فاز المرحوم أحمد فهميم بمقعده كعضو مناوب من أول جولة تصويت ، بينما احتاج المندوب الإسرائيلى المرشح على قائمة الاتحاد الحر أن يدخل الانتخابات فى ثلاث جولات تصويت إلى أن استطاع الفوز بعدد الأصوات المطلوبة للنجاح . واهتزت صورة الاتحاد الحر نتيجة لذلك فأخذ يخطط لكسر ذلك التحالف وللقضاء على أى محاولة للتأثير على نفوذه داخل المنظمة مستقبلا . وكانت انتخابات عام ١٩٧٥ هى المحك العملى لنجاح جهوده فى هذا الصدد فى ظل كثير من المتغيرات التى شهدتها الساحة الدولية حتى ذلك الحين .

فقد كانت الساحة الدولية شهدت العديد من المتغيرات نتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ وللحظر البترولى الذى فرضه العرب إبانها . وكان من بين ذلك أن الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة أخذ يخفف من تأييده المطلق للمواقف الإسرائيلية ويرسل إشارات تنم عن رغبته فى إقامة نوع من الحوار مع النقابات العمالية العربية . وفى الوقت الذى كانت بعض الاتحادات العمالية العربية تسارع إلى الانضمام إلى عضوية الاتحاد العالمى لنقابات العمال مخالفة لدستور الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب الذى يحظر الجمع بين عضويته وعضوية أى تنظيم دولى آخر ، كان من رأى أن من مصلحة عمال مصر ، تمسكهم

بموقفهم الرافض للانضمام إلى عضوية أي تنظيم عمالي دولي بخلاف اتحادى العمال العرب والأفارقة ، أن يقيموا صلات حوار مع جميع المنظمات العمالية الدولية ، ومن بينها الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة بما له من نموذ على الصعيد العالمى الدولى . وفى الحقيقة أننى كنت متأثراً فى ذلك برأى طرحه على بوريس أفيرياتوف مدير العلاقات العمالية فى اتحاد عمال روسيا ثم الأمين العام المساعد للاتحاد العالمى للنقابات فى جلسة طويلة بمطار القاهرة فى أواخر عام ١٩٦٩ انتظارا للطائرة التى سيستقلها عائداً إلى موسكو ، حيث ذكر لى أنه رأى أن من مصلحة منظمته السوفيتية فى ذلك الحين أن تجرى حواراً مع الاتحاد الحر حتى تكون مواقف المنظمين واضحة وحتى يمكن فتح قنوات للتعاون والتأثير المتبادل المفيد للطرفين ، وأنه بذل جهوداً خارقة حتى استطاع أن يقيم جسوراً ما فى هذا الصدد إن تكن خافية ، وفضلاً عن ذلك فقد كنت أرى أن اتحاد عمال مصر قد اكتسب بمرور السنين قوة وخبرة تمكنه من التعامل مع الجميع عن بصيرة كاملة ، خاصة وأن مبدأنا كان دائماً هو الالتزام بالحياد الإيجابى . ومن هذا المنطلق أجريت خلال مصاحبتى للسيد مختار عبد الحميد رئيس نقابة عمال الزراعة فى ذلك الوقت لندوة دولية لعمال الزراعة عقدت بمقر منظمة العمل الدولية فى جنيف فى أوائل عام ١٩٧٥ ، لقاءات مع بعض ممثلى الاتحاد الحر فى جنيف لاستطلاع إمكانية إقامة مثل هذه الصلات ، وقدمنا تقريراً بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذى للاتحاد .

وعندما ذهبت لحضور مؤتمر العمل الدولى فى يونيو من ذلك العام وأخذنا نعهد للترشيح لانتخابات فريق العمال ، كان من الطبيعى مواصلة الحوار مع ممثلى الاتحاد الحر والذى انتهى بعقد لقاء مباشر بين صلاح غريب والأمين العام للاتحاد الدولى على عشاء عمل خاص حضره من الجانب المصرى إضافة إلى صلاح غريب كل من إبراهيم خليفة الذى كان فى ذلك الحين مستشاراً عمالياً للوقد المصرى الدائم لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف وكاتب هذه السطور . وتم الاتفاق فى الاجتماع على أن يؤيد الاتحاد الحر انتخاب صلاح غريب لعضوية فريق العمال بأن يترك مكاناً خالياً فى قائمته الرسمية لكى يقوم أعضاؤه بانتخاب صلاح غريب عليه ، وأن يوجه اتحاد عمال مصر دعوة رسمية للأمين العام للاتحاد الحر لزيارة مصر فى وقت لاحق .



د. فتحي عبد الفتاح

وبعدها بأيام قلائل كانت البعثة السوفيتية الدائمة فى جنيف تقيم حفل استقبال تكريماً لوفود عمال البلدان الاشتراكية والبلدان الصديقة . ومقر البعثة السوفيتية يقع بالقرب من قصر الأمم الذى تعقد فيه جلسات مؤتمر العمل الدولى ، ولما وصلت إليه بصحبة صلاح غريب وجدنا تجمعا حول عبد اللطيف بلطية برصفه الأمين العام لاتحاد العمال العرب ومعه إبراهيم زكريا الأمين العام للاتحاد العمال لنقابات العمال ، وكان التجمع يضم عدداً من القيادات النقابية المشرقية الأعضاء فى الاتحاد العالمى . وعندما انضمنا إلى الجمع تبين أن مدار الحديث يدور حول قائمة مطبوعة لمرشحي الاتحاد الحر أضيف إليها بالقلم الحبر اسم صلاح غريب فى المكان الخالى بمجموعة المناوبين ، ومن المحتمل أن يكون الاتحاد الحر قد فعل ذلك لتذكير أعضائه باسم المرشح الذى يجب أن ينتخبوه فى هذا المكان ، فلم يكن صلاح غريب شخصية معروفة على الصعيد العالمى الدولى بحيث لا يحتاج إلى تذكير ، أو أنه فعل للوقعية بين اتحاد عمال مصر وحلفائه العرب والاشتراكيين ، ووجه الاتهام إلى صلاح غريب بأنه تحالف مع الاتحاد الحر خروجا على مجموعة الاتحاد العالمى واتحاد العمال العرب .

وكان الموقف ببساطة أن التحالف القديم المناوبى للاتحاد الحر قد تفتت ، فالاتحاد المسيحى لنقابات العمال الذى كان يعرف فى هذا الوقت باسم الاتحاد العالمى للعمل ، واتحاد نقابات عمال إفريقيا لم يعودا أطرافاً فى التحالف القديم وفضلاً إقامة تحالف مصلحة

مع الاتحاد الحر يضمنان به فوز عدد من مرشحيهما فى الانتخابات ، ولم يكن خافياً فى ذلك الحين أن الأمين العام الجديد للاتحاد الإفريقى يكاد يكون ألعوبة فى أيدى الاتحاد الحر واتحاد عمال أمريكا . وبذلك أصبح موقف الاتحاد هو المهيمن على مجريات الأمور داخل فريق العمال من جديد . وفضلاً عن ذلك فلم يكن اتحاد عمال مصر عضواً فى الاتحاد العالمى لنقابات العمال مثل إتحادات عمال سوريا والأردن وفلسطين والكويت واليمن الجنوبي فلم يكن له مصلحة إذن فى إقامة أى تحالف ليس له معنى إلا الانضمام إلى صفوف الخاسرين مقدماً . علاوة على أن العلاقة مع الاتحاد العالمى كانت قد أخذت تتسم منذ فترة بشوع من البرود كان انعكاس لتدهور العلاقات الرسمية بين حكومة مصر وحكومات البلدان الاشتراكية والخلافات العربية القائمة حول سياسة الخطوة خطوة التى كانت تتبعها مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت لتحرير سيناء بعد حرب أكتوبر . وفضلاً عن ذلك فقد كان ثمة اتفاق ضمنى معلوم بين الاتحاد العالمى والاتحاد الحر على أن يترك مكان فى قائمة مرشحيه الأصليين للمرشح السوفيتى ، ووجد صلاح غريب باحساسه الغريزى بالمصلحة الذاتية أن الموقف لا يستحق أكثر من التأكيد على أنه لا يوجد أية صفقة بين اتحاد عمال مصر والاتحاد الحر بأكثر مما تقتضيه التكتيكات الانتخابية ، ثم غادر المكان .

وبالطبع لم يجد صلاح غريب صعوبة فى الفوز فى الانتخابات ، بينما لم ينجح أى مرشح لمجموعة الاتحاد العالمى والعمال العرب على ما أذكر فى قائمة المندوبين الأصليين والمناوبين بغير ما تضمنه الاتفاق الضمنى مع الاتحاد الحر .

وبعد العودة إلى مصر ، حرص بلطية على معالجة آثار تحركات اتحاد عمال مصر مع الاتحاد الحر التى قد يكون لها مردود بين أعضاء اتحاد العمال العرب المنضمين إلى الاتحاد العالمى ، ومن ثم فقد عمل كل جهده للحيلولة دون زيارة الأمين العام للاتحاد الحر إلى مصر . وفوجئت يوماً بأن صلاح غريب يطلب منى أن أذهب لمقابلة بلطية فى مكتبه فى وزارة القوى العاملة ، ووجدت معه مدير عام العلاقات الخارجية بالوزارة الذى كنت أعلم كل العلم أنه لا دراية له بشئون الحركة العمالية الدولية رغم أنه كان مستشاراً عمالياً فى براغ وجنيف ، وهما من أهم أماكن

النشاط العمالي الدولي، ولكن اهتماماته كالعادة كانت منصبة على مسائل العمل والمسال الحكومية، وطلب منى بلطية أن أوضع له الموقف من زيارة أمين الاتحاد الحر، وعندما قاطعتني مدير العلاقات الخارجية بالوزارة بملاحظات غير دقيقة أسكتته بلطية صفهسا إياه أنتى أعرف ما أقوله خيرا منه. وفى النهاية قال لى بلطية إن هذه الزيارة يجب ألا تتم، وطلب منى أن أتوجه من مكتبه مباشرة إلى حيث ينتظرني صلاح غريب فى مكتبه بأمانة العمال بالاتحاد الاشتراكى لأبلغه بذلك.. وقد فعلت ما طلب منى وتوجهت مباشرة إلى صلاح غريب فى مكتبه ووجدت معه سيد الزفتاوى عضو المجلس التنفيذى للاتحاد وممثل نقابة عمال التجارة وأخبرته بالحوار الذى دار مع بلطية وتوجيهاته فى هذا الشأن، ولم تتم الزيارة بالطبع لأن الوزير فى ذلك الوقت كان أكثر نفوذا من أمين العمال بالاتحاد الاشتراكى على عكس ما كان عليه الأمر فى الستينيات.

الناس مقامات

وقد ظل صلاح غريب متواضعا ولم يجعله مناصبه المهمة المتعددة يتخذ سمة أهمية مبالغة ممقوتة كما فعل وزير عامل سابق. كان حريصا على المحافظة على وضعه كوزير أمام الناس، ولكنه عندما كان يخلو إلى زملائه النقابيين، أو من يثق فيهم من مرؤوسيه، فإنه كان يتصرف بتلقائية شديدة دون تعال على أحد. وحدث أن رأس وفدا للاتحاد لحضور المؤتمر العام للاتحاد عمال الاتحاد السوفيتى الذى خصص لتنقلات كافة الوفود العربية أتوبيسا يجمعهم وخصص لصلاح غريب سيارة خاصة بوصفه وزيرا على أن يشاركه فى ركوبها د. فوزى السيد ولكن صلاح غريب ركبها مرة واحدة ثم طلب أن ينضم إلى الأتوبيس مع باقى الوفود العربية. ولما كان السوفيت يقدسون تسلسل القيادات فإنهم نظمو للوفد المصرى لقاء مع فيكتور شلبين رئيس الاتحاد وعضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى والذى كان مرشحا فى ذلك الحين للتصعيد إلى مناصب أعلى، وأعقب اللقاء غداء خاص فى قاعة الطعام المخصصة لرئيس الاتحاد فى الفندق، حضرته معنا الأستاذة أمينة شفيق التى كانت مدعوة بصفتها الصحفية لحضور المؤتمر. والظريف أننا لم نكن نعرف مقدما بموعد اللقاء، ولم يكن هناك نشاط محدد فى برنامج الوفود، فذهب صلاح غريب يتمشى للتريض. وبعدها وجدت أمينة شفيق تاتى إلى مدعورة

وتخبرنى أن أحد العاملين بالعلاقات الخارجية فى الاتحاد العمال السوفيتى يبحث عن صلاح غريب حيث تحدد للوفد المصرى لقاء مع شلبين بعد وقت قصير، وانطلقت أنا وأمينة نجري فى اتجاهات مختلفة بحثا عن صلاح غريب حتى عثرنا عليه يتمشى بالقرب من الفندق. أما الوفد السورى الذى كان يرأسه عز الدين ناصر الأمين العام للاتحاد عمال سوريا فقد رتب له لقاء مع المستوى القيادى المقابل له بما جعله يستشيط غضبا لأنه كان يتصور أن وضعه السياسى العام داخل سوريا سيؤهلها للقاء مع شلبين، ولم يدرك حينئذ أن الرتبة مسألة مهمة جدا عند البيروقراطية السوفيتية.

الحمار والجمل

كان صلاح غريب، يتمتع، كما أشرت آنفا، بخفة دم أولاد البلد وروح دعاباتهم، ومن أمثلة ذلك أنه حدث بعد وقت قليل من تعيينه وزيرا للقوى العاملة أن كنا بقر الاتحاد مساء يوم خميس، وهو أمر غير معتاد، بسبب مقابلة بعض الوفود الأجنبية، وكنت أهم بدخول مكتب صلاح غريب قبل وصول الوفد بقليل، وفتحت باب المكتب بهدوء وكان معه زميله وصديقه على ضفدع الذى كان قد أصبح رئيسا لنقابة عمال الغزل والنسيج، فسمعت صلاح غريب يقول له بتفكه «عارف يا على.. الوزارة كلها ذكاترة، صفيهاش حمار غبرى أنا»، وكنت على وشك الضحك للديعابة اللطيفة غير أننى صمعت وأنا أسمع على ضفدع يقول له بكل جدية «هية بالذكثرة يا سيادة الوزير»، وأغلقت الباب وانسحبت حتى لا يرى «الوزير» ما على وجهى من إشارات الدهشة.

وكانت تشيكوسلوفاكيا والمجر تديان فى تلك الأيام اهتماما بالغاً باستقدام أعداد كبيرة من خريجي المدارس الصناعية المصرية لتدريبهم على أساليب العمل الصناعى الحديثة بحيث ثارت شكوك أجهزة الأمن المصرية حول الخلفيات الحقيقية لهذا الاهتمام. وجاء وفد تشيكوسلوفاكيا برئاسة وزير العمل للتباحث مع صلاح غريب حول تفاصيل هذا العرض. ويقول أحمد الرفاعى رحمه الله أن صلاح غريب بعد أن استمع إلى شرح مفصل من الوزير الضيف فى مكتبه بوزارة القوى العاملة أراد أن يطيب خاطره وأن يقول له إن طلبه هين بأن يقول له ما معناه «هو انت جيت فى جمل»، ولكنه قالها له بالانجليزية الركيكة التى لا يستطيع سواها: «**did you come in a camel**»، ولم يفهم الضيف التشيكوسلوفاكى الدعابة فانتفض قائلا

بالانجليزية: «**لا. لقد أتيت بالطائرة.**»

شهامة أولاد البلد

وكان صلاح غريب يتمتع أيضا بشهامة أولاد البلد، فكان لا يتسرع عن تقديم ما يستطيع من خدمات كبيرة لمن يشعر تجاههم بمودة وحب، حتى وإن لم يكن بمقدورهم أن يقدموا له خدمات مقابلة، ومن أمثلة ذلك أنه كان يعمل معى فى الإدارة زميل فاضل هو محمود حسنين الذى يرأس فى الوقت الحالى وحدة الترجمة العربية فى منظمة العمل الدولية، وهو يتمتع بحساسية مفرطة وعصبية بالغة ربما يكون قد ورثهما عن والدته الإيطالية، وكان قد عاد إلى مصر من أوروبا قبل الحادثة التى سأرونها بسنوات قليلة بعد أن قضى هناك سنوات طويلة فى التعليم والعمل، ولكنه اختلف اختلافا عنيفا مع زوج أم زوجته الفرنسية بسبب ملاحظات جارحة أبدتها الرجل بشأن مصر وسياساتها، ولما كان قد تعرف وقتها على عبد اللطيف بلطية أثناء حضوره لمؤتمر العمل الدولى، فقد أقنعه بالعمل فى الاتحاد بالنظر إلى إجادته للغة الفرنسية التى لم يكن لدينا فى الاتحاد من يجيدها، وكان أنيس محسوبا على الاتجاهات اليسارية فى الاتحاد وقت رئاسة صلاح غريب له، وكان يسكن فى المعادى ويلتقى فى قطار المترو كل صباح مع أمين صندوق الاتحاد الذى يسكن هناك، والذى كان يعتبر نفسه زعيم الاتجاهات الدينية المحافظة فى الحركة العمالية. وفى ذات صباح حلا له أن يسلى نفسه فى رحلة القطار من المعادى إلى باب اللوق بأن يستفز أنيس فقال له إن مجموعته تخطط، بعد أن تخلصت من القيادات اليسارية للاتحاد المتمثلة فى أحمد الرفاعى وعبد العظيم المغربى وإبراهيم خليفة، فى التخلص من اليساريين من بين موظفى الاتحاد، واعتبر أنيس أنه المقصود بهذا الكلام، فجاء إلى المكتب متوترا وثائرا. وقدرت ما هو فيه من توجس فقد كانت له زوجة وطفلتان، بينما كنت ما أزال أعزبا. وظللت أتتبع خطوات سير صلاح غريب حتى عرفت أنه وصل إلى مكتبه فى الوزارة، فأخذت سيارة أجرة من شارع الجلاء حيث يوجد مبنى الاتحاد متوجها إلى مدينة نصر حيث توجد الوزارة، ولما أدخلت على الوزير قصصت له القصة، فطلب منى بكل جدية أن أطمئن أنيس، وأن أطمئن أنا الآخر، وأن أحدا لن يمسننا بسوء ما دام رئيسا للاتحاد، رغم أنه يعرف فى قرارة نفسه مدى شراسة أمين الصندوق وجماعته وتحمسهم لإبداء قدراتهم وجدارتهم أمام ولى

الأمر من المطاردين لكل عنصر يسارى فى المنظمات الجماهيرية، وإذا كانوا قد نجحوا فى التخلص من قيادات منتخبة فما بالك بموظفين يعتبرون فى عرف القيادات النقابية مواطنين من الدرجة الثانية.

ولم تكن تلك فقط هى المرة الوحيدة التى أبدى فيها دلائل شهامة معى. فقد كان لى شقيقة خريجة كلية التجارة تزوجت بعد تخرجها من الجامعة دون أن تلتحق بعمل ما. وبعد فسترة أرادت الجسيع بين «الحسينين»، وكنت فى ذلك الحين، فى أواخر عام ١٩٧٣، فى إجازة بدون مرتب من العمل بالاتحاد حيث كنت قد التحقت بالبعثة التعليمية الكويتية مدرسا للغة الإنجليزية فى اليمن الجنوبي، وذهب والدى رحمه الله إلى وزير الكهرباء فى ذلك الحين والذى كان والدى قد تولى تدريبه كمهندس بعد تخرجه من كلية الهندسة، ووافق الرجل على إلحاق شقيقتى بالعمل فى شركة الكهرباء فى الاسكندرية، ولكنه طلب ترشيحا من وزارة القوى العاملة التى كانت تتولى فى ذلك الحين تشغيل خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة. وتوجه والدى إليه فوراً ووافق بدون تردد على الطلب الذى قدمه له فى ذلك الشأن. ولم يكن صلاح غريب فى حاجة إلى أن يجاملنى بإصدار تعليماته بعمل ملحق لقرار تعيين قوى عاملة مرت عليه عدة سنوات، فقد كنت أولاً مجرد موظف مرسوم له فى اتحاد العمال، وكنت ثانية فى إجازة من عملى قد تطول لأربع سنوات.

ومن الذكريات اللطيفة لبعض سفرياتى مع صلاح غريب أنه حدث أن صاحبتة فى زيارة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية فى عام ١٩٧٦، وكان حينئذ مجرد أمين للعمل بالاتحاد الاشتراكي ويرأس بهذه الصفة مجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية، وكان مدعو للزيارة بهذه الصفة لما كان بين المؤسسة واتحاد عمال ألمانيا الديمقراطية من تعاون وثيق. ولكن الظروف كانت قد تغيرت فى ذلك الحين نتيجة لتدهور العلاقات الرسمية بين البلدين، وكنت فى هذا الوقت مسجدا من الاتحاد إلى المؤسسة لظروف سأتحدث عنها فيما بعد. وكان صلاح غريب يطمح من الزيارة أن يحصل على بعض المعونات التى تدعم من المؤسسة مما يعزز من مركزه على رأسها، ولكن المسئولين فى الاتحاد الألماني الشرقي لم يتجاوبوا معه ولم يكونوا على استعداد لإغضاب أصدقائهم فى المنظمات العمالية

العربية فى المشرق العربى التى كانت على خلاف عنيف مع مصر وكل من لا يناسب أنوار السادات العدا. وحدث أن ذكرت لمرافقنا أثناء الزيارة أن لى صديقنا فى برلين هو الدكتور فتحى عبد الفتاح مراسل جريدة «الجمهورية» فى ألمانيا الديمقراطية فى ذلك الحين وأنتى أود أن أراه وكان الاتحاد الألماني قد اختار مقرا لاقامتنا قصرا فاخرا يقع وسط غابة بعيدة عن برلين. وكنت قد سبق لى أن تعرضت لمثل هذه المعاملة التكرمية فى ظاهرها، التعذيبية فى واقعها، عندما كنت أصحب إبراهيم خليفة سكرتير الاتحاد للعلاقات الخارجية فى زيارة لألمانيا الديمقراطية فى عام ١٩٧٢، ولكن خليفة بشبابه وحيوته رفض رفضا باتا أن يقيم فى هذا القصر المنعزل وطلب أن نقيم فى فندق وسط برلين حتى تتاح لنا حرية الحركة. أما صلاح غريب الذى كان يمر بحالة اكتئاب نفسى نظرا لتغير ظروفه فلم يبد مانعا من البقاء حيث اختار لنا مضيفونا. وفى ذات مساء بينما كنت أنا وهو نتناول طعام العشاء وحدنا إذا بى أفاعيا بدخول د. فتحى عبد الفتاح علينا وفى صحبته الصديق الفنان نبيل السلمى رحمه الله. ورغم سرورى برويتهم إلا أن الموقف كان شديد الإحراج. كنت واثقا بأن صلاح غريب رغم عدم معرفته الشخصية بالزائرين فإنه لن يخالجه شك بحاسته الأمنية فى هريتهما السياسية والعقائدية. وكان من الواضح أن لدى الزائرين رغبة ملحة فى التحاور واستقصاء أخبار الوطن، ولكننى كنت حريصا على ألا يخرج الحوار عما يمكن أن يسمح به وجود صلاح غريب، واقترح عليه «عبد الفتاح» أن يأخذنى بسيارته إلى برلين للفسحة ومشاهدة المدينة فى المساء، وكان واضحا أن الدعوة موجهة لى وحدى، وسكت وتوقع أن يتركنا صلاح غريب وحدنا بعد انتهائنا من تناول الطعام، ولكنه لم يفعل، وأسقط فى يدي، ورغم رغبتي الأكيدة فى الاستمتاع بصحبة فتحى عبد الفتاح ونبيل السلمى وتبادل الحوار والأحاديث معهما، فلم يكن من مصلحتى أن أستفز حواسه الأمنية، فقد كنت كما ذكرت مبعدا من اتحاد العمال وليس لى مكان آخر أذهب إليه فى تلك الظروف الأمنية الصعبة التى كانت تمر بها مصر، خاصة أنتى كنت فى ذلك الحين قد أصبحت رب أسرة وليس أعزب مغامرا لا يهمه شئ. ولم أجد بدا من الاعتذار للضيفين عن عدم قبول عرضهما، وكان الأسى يملؤنى وهما يغادران المكان أسفين خيبة مسعاها. ومما زادنى أسى بعد ذلك أنه هذه كانت آخر مرة أرى فيها نبيل السلمى، الذى كنت، رغم

عدم توثق معرفتى به، أكن له حيا خاصا منذ تلك الفترة القصيرة التى عمل فيها معنا فى جريدة العمال.

ولا أنكر أنتى أحببت صلاح غريب على المستوى الشخصى، لما ذكرته من سجاياه الشخصية ولله والثقة اللذين كان يعاملنى بهما، رغم ما كنت أعيه من أوجه قصوره كقيادة نقابية وما كنت أسمع وأعرفه عن ارتباطاته السابقة بأجهزة الأمن، ولم يكن هو وحده على كل حال الذى كانت له تلك الارتباطات فقد وصل الأمر بإحدى القيادات النقابية البارزة فى ذلك الحين، وكانت قيادة نسائية، إلى أن تشهد فى قضية أمنية ضد بعض أصدقائها المقربين فى العمل النقابى، وكانت شهادتها هى الأداة الأساسية التى استندت إليها إدانتهم فى القضية والحكم عليهم بالسجن. ورغم ذلك لم يتوقف نشاط تلك القيادة وبروزها على المستوى السياسى لسنوات طويلة جدا.

وأختم حديثى عن صلاح غريب بذكر واقعة رواها لى أحمد الرفاعى فى آخر مرة التقينا فيها فى حديقة النادى الأهلى قبل وفاته بأقل من شهرين. قال إنه رغم ما كان بينه وبين صلاح غريب من مشاكل، فلم يكن كعادته يكن له أية ضغينة. وحدث أن كان فى زيارة لأحد أقاربه فى العجمى ذات صيف بعد سنوات طويلة من تقاعد كليهما عن العمل النقابى، فذكر له قريبه أن صلاح غريب له شاليه قريب فى المنطقة وأنه سأل عنه ذات مرة. فطلب أحمد الرفاعى أن يصحبه إليه، ووجداه بالفعل فى الشاليه، ولما رأى الرفاعى احتضنه مقبلا وياكيا من فرط التأثر بأن يهتم أحد من زملائه النقابيين السابقين بالبحث عنه ولقائه. وحزنت على ما فى نفوس بعض القادة النقابيين من مشاعر غير إنسانية. فباستثناء عدد قليل من زملاء صلاح غريب القدامى فى نقابة الغزل والنسيج، فإن معظم القيادات النقابية التى كانت تحرص عندما كان فى قسوة السلطة على الإحاطة به والتكالب على صحبته والتسابق على إشغال سيجارته، انفضوا من حوله تماما ولم يحرص الكثيرون منهم على إبقاء علاقات الود التى كانوا يظهرونها له أو حتى مجاملته بالسؤال عنه فى المناسبات والأعياد. ورغم ما كان يتمتع به صلاح غريب من ذكاء، فإن من المؤكد أنه خدع فيما كان يبدى له من مظاهر الولاء والإخلاص وتصورها مشاعر صادقة عند البعض على الأقل، حتى تفتحت عيناه على الحقيقة المرة بعد أن بدأت حالات السلطة والنفوذ تغيب عنه بالتدريج. وبما حسرة على العباد!

ما هو الفساد؟

د. أحمد محمد صالح

وإذا كانت تلك السلوكيات الفاسدة أخطاء إدارية لا تصل لدرجة الانحراف فما هو الفساد؟

وفى قراءة سريعة فى الكتابات الأكاديمية حول الفساد ، نعرف أن التعريفات الحديثة للفساد لا تثير الجدل والخلاف فقط بل إنها تبدو ناقصة وقاصرة أو حتى لاقت بصلة إلى الشائعات والأحداث التى تشير الاحتجاجات فى وسط الجمهور ، فلا يهم أن يتلازم الفساد مع الفضيحة، فقد يتواجد أحدهما دون الآخر ، فلا يتحتم أن تتماشى تعريفات الفساد مع مشاعر الجماهير ، بل إنه حتى فى المجتمعات التى حسمت فيها مفاهيم الفساد القانونية والاجتماعية ، وأصبحت إلى حد ما متوافقة ما زال فى معظم التعريفات التحليلية للفساد جانب كبير من الغموض فى الأفعال السياسية التى تعتبر فى نظر الكثيرين فسادا وتعلق بالانصاف والعدالة والعلاقة بين الثروة والسلطة ، ولم يمكن حتى الآن وضع تعريف شامل ومقنع للفساد ، فافلاطون وأرسطو وثيوقليدس ومكيافيلي وكذلك شومر استخدموا كلمة الفساد للإشارة إلى تصرفات الأفراد الأخلاقية أكثر من الإشارة لجملة التصرفات الأخلاقية للمجتمع . وتركز التعريفات التى تركز على السلوك بصفة عامة بأن الفساد هو إساءة استخدام المنصب العام أو السلطات أو الموارد لتحقيق منافع خاصة ، لكن ما المعايير التى تحدد معنى سوء الاستخدام؟ خاصة فى ارتباطها بفكرة المنفعة الخاصة؟ ولم يتفق حتى الآن على معيار شامل وعام . واهتمت دراسات عديدة بالأدراكات الاجتماعية والثقافية للفساد وعرف فيها الفساد بأنه سلوك منحرف عن الواجبات الرسمية لوظيفة عامة بسبب خاص أو عائلى أو شخصى متعلق بمكاسب مالية أو مركز مرموق ، أو يخالف القواعد

أخطاء إدارية؟

زوجة السعودى والتى تقيم فى فندق فى القاهرة بجوار وزارة الداخلية المصرية، ويقال عنها إنها أميرة ، وصدر ضدها حكم قضائى بالقبض عليها منذ عدة أشهر فى اتهام بسرقة مجوهرات بعدة ملايين ، ولم يجرؤ مسئول على تنفيذ الحكم القضائى ، هل هذا فساد إدارى وسياسى ، وأم خطأ إدارى لم يصل لدرجة الانحراف؟

إن المتأمل لأحوال الوطن، يلحظ تماما أن طغى الفساد فاض على الوطن وأن ما حدث هو انهيار قيمى كامل للمجتمع ، ويظهر أن الحكومة هى فقط التى لا ترى أن الفساد يعم البلاد، لأن الحكومة نفسها تمارس الفساد فعلا،

هذا فى كوريا الجنوبية ، لكن فى مصر لموقف مختلف فإذا ارتفع أحد السياسيين إلى منصب رفيع ، فإن عائلته ستؤمن ماليا طوال الأجيال التالية للعائلة. لذلك لم نستغرب منذ عدة أسابيع عندما رأينا على شاشات التلفزيون جلسة من جلسات مجلس الشعب المصرى ، وشاهدنا المتحدث باسم الحكومة فى المجلس وهو فى منصب رفيع بدرجة وزير يهب واقفا معنفا نواب المعارضة على اتهاماتهم بفساد الجهاز الإدارى للدولة، وقال : لا يوجد فساد فى الجهاز الإدارى للدولة، ولكن هناك أخطاء فقط لا ترقى إلى درجة الانحراف !

يا سبحان الله عسكرى المرور الذى يفتح يده طوال اليوم لجمع الغلة مجرد خطأ إدارى ، مكاتب الحكومة التى تؤدى خدمات مباشرة للجمهور وأدراجها المفتوحة لاستقبال الرشاوى لتسهيل المصالح مجرد خطأ إدارى ، الأرقام الضخمة التى يدفعها أولياء أمور الشباب العاطل للمسئولين ذوى المناصب الرفيعة لتوظيفهم هى أيضا خطأ إدارى ، توظيف أولاد المسئولين فى الصندوق الاجتماعى بمرتبات توظف عشرات من شباب العاطلين هى مجرد أخطاء إدارية ، وفضائح الصندوق الاجتماعى نفسه مجرد تجاوزات إدارية، وما يحدث فى الإدارات المحلية والهندسية فى الأحياء والتى تسمح بمخالفات المباني مقابل عمولات علنية وفى وضوح النهار خطأ إدارى؟ الرشاوى فى تسهيل الصفقات المخالفة عبر الموائى والجمارك مجرد خطأ إدارى بسيط ، الدروس الخصوصية من الحضنة إلى الجامعة وتسريب الامتحانات ، وحالات الفسح الجماعى التى تحدث فى لجان الامتحانات بتسهيلات من المراقبين أنفسهم ، هى مجرد أخطاء إدارية ، غسيل الأموال خطأ إدارى ، التسهيلات التى مكنت مافيا الأراضى من الاستيلاء على أراضى الدولة ، وتلك التى سهلت حصول رجال الأعمال على الملايين من أموال المدخرين فى البنوك ، وسماسرة المعونة الأمريكية والمشروعات البحثية كل ذلك وأكثر مجرد

الحكومة تزعم أن ..

البطالة وتوظيف أبناء

المسؤولين فى الصندوق

الاجتماعى بمرتبات

توظف عشرات من شباب

العاطلين والاستيلاء

على أرض الدولة

وتسهيل هروب رجال

الأعمال بأموال البنوك

مجرد أخطاء إدارية

الناس لم تعد تثق في المؤسسات

ولا المؤهلات ولا القدرات .. وإنما

تثق فقط في مقدراتها على

تحقيق ما تريد بطرق ملتوية

بممارسة أشكال معينة من النفوذ الشخصي . وهذا التعريف يتميز بدقة نسبية .

وإذا تجاوزنا مشكلات ماهية الوظيفة العامة أو المنفعة الشخصية نجد أن القوانين قد تكون غامضة أو متناقضة ، كما أنها تتغير بالفعل من حين لآخر ، ومن ثم قد يصبح السلوك المقبول على نطاق واسع محظوراً أو محرماً في وقت آخر وتلك النقطة يسميها بعض الباحثين أصل الفساد ، فقد تكون بعض التعريفات القانونية الجديدة للفساد تصوريا لتغيرات سياسية جوهرية .

رئيس الفلبين «ماركوس» على سبيل المثال أعاد صياغة أقسام معينة من الدستور الفلبيني لكي يضيء الشرعية على نهبه لثروة الفلبين ، ومن ثم فقد يكون للفساد معان أخلاقية تختلف عن نصوص القانون أو تتجاوزها ، بينما توجد بعض الأفعال غير المشروعة يمكن الدفاع عنها أخلاقياً أو معنوياً . ويوفر لنا التعريف القانوني دون شك ميزة السلامة واليقين ، فهو يعرف الفساد بأنه الفعل الذي يحدده القانون الجنائي بأنه فساد ، أو هو ما تحرمه القوانين المهنية والقواعد الأخلاقية ، ومع إقرار وتحديد ما هو المسموح به وما هو المحظور ، ويضع القانون من حيث المبدأ الحدود الواضحة التي ينبغي عدم تخطيها وبموجبها يمكن للفرد سواء كان من العامة أم الخاصة موظفاً أم مواطناً عادياً أن يحدد نوع السلوك الذي يتبعه بكل ثقة ، لكن هذا التعريف القانوني للفساد يعانى سلبيات كثيرة منها أتساع ممارسات الفساد بحيث نادراً ما تقتصر على المجال الذي تحدده قوانين العقوبات ، فبعض الجرائم مثل سوء التصرف في الأموال العامة أو التصرف غير القانوني غالباً ما تنطوي في حد ذاتها على فساد دون أن تعد فساداً فلا ، يمكن إدخال أعمال التوريط والتعقيدات التي تنطوي عليها الممارسات المنحرفة ضمن الفئات التي صنفها القانون الجنائي .

وبعداً عن فلسفات تعريف الفساد فإن انصريين يعرفون تمام الطريق إلى المناصب

من هنا ، قد تبدأ المشكلة بشكل بسيط وحالات فردية ، إلى أن تصبح القاعدة العامة ، ومن هنا أيضاً فإن تفشي هذه الظاهرة يمثل عدم وجود العدالة والمساواة بين الأفراد ، أما الاستعداد الذاتي للفساد وخاصة الرشوة ، ففي ظل سياق الممارثون نحو تكوين الثروة وبأية وسيلة تصبح الرشوة إحدى الوسائل التي تساعد على تحقيق حلم الثروة والقوة ،

وفي ظل مجتمعاتنا الاستهلاكية وما يترتب عليها من مظهرية تعتمد على القشور وليس على الجوهر ، نجد مجموعة لا بأس بها تسلك الطريق السهل للشراء والاستهلاك في أن واحد ، في حين تمنع المحاسبة والتدقيق والمعاقبة لكل من لا يتعامل مع الناس كأفراد متساوين في الحقوق والواجبات ، علاوة على أن المنظومة القيسية للمجتمع قد تغيرت بشكل أحدث خلافاً ملحوظاً في تعاملاتنا اليومية فالراشي والمرتشى - في هذه الحالة - هما من ضحايا النظام السائد ، وعليه فإن علاج هذه الظاهرة يحتاج إلى قرار حاسم يتساوى فيه الجميع .

فمن الملاحظ في معظم الحالات أن من يقوم بتلك العمليات لا يتأله أي جزاء أو عقاب بل على العكس قد يكون نموذجاً يحتذى به لدى أصحاب النفوس الضعيفة ، فحدث خلل في المجتمع بحيث أن الناس لم تعد تثق في المؤسسات أو المؤهلات ولا القدرات بل تثق فقط في أنها تستطيع أن تحقق ما تريد بطرق ملتوية ، وهنا الخطورة .. أن نخلق حالة إحباط ونساعد على تفشي الظاهرة ، والقضية تنطلق من فرضية أخرى وهي انعدام الوازع الديني الحقيقي لدى الكثير ، فرغم انتشار مظاهر التدين الشعبي والادعاء بالتمسك بالأخلاق والفضيلة ، زادت سلوكيات الفساد بين هؤلاء المدعين . وهنا نذكر أن الأديان وضعت ضوابط التعامل من خلال عدد من المعايير والأسس يبنى عليها مجتمع قائم على سلامة لعطاء وصدق المعاملة ، من هذا المنطلق حرمت الأديان الرشوى - تحت أي مسمى - لأنها تفتح باب الفساد بأنواعه .

ودعونا نتفق أن بداية مواجهة الفساد تبدأ بالاعتراف به أولاً ، وعلى الحكومة أن تعترف بممارسات الفساد التي تسود في الوطن بداية من عسكري المرور المسكين وهو واقف يتلقى رشوى السائقين علناً ورمزاً للحكومة ، والأناوى التي يدفعها المواطنون في أقسام الشرطة لكتابة محضر أو تنفيذ حكم من الأحكام ، مروراً بفساد الإدارات المحلية ، حتى نصل إلى الفساد السياسي ، وقتها فقط يمكن مواجهة الفساد المستشري في الوطن .

الرفيعة التي تقدم المحاباة والمحسوبية ، ويدفعون تكلفة ذلك . ويعرفون أيضاً كيفية التخلص من مخالفة مرور ، وتسهيل إيجاد وظيفة في الجامعة أو في بنك أو في القضاء ، أو تسهيل إجراء أو عمل بموجب رسالة توصية من الكبار ، كذلك يعرف المصريون جيداً الطريق إلى الحصول على عقد دون المرور بالشروط التنافسية ، باختصار : المصريون كيفوا حياتهم مع الفساد بأنواعه .

وإذا كان هناك من يقول إن الفساد في كل الدنيا ، فإن الفساد يرتفع وينخفض حسب معطيات كل مجتمع - والمساءلة لا تؤخذ بمعيار قانوني فقط ، فالجانب القانوني رادع لكنه لا يقضى على الفساد ، لا بد من تلمس أسباب الفساد بأسلوب علمي أي لا يمكن الفصل بين الفساد وبين عوامل حدوثه واستمراره . فعدم وضوح العلاقات في المعاملات أحد أهم أسباب انتشار الفساد ، وعندما تأتى إلى إدارة ما وتجد شروطاً معقدة فأعلم أن الفساد موجود ، فالفساد ابن البيروقراطية المفرقة في الاشتراطات .

فظاهرة الرشوة أو غيرها من الظواهر المرضية ربما تكون انعكاساً لعوامل وأسباب متعددة قد يكون لبعضها صلة أو علاقة بالظروف الموضوعية فيما يعزى بعضها إلى ظروف واستعدادات ذاتية . إذا أخذنا الظروف الموضوعية ، فحين لا تقوم المؤسسات بأداء دورها بالشكل المطلوب وبدون تمييز وتفرقة بين المواطنين ، فستحدث إشكالية واضحة للعيان ، بمعنى حينما تدخل المحسوبية والواسطة وتتدخل ذور النفوذ في تسجير المعاملات ، فمن المؤكد أن من يمتلك كارت الواسطة أو هاتفاً من مشغول متميز ستسير أموره بسرعة تفوق سرعة الصوت ، أما من لا يمتلك هذه القوة فسيكون سير معاملته أشبه بسير السلحفاة . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الإنسان في هذه الحالة سيلجأ إلى - أو سيقوم بإيجاد - وسائل غير مشروعة لكي يتمكن من إنجاز أعماله ، ويعود بالذاكرة إلى المبدأ المكافئ الذي يقول إن الغاية تبرر الوسيلة

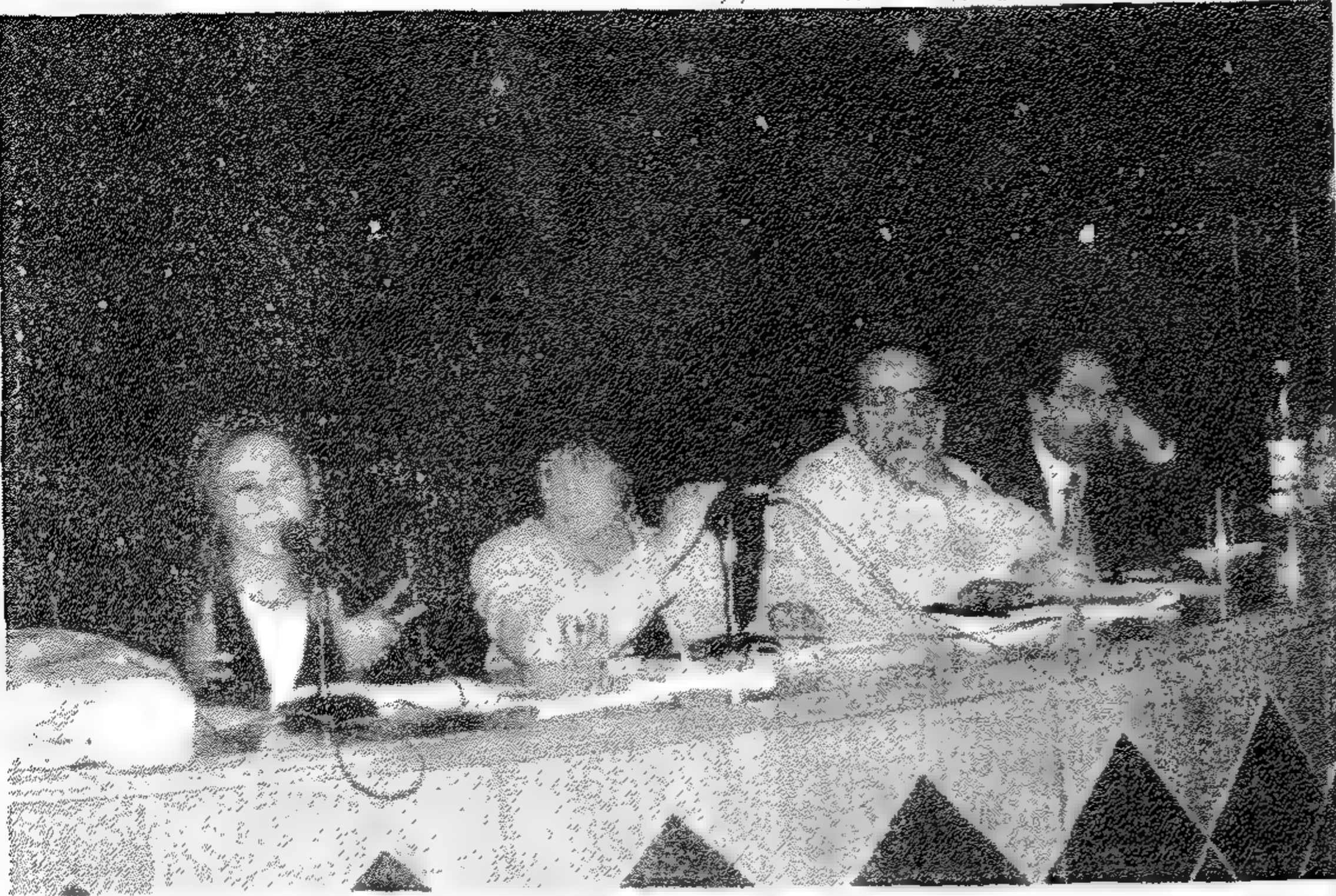
مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية

بالأهرام.. احتفل

باليوبيل الفضى

لحزب التجمع



د. مصطفى كامل السيد ود. عمرو هاشم ربيع وفريدة النقاش ود. هالة مصطفى

مناقشات ساخنة حول أسباب الجمود السياسي بعد ٢٥ سنة أحزاب!

إلى أحزاب ، بقرار فى نوفمبر من نفس العام. وامتدت المناقشات أيضا إلى طبيعة البنية الاجتماعية التى تعمل فيها الأحزاب ، وإلى خصوصية حزب التجمع ، وهو الحزب الوحيد ، من بين الأحزاب المؤسسة الثلاثة لتجربة التعددية (التجمع وحزب مصر والأحرار) الذى كان قادرا على الاحتفال بيوبيله الفضى ، بينما تمزق الخلافات حزب الأحرار منذ وفاة مؤسسه مصطفى كامل مراد ، بينما حل ، «الوطنى» محل حزب مصر ، الذى جمده السادات ، ثم عاد إلى الحياة بحكم قضائى عام ٩٤ وانهمك فى محاولات يائسة لاستعادة ٢٢٠ مقرا و ١٠٣ سيارات ومليون وربع من الجنيهات آلت إلى الحزب الوطنى ، من ممتلكات حزب مصر.

ولم يقتصر النقاش على سببىة التجمع ، وخصوصيته بل إن الندوة كانت متممة ، فى المناقشة النقدية لسياسات الحزب ، التى صدرت من أعضائه أنفسهم ، الذين لم يحولوا المناسبة إلى كرنفال احتفالى ، بل نقدوا أنفسهم ، ونقدوا القيادة ، ولم يكتفوا بالقاء المسئولية على الإطار الخاطئ لتجربة التعددية المقعدة فى مصر..

وعلى العموم ، فقد كشفت الندوة عن

النور ، وتحدث فيها ، أحمد عبد الله ، وعقب عليه د. شوقى السيد.

* الجلسة الثالثة : ورأسها د. عبد المنعم سعيد ، وتحدث فيها د. إيمان حسن ، وعقب عليها د. رفعت السيد .

* الجلسة الرابعة : الصيغة الفكرية لحزب التجمع ، ورأسها عبد الغفار شكر ، وتحدث فيها أ. السيد ياسين ، وعقب عليه د. إبراهيم سعد الدين.

الدولة والمعارضة

وقد دارت فى الندوة مناقشات عميقة ، حول صيغة التعددية الحزبية المقيدة فى مصر ، اختلفت فيها الآراء حول حدود مسئولية الدولة ، أو الأحزاب عن الجمود السياسى ، بعد ربع قرن من إعلان السادات إنشاء ثلاثة منابر فى الاتحاد الاشتراكى فى مارس عام ٧٦ ، ثم تحويل المنابر

احتفل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، على طريقته ، بمرور ربع قرن على التجربة الحزبية فى مصر وباليوبيل الفضى لحزب التجمع.

وطريقة مركز الدراسات فى الاحتفال ، كما قال د. عبد المنعم سعيد ، مدير المركز ، فى كلمة الافتتاح لا تعتمد على إرسال بطاقات الزهور المعطرة ، بل طرح التجربة ، ومساها ، وخبرتها للبحث والدراسة.. وهو ما تم بالفعل من خلال الندوة التى نظمها المركز يوم الأحد ٨ أبريل الماضى ، وأشرف على تنسيق أعمالها الأستاذ ضياء رشوان ، الخبير بالمركز.

وقد عقدت (ندوة ربع قرن على التجربة الحزبية فى مصر ، نموذج حزب التجمع) أربع جلسات :

* دوافع الانتقال من الحزب الواحد ، إلى التعددية وقد رأست الجلسة فريدة النقاش ، وتحدث فيها د. مصطفى كامل السيد ود. هالة مصطفى ود. عمرو هاشم ربيع.

* الجلسة الثانية: تقييم تجربة التعدد الحزبى خلال ربع قرن ، ورأسها أ. منير فخرى عبد

متابعة

ملححت الزاهد

د. هالة مصطفى .. ود. شوقي السيد : الأحزاب عاجزة.. والأغلبية تضع النظام السياسي في قفص الاتهام

في العالم الثالث ، التي أولت انتباهها للتحرر من الاحتلال الأجنبي ومخلفاته . وأشار د. مصطفى إلى أن هذا السياق أفرز نهضة التنظيم السياسي الواحد ، تمثل كل الشعب ، ولكن هذا التنظيم لم يوفر فرص المشاركة الكاملة ، ولم يكن مدرسة للممارسة السياسية.

وتناول د. مصطفى حركات الاحتجاج التي انفجرت في المجتمع المصري ، بعد هزيمة ٦٧ ، والتحول الذي طرأت على سياسة الحكم ، واستمرار التقاليد الليبرالية ، ليقرر عملية التحول الثاني من الأحادية إلى التعددية المقيدة ، وأضاف إليها رغبة الصلوات في إيجاد قوة في المجتمع توازن قوة المؤسسة العسكرية.

وذكر د. مصطفى أن القيود التي أحاطت بالتجربة منذ البداية منعت الأحزاب من التحول إلى كيانات حقيقية ، قلقت القدرة على التأثير في سياسات الحكم ، وقلقت فرصة الاتصال بال جماهير ، وإمكانية تداول السلطة . وقال إن آخر ما أبدعه الحكم في هذا المجال ، منع الناخبين من الوصول إلى صناديق

تحيط بنشاط الأحزاب مثل الأمية والبيئة الزراعية ، عند د. هالة مصطفى ، والثقافة التقليدية ، والنظام الأبوي وإنكار الآخر عند د. حسن حنفي.

ومثلما اختلفت الآراء في تشخيص الظاهرة ، اختلفت أيضا في سبل علاجها ، وتعددت الآراء وتنوعت ، ولكن لندخل أولا في الأبحاث التي قدمها المشاركون.

أحادية .. متعددة

في الجلسة الأولى ، أشار د. مصطفى كامل السيد إلى أسباب التحول ، من التجربة الليبرالية الأولى ، إلى النظام الأحادي ، وقال د. مصطفى إن التجربة لم تصمد ، لأن الوفد حزب الأغلبية ، لم يحكم إلا قرابة ٧ سنوات ، من ٢٨ سنة ، بين عسامي ١٩٢٤ و ١٩٥٢ ، فالتجربة الأولى تميزت بتعددية ، لم يحكم فيها حزب الأغلبية ، إلا قليلا.

وتناول د. مصطفى التفسيرات الدولية والاقليمية التي واكبت ثورة يوليو ، كانتصار الأحزاب الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ، وأوروبا الشرقية ، وجنوب شرق آسيا ، وتركيز هذه الأنظمة على قضايا التنمية السياسية والاقتصادية ، وصعود حركة التحرر الوطني ،

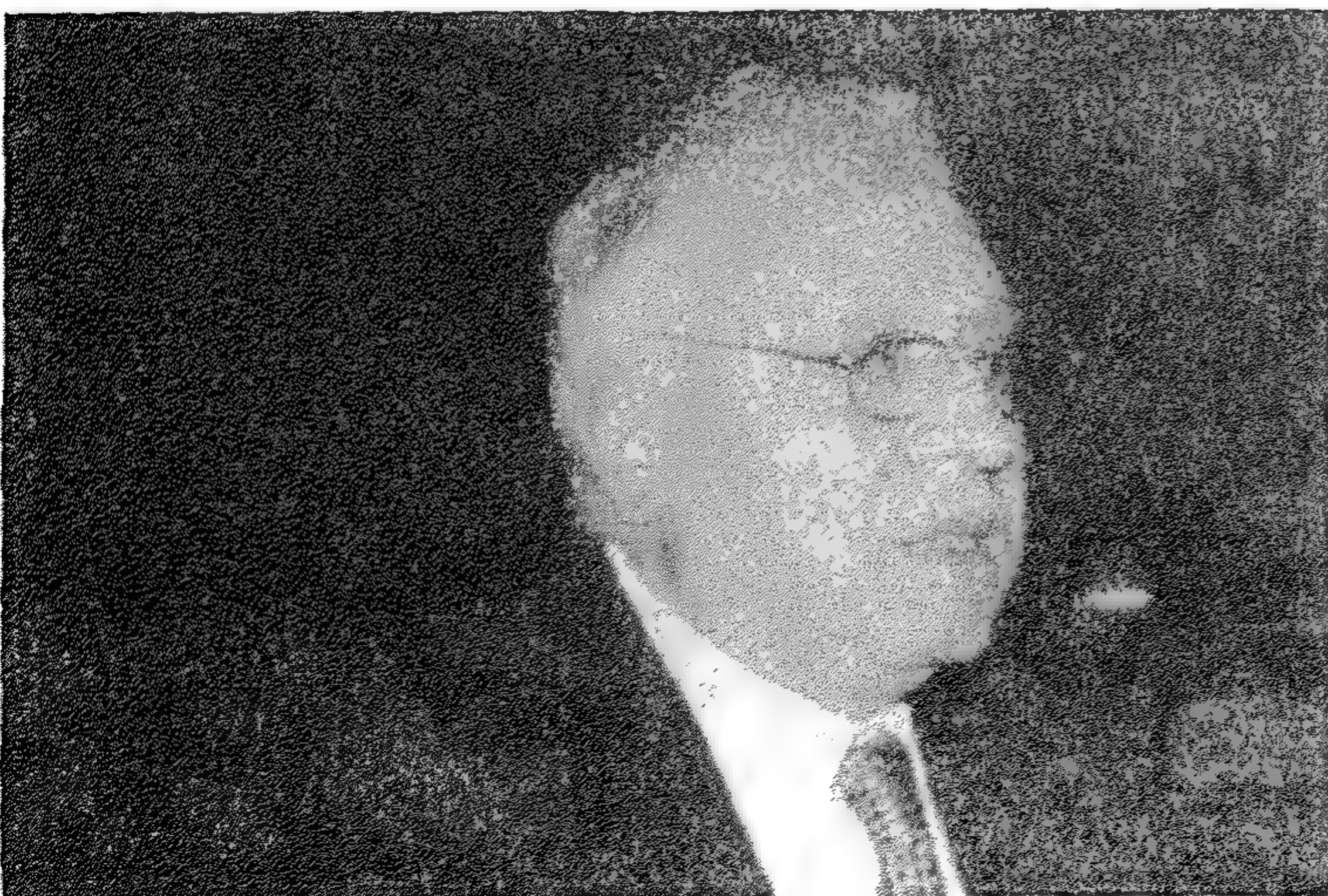


د. هالة مصطفى

وجهتي نظر ، في تفسير حمود الحياة السياسية ، وانعكاس ذلك على الأحزاب .. * وجهة نظر تبنتها د. هالة مصطفى ود. شوقي السيد ألفت بالمسئولية على الأحزاب ، التي عجزت عن تجديد الحياة السياسية ، ومد جسور الصلات بال جماهير ، وتحديث خطابها ، وتوسيع عضويتها بدماء جديدة ، وتجديد قياداتها بجيل الشباب .. وانهمكت بدلا من ذلك في صراعات داخلية عقيمة للاستيلاء على المقر والحريه ، وتدوير النقادة بين نخبة وإلقاء مسئولية فشلها على سماعة الدولة.

ووجهة نظر تبنتها الأغلبية ، عبرت عن التيار الرئيسي للمشاركين ، لم تنكر الظواهر السلبية في نشاط الأحزاب لكنها اعتبرتها نتاجا للقيود التي تحيط بالتجربة الحزبية (قانون الأحزاب ، لجنة شئون الأحزاب) والقيود على الحريات العامة في حق تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وتشكيل الجمعيات ، وتنظيم الاجتماعات والمسيرات السلمية ، وحرية التنظيم النقابي ، والحكم بالطوارئ ، كما امتدت المناقشات إلى الظواهر المجتمعية التي

د. شوقي السيد





عطية الصيرفي:

الطبقات في مصر في حالة فوضى
شاملة: الفلاح تاجر.. والعامل
عاطل.. والموظف سائق تاكسي
..والرأسمالية بقرار

الاقتراع ، عندما صدر حكم المحكمة الدستورية ، بإشراف القضاء على الانتخابات في كل مراحلها.

محاكمة الأحزاب

خلافًا لهذه المداخلة، كانت د. هالة مصطفى قد سبقت برؤية أخرى، واعتبرت فيها أن المشكلة تكمن في خلل حقيقي في أداء الأحزاب لوظائفها ، بما في ذلك الحزب الوطني الحاكم.

واعترفت د. هالة أن هناك علامة إيجابية تتمثل في عملية النقد الذاتي ، التي شهدت الأحزاب ، بعد انتخابات ٢٠٠٠ .. وطرح في هذا السياق عدة أسئلة: منها مغزى حصول المستقلين على ثلاثة أضعاف مقاعد الحزبين ، في الانتخابات البرلمانية الأخيرة؟ وقالت أن السؤال في هذه الحالة يصبح مشروعاً:

هل نحن في حاجة إلى أحزاب ؟ أو هل هناك إيمان حقيقي بالأحزاب؟

وقالت د. هالة أن الأحزاب ، لم تجر تحديثاً على خطابها السياسي، لمواكبة الحراك الاجتماعي الكبير ، والقيادات القديمة ما زالت في مراقعها ، ولا تزال المرأة تعاني من التهميش داخل التجربة الحزبية ، فالأحزاب تسهم في تكريس ، ما هو قائم وتقليدي ، كما أن الأحزاب ، في أغلبها ما زالت قاهرية، وتفتقد الطابع المؤسسي ، وتغلب عليها الروابط العائلية والشللية ، ولا تعرف دوران

النخبة، وتجديد القيادة ، وافتقار رئيس الحزب يؤدي إلى انفجارات داخل الأحزاب ، كما لم تنجح الأحزاب في وظيفة تجميع المصالح ، والتشقيف السياسي.. وتساءلت د. هالة : كيف يمكن إقامة نظام حديث في مجتمعات تسودها ثقافة زراعية ، وبنیان اجتماعي أبوي حيث تغلب على اتجاهات التصويت في الريف، اعتبارات العصبية العائلية والقبلية.

مسئولية مشتركة

وفي مداخلته أشار د. عمرو هاشم إلى المحددات الداخلية والخارجية لنشاط الأحزاب وقال إن الإطار القانوني والدستوري يؤثر على أداء الأحزاب لوظائفها وهو إطار تهيمن عليه السلطة التنفيذية في نظام سياسي برلماني ويرأس فيه رئيس الجمهورية الذي

يتمتع بسلطات مطلقة الحزب الحاكم بما يؤثر على باقي الأحزاب وقال إنه ليس صحيحاً أن صحيفة لم تصدر ولم يقصف فلم في عهد الرئيس مبارك وضرب مثالا بمصادرة كتاب الأهالي (لماذا نعارض مبارك) وقال د. عمرو إن النظام يعصف عند الضرورة بأحكام القضاء كما حدث في حالة تعطل جريدة الشعب التي استمرت معطلة رغم أحكام القضاء وتناول د. عمرو الأحزاب من الداخل ، وقال إن الأحزاب تعاني مشاكل في التمويل ، والحصول على المعلومات ، واتاحتها لأعضائها ، وقياداتها ، كما أنها تشهد صراعاً بين الشباب والشيوخ ، والحرس القديم والجيل الوسيط ، وهي من الداخل تفتقد البنية الديمقراطية.. وضرب مثالا على ذلك بالتعديل الذي أدخل حزب الوفد على لائحته الداخلية لمنع رئيس الحزب حق تعيين ٢٠ ٪ من أعضاء الهيئة العليا وبموقف التجمع من اتفاق عمان ، والذي تم فيه التصويت لصالح الاتفاق تحت ضغط القيادة.

مداخلات

ومن القاعة جرت مداخلات أشار فيها د. رفعت السعيد إلى أن مشكلة الديمقراطية ، تتعلق بالمجتمع كله ، وتترك تأثيراتها على الأحزاب ، وأن الحزب الوطني يعين القيادات في كل مستويات الحزب ، دون استثناء ، بينما تنتخب القسادات في التجمع وتتغير لائحته كل دورتين.

وذكر محمد علوان ، أن مصر ، لا تزال تعيش نظام الحزب الواحد ، ولا يزال الناخبون ينتخبون فيها بالرموز! وطريقة تقسيم الدوائر ، تتم لصالح الحزب الحاكم ، والنشاط السياسي غائب عن الجامعات ، وقال إن الوفد ، ليس حزباً عائلياً ، وأن في مصر الآن ٤ أحزاب فقط مؤثرة مع الشيوعيين والإخوان وطالب محمد

منير فخرى عبد النور يتوسط د. أحمد عبد الله ود. شوقي السيد



وقال أن عضو الحزب ينضم إلى أقرب الأحزاب إلى فكره ، ولو سألت معظم أعضاء الأحزاب : هل هذا حزبك؟ سوف يجيب : بل هو الأقرب إلى ! وقال أن الالتحاق بالأحزاب أصبح مغامرة .. فإثنائي مطاردون رغم أنهم لا صلة لهم بالسياسة ، كما أننا فوجئنا بربع سيارات كاراتيه تحيط بحفل افطار نظمه تجمع مدينة نصر في رمضان الماضي .

مصلحة حكومية

وقال خالد يوسف إن بنية السلطة من بنية المجتمع ، وإن ثقافة الرأي الواحد ، هي أيضا ثقافة السلطة . وإن الوضع لم يختلف كثيرا بين الستينيات ، والرابع قرن الأخير ، فالمؤسسات التعددية يمكن أن تستخدم كغطاء لواء الديمقراطية .

وذكر عطية الصيرفي ، أن الأحزاب ، عندما تنشأ بقرار ، تتحول إلى فروع لمصلحة حكومية ، وقال أن التحول إلى التعددية كان في جوهره انقلابا على العسكرية الناصرية ، والاشتراكية الناصرية ، ولكن تم بالأعراف الملكية المتوارثة ، وأضاف عطية الصيرفي أن النظام الشمولي تحول إلى عبوة ناسفة فجرى تغييره .

مرحلة انتقالية

وفي افتتاح الجلسة الثانية حيا منير فخري عبد النور حزب التجمع الذي نجح في تطوير فكره ، لمواكبة التغيرات الجديدة ، وقال إنه أكثر تفاؤلا ، من كل من تحدثوا ، لأن المرحلة الحالية انتقالية ، وسندخل وجوها في مرحلة جديدة . وقال إن الهوة بين النخبة والرأي العام ، تهدد بانفجار ، وأن إتاحة شروط المنافسة بين الأحزاب ، يمكن أن تقطع الطريق على هذا الانفجار .

وتناول د. أحمد عبد الله ، أوضاع التجربة الحزبية الآن ، وقال إننا نعيش في الهامش الديمقراطي ، ولابد من الانتقال إلى المتن ، لأن اللعب في الهامش ، معناه أن تظل هامشيا .

لكن د. أحمد حيا الهامشين ، ونضال حزب التجمع ، فلولاهم ما كان في مصر حياة سياسية .. وأضاف أن المشكلة أن المنهج الذي يحكمنا من عام ٧٦ وحتى الآن والنظام السياسي ، الذي يحكمنا نظام احتكاري ، ديكتوري بيروقراطي ، استبدادي .

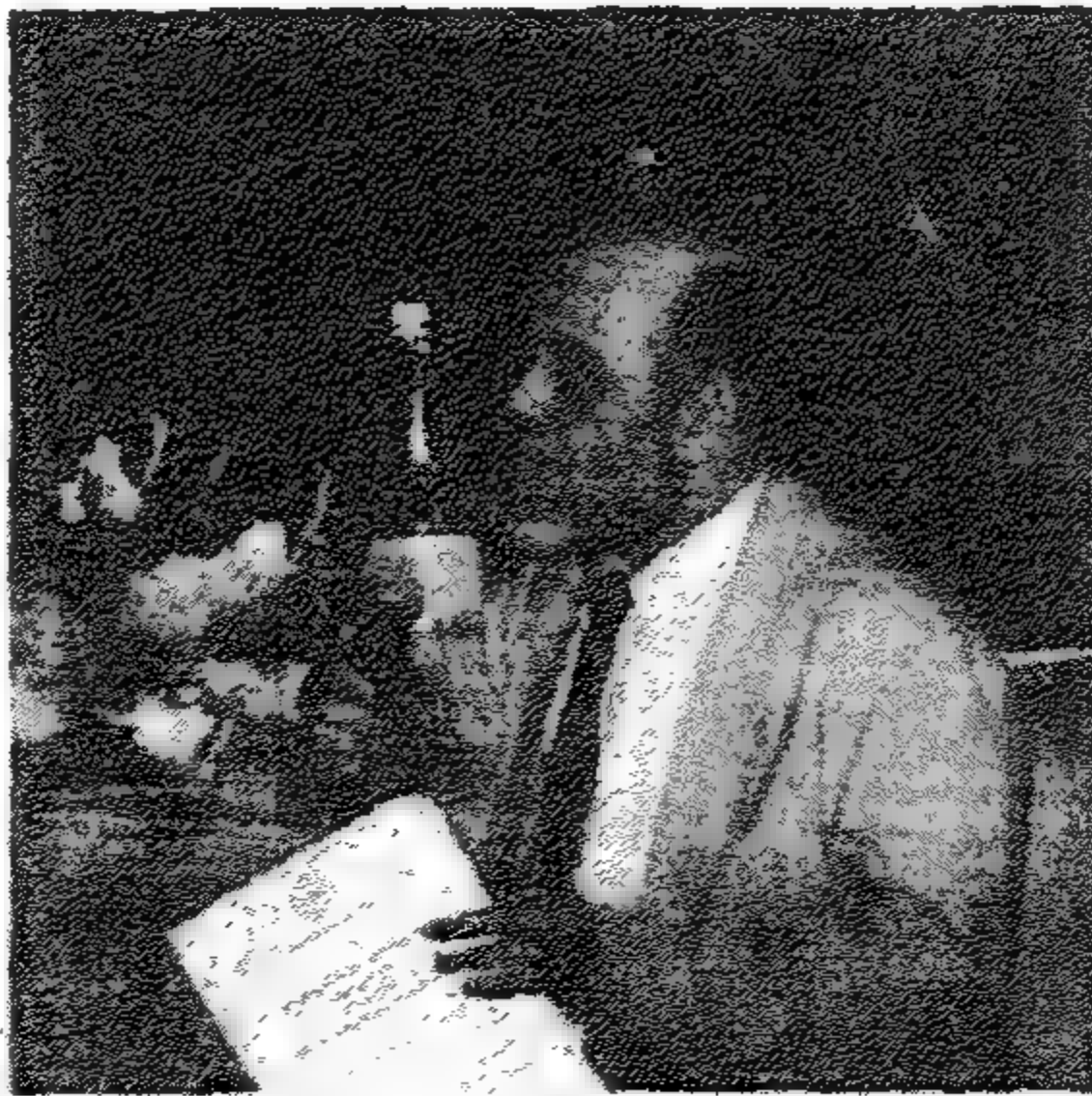
وقال إن بين عامي ٧٦ و ٧٨ ، في مستهل التجربة حسم أمر التطور السياسي لربع قرن ، فعندما ظهر التجمع وانضم إليه ١٧٠ ألف عضو ، ثم ظهر الوفد وانضم إليه ٩٠٠ ألف عضو ، عاجل السادات التجربة



صلاح عدلى



الهدى فرغلى



مجدى قرقر

علوان بتحول ديمقراطى حقيقى . وأوضح د. ابراهيم سعد الدين أن التجربة الحزبية في مصر لم تنقطع ، إلا بين عامي ٦٤ و ٦٨ ، وبعد هزيمة يونس عادات الأحزاب ، المحجوبة عن الشرعية إلى الوجود ، وأن منذ مظاهرات فبراير ٦٨ بدأ الصراع في المجتمع ، ودخل الاتحاد الاشتراكي نفسه ، ضد سيطرة الرأي الواحد ، والحزب الواحد .

وأشار مجدى أحمد حسين ، في مداخلته ، إلى أن موقف الحكم من التجربة الحزبية ، هو الذى يفسرو ضعفها ، وقال إنه لا يوجد ملعب ، تحكمه قواعد ، ولا زالت مطاردة كوادر الأحزاب وأعضائها ، مستمرة فبعد ربع قرن ، على بداية التجربة ، تعود إلى الخلف ولا تتقدم .

مناورة

وقال د. حسن حنفي ، إن تجربة التعددية التي بدأت في مصر عام ٧٦ ، لم تنطلق من إيمان حقيقى بالتعددية ، بل من أجل استمرار النظام وتدعيمه ، في ظروف جديدة ، وتساءل د. حسن عن امكانية ازدهار نظام حزبي في مجتمع تغلب عليه الثقافة التقليدية ، وذكر أن المستقبل يطرح إمكانية ظهور ٤ تيارات رئيسية : تيار ليبرالى ، وتيار قومى ، وتيار ناصرى ، وتيار ماركسى .

وذكر صلاح عدلى أن أزمة التجربة الحزبية ارتبطت باندماج الحزب الحاكم في الدولة ومؤسساتها ، وإننا لا زلنا نعيش في أحادية بقالب تعددى .

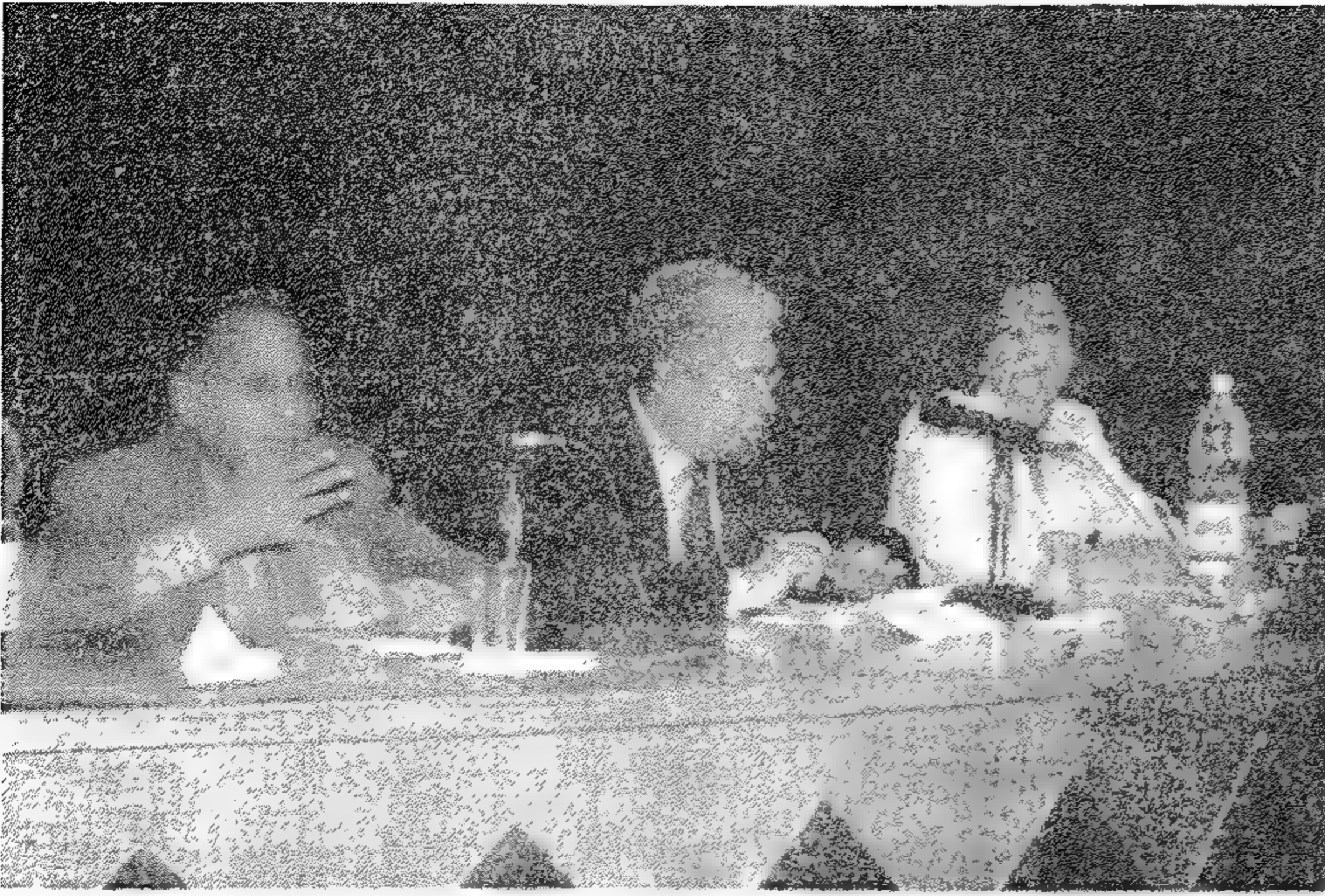
وقال إن مظاهرات ٦٨ هي التي دفعت السادات للتغيير ، وإن غياب الثقافة السياسية ، والتحديث تتعلق بطبيعة النظام السياسى الذى يحاصر حرية الابداع وحقوق التعبير والتنظيم .

وأشار د. عبد المحسن حموده إلى أن الشعب المصرى ليس أسيا ، فهو من أكثر الشعوب وعيا ، لكن تنقصه الحرية والقيادة ، وقال إن التجربة الليبرالية التي امتدت من ثورة ١٩ إلى ٥٢ أكبر دليل على حيوية الشعب .

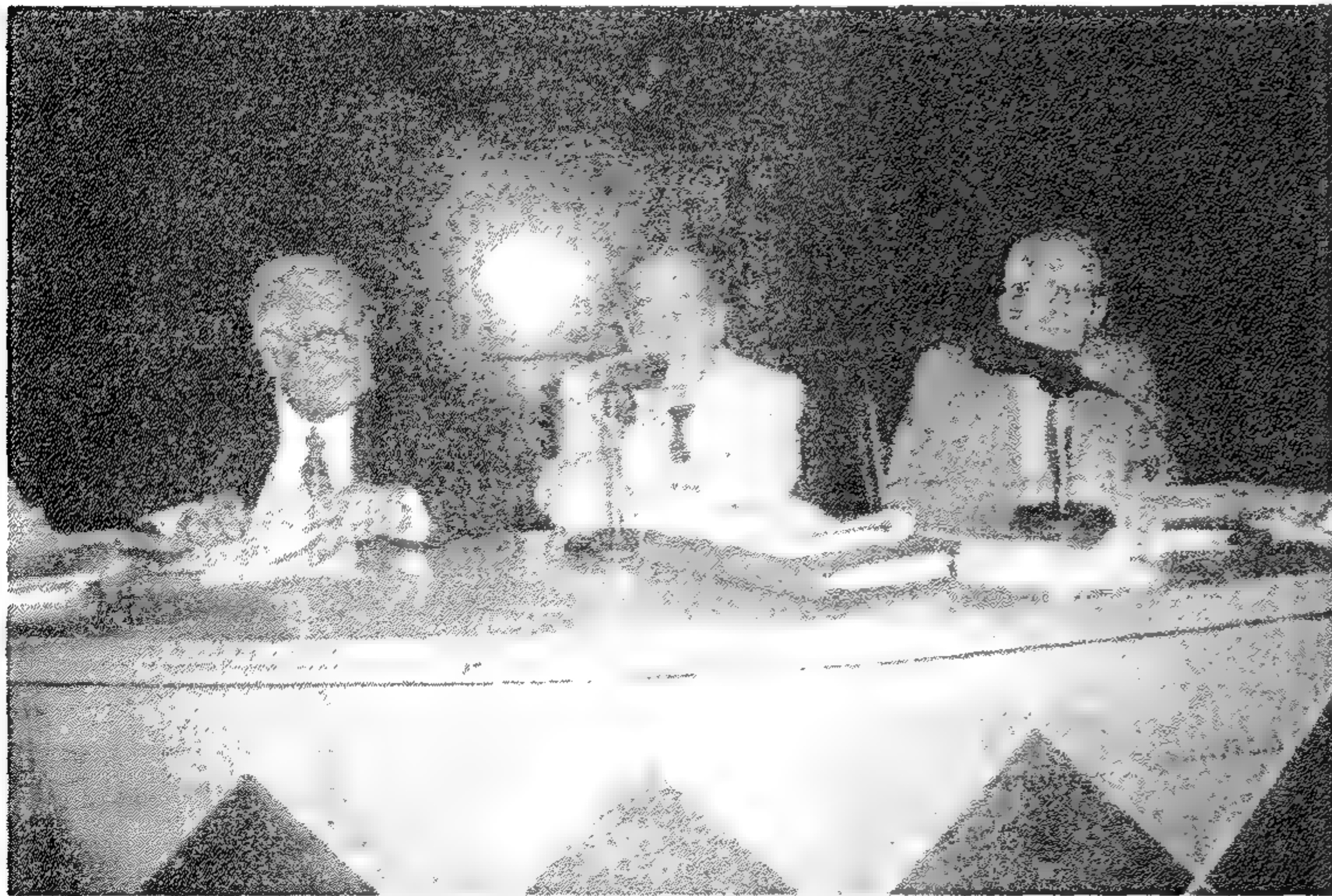
وطالب د. حموده بإلغاء قانون الأحزاب ، وباقى القوانين المقيدة للحريات .

الظواهر المجتمعية

وذكر د. فخري لبيب إن القيود على التجربة الحزبية ، أقررت أحزاب الجبهات والوجاهات والعائلات ، ولم تكن الأحزاب افرازا مجتمعا طبيعيا ، بل نشأت بقرار ،



إيمان حسن ود. عبد المنعم سعيد ود. رفعت السيد



د. إبراهيم سعد الدين وعبد الغفار شكر والسيد يس

بصريات اجهاض مبكرة، وكشف عن نواياه الحقيقية، عن الرغبة في وجود احزاب محتجزة خلف الأسوار العالية، فنخبة الحكم، لا تقصد أن تصبح مصر دولة ديمقراطية. وذكر د. عبد الله أن التغيير لا يمكن أن يحدث بموعظة والنظام بدير المسألة في مناخ يحمل لكل أحزاب المعارضة والجماهير رسالة موجزها «لا أمل لكم» وعندما طرأ تحسن على الصندوق، لجأ للبلطجة المباشرة، وأصبحنا أمام خيارين كليهما مر، إما أن يحكمنا البلطجية أو الدراوشا.

وقال إن المدخل هو ضرب ميكانيزم التنميس، وإحالة نخبة الحكم، التي انتهى عمرها الافتراضى إلى التقاعد. **جبهة وطنية**

ودعا د. أحمد عبد الله إلى تشكيل جبهة وطنية موحدة لإحداث تغيير سياسى جوهري لإنهاء احتكار الحكم، وصياغة دستور وطنى جديد يتيح انتخاب رئيس الجمهورية بين عدة مرشحين، وقال إن النظام هو الذى يكسب من الصراع بين الاحزاب، وإن واجبها فى المقابل استعادة روح ٥ فبراير ٨٤، حين انتقلت الاحزاب وراء مطالب الإصلاح السياسى.

محاليل وأنايب

وفى تعقيبته أشار د. شوقي السيد إلى أن الأحزاب الحالية تعيش على المحاليل والأنايب، وإن لدينا ١٦ حزبا ٦ بموافقة حكومية والبقية بأحكام القضاء، لكن الوضع لا يزال محلك سر، فالاحزاب لا. وعدد أعضاء الأحزاب وممثلها فى البرلمان، وإصداراتها الصحفية لا زالت محدودة، والمنازعات الداخلية فى الأحزاب، امتدت إلى ساحات القضاء لسنوات طويلة. والمجلس الأعلى للصحافة وافق للأحزاب على ٧٤ صحيفة، لم يصدر منها غير ٣٤، والعضو الذى يلتحق بالحزب يخشى أن تفحصه الديكتاتورية خارج الحزب، أو داخله وفى ختام مداخلته حياء، شوقى حزب التجمع، الذى حظى باستقرار كبير منذ نشأته.

طرف ثالث

وتناول د. يونان لببب رزق التجربة الحزبية فى مراحلها المختلفة، وقال إن الحزب الكبير (الوفد) لم يصل فى بعض الأحيان، إلى الحكم إلا بتدخل، طرف ثالث، كالتصريح أو الانجيز، بينما تم زواج كاثوليكي بين الحزب الوطنى والسلطة، لكن الحزب الحاكم أصابته خيبة كبيرة فى الانتخابات الأخيرة، وأثبت انه عيب على السلطة وليس سندا لها. وقال إنه مطلوب حكم «بالخلع» بين الوطنى والحكم كما أن هناك

تتعلق بما هو مجتمعى، وبصراع التقدم والتخلف، وهو يشمل حزب الحكومة، وهو ليس -كما يدعى- حزبا عملاقا، فقد خرج من عباءة الحكم، وغير قادر على الاستمرار منفردا.

وقال د. سمير إن النضال من خلال الهامش الديمقراطى ليس مستحيلا، بل إن هذا النضال يوفر الفرصة لتوسيع الهامش، والانتقال إلى المتن، ولكن الامر لا يتعلق بضربة قاضية وتنتهى المسألة

أزمة سياسية

وذكر حسين عبد الرازق، إن هناك أزمة

الآن «أشباح» أحزاب، وأحزاب اعتمدت على التاريخ، دون مراعاة المتغيرات الجديدة.

حياة وحياة

وفى مداخلة من القاعة، ذكر البدوى فرغلى انه بعد ٢٥ سنة اكتشف أن هناك طريقين للحياة الحزبية.. حياة فى القنوات الفضائية والغرف المكيفة.. وحياة مع الجماهير، فى المصانع والمقاهى، وهى حياة غنية، خفية تلتقى فيها بشر قادرين على التغيير. وقال إنه فى ظل هذا الزفت والعجين والطين يحى حزب التجمع!

وقال د. سمير قياض، إن المشكلة الرئيسية

د. رفعت السعيد :

سبيكة التجمع

أخذت من كل

الأفكار ما هو صحيح

السعيد يسكن :

سقوط الاتحاد

السوفيتي لا يعنى

سقوط الماركسية

د. أحمد عبد الله :

بين عامي ٧٦ و٧٨ حسم

السادات مستقبل

الديمقراطية لربع قرن

سياسية حقيقية فالدستور لا يقر بالتعددية، والمؤسسات الرئيسية للحكم تخضع لهيمنة السلطة التنفيذية، كما أن حالة الطوارئ مستمرة، وكذلك تعذيب المواطنين في السجون وأقسام الشرطة، بينما تحاول قوى معادية للديمقراطية مثل الجماعات الإسلامية السيطرة على النقابات... وأضاف أن هناك خطوطاً حمراء حددتها الدولة للممارسة الحزبية ممنوع تجاوزها، بما أدى إلى انحياز الأحزاب لاعتبار تمثيلها في البرلمان هو الأساس، وليس فاعليتها بين القطاعات الجماهيرية.

وذكر د. مجدى قرقور إن قانون الأحزاب يمنع قوى كبيرة من الوجود القانوني، وأن لجنة شئون الأحزاب تستخدم أساليب البلطجة مع أحكام القضاء، وأن النظام السياسى يوجه ضربات مؤثرة للأحزاب كلما تنشط نضالها، مثلما حدث مع التجمع، ثم حزب العمل.

د. حسن حنفى



مصالح الكادحين

وفى تعقيبته على بحث د. إيمان حسن عن تجربة التجمع (المشور فى هذا العدد) استعان د. رفعت السعيد بالفيلسوف السكندري كلمنت، فى شرح سبيكة التجمع «فالحكمة أن تأخذ من كل الأفكار ما هو صحيح».

وقال إن التجمع لم يلجأ فى حسم الصراعات إلى أسلوب الأغلبية والأقلية، وإلى استبعاد الآخر، وإنه اجتهد دائماً فى تجديد الفكر، لكن تجديد الفكر عملية صعبة، لا تتم بقرار! وتحدث د. السعيد عن سبيكة التجمع، وقال إنه تشكل من فصائل مختلفة (ماركسية، ناصريين، تيار قومى، وتيار دينى مستنير) وكان دور السبيكة التجميعية أن تأخذ من كل الأفكار ما هو صحيح.

وقال أن نواب التجمع عارضوا، فى كل الدورات، بيان الحكومة، وكان رد التجمع

على هذا البيان، اشتباكاً فى العمق، مع سياساتها، بينما أيد التيار الإسلامى فى مجلس الشعب بيانات الحكومة وميزاتها، ومع هذا ترتفع أصوات داخله تنهم التجمع بالتهادن.

ضد التكفير

وذكر د. رفعت السعيد أن موقف التجمع من الإسلام السياسى لم يستهدف إرضاء حاكم، فهو يعتبر أن هذا التيار خطر على الديمقراطية، والتقدم السياسى والاجتماعى فى مصر، وعندما كانت الحكومة تفازله، وتفتح له الأبواب، كان التجمع يعارضه بشراسة.

وفى مداخلة سريعة: قال د. عبد المنعم سعيد إن موقف التجمع من تيارات التكفير، يمثل علامة مضيئة فى تاريخ الحياة السياسية، فىمكن لهذه التيارات أن تقود البلاد إلى حرب أهلية، تأكل الأخضر واليابس.

وانفق معه فى هذا التقدير د. عبد المحسن حمودة، وتناول فى هذا السياق المسار الدموى، لما جرى فى الجزائر ودعا حسنى عبد الرحيم حزب التجمع إلى حل نفسه، لأنه لا يمثل كل قوى اليسار.

وذكر عاطف المغاوى أن حزب التجمع، لا يزال تحت المطاردة، وهذا ما حدث فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، لكنه أكد على أهمية العمل فى صفوف الجماهير لتجاوز حصار العزلة.

وأشار فخري لبيب إلى أن أحد عوامل استمرار صيغة التجمع، أنه لم يأخذ بفكرة المركزية الديمقراطية، وسعى إلى تخصيص جديد، لكنه لاحظ أن التجمع لم ينجح فى أن يكون بيتاً لكل قوى اليسار.

وانتقد عطيه الصيرفى موقف التجمع من خربة الاجتهاد مستشهداً بالمعارضة التى

وواجهت بها دعوته إلى التعددية النقابية، في مواجهة التنظيم النقابي الهرمي المركزي الأصفر.

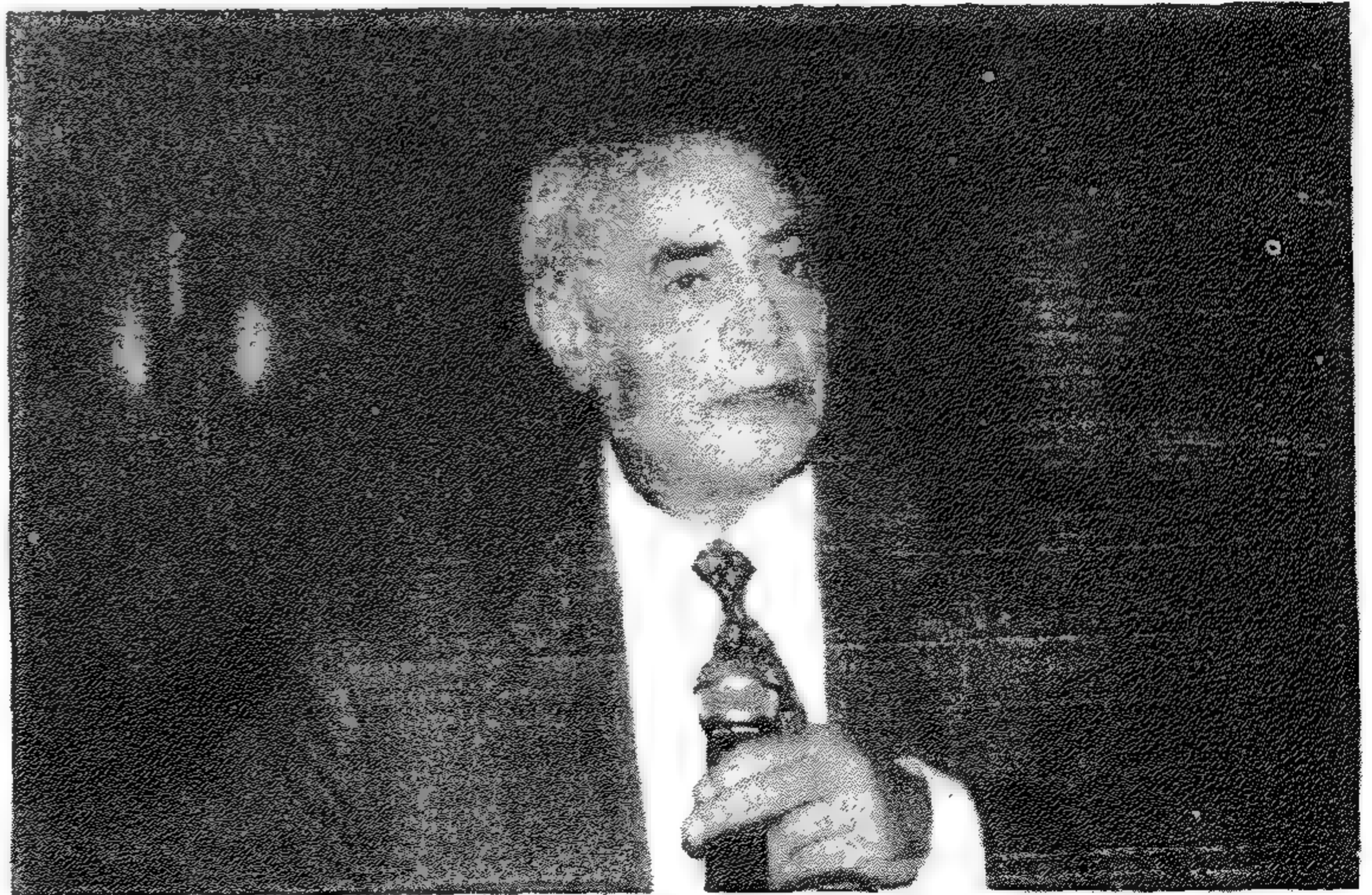
وطالب هاني الحسيني بتجديد الصيغة التنظيمية للتجمع، بما يساعد على الانتشار في صفوف المثقفين والمفكرين والعمال، وقال إن المعارضة في التجمع كان لها أثر إيجابي، وإنها تستعد لجولة جديدة من أجل تغيير القيادة.

وأشار عبد العظيم المقري، إلى إن التجمع، الآن لم يعد يعبر عن الفكرة والمشروع، والأسباب، والأسباب التي دعت إلى إنشائه، هي أكثر الحاحاً الآن، وإنه كان بيتاً لليسار، لكنه الآن ينبغي أن يكون بيتاً لكل الوطنيين وأضاف إن شبكة التجمع تكسبت، وإن الحزب الناصري، أيضاً، صار حزباً سلفياً، وإن المطلوب الآن، هو تخليق حركة وطنية جديدة.

الصيغة الفكرية للتجمع

وفي الجلسة الرابع استهل عبد الغفار شكر الحديث بالتأكيد على أن التجمع حافظ لكل أعضائه على أصولهم الفكرية، ولكنه سعى إلى التوحيد السياسي على أساس برنامجي، وقال إن البرنامج السياسي له مجموعة من المبادئ الفكرية العامة (الديمقراطية كطريق للتغيير، الاشتراكية العلمية، الوحدة الوطنية) وتناول السيد ياسين تجربة التجمع، كحزب فريد على الساحة السياسية، بخبرته التنظيمية، وكفاءاته الفكرية، وقدرته على إدارة الحوار الديمقراطي بين أعضائه.

د. سمير فياض



محمد علوان .. الوفد ليس حزباً عائلياً

الوثيقة، ، أئمة مفسرون! وحاولت تعميم دراسة ماركس لأوروبا على كل المجتمعات.

الماركسية لم تسقط

لكن السيد ياسين، اختلف مع تعبير «نهاية العقائدية» وقال إنه لا يعتقد أن حزب التجمع ليس حزباً عقائدياً وأشار إلى أن المقصود، ربما، بكون، نهاية الديجماطوقية. ورفض سيد ياسين تفسير بعض قيادات التجمع لانتهيار الاتحاد السوفيتي، باعتبار أن الخطأ كان في الممارسة، بينما النظرية سليمة، أو أن البناء الاقتصادي كان قوياً، لكن الاتفاق العسكري أدى إلى استنزاف الموارد. وقال أن النظرية الماركسية تختلف عن الطبيعة الإنسانية، فهي تعلى من شأن الجماعة، على حساب الحافز الفردي، تستحق المراجعة.

اليوتوبيا

لكن السيد ياسين، مع هذا فرق، بين سقوط الأنظمة السياسية، وسقوط النظرية الماركسية، وقال إن تجديد الماركسية بأحلامها عن العدل والحرية ممكن وضروري.

وذكر أن د. ابراهيم سعد الدين سار في هذا الطريق بمحاولة الصوفيق بين السوق والتخطيط، لكن د. ابراهيم العيسوي ظل أرثوذكسياً.

وأضاف السيد ياسين أن اليوتوبيا ما زالت حاضرة، في برنامج التجمع، وانتقد غياب دراسات عن الخريطة الطبقيّة الراهنة في مصر، والتحول التي طرأت عليها.

وقال إن فترات التحول في المجتمعات الإنسانية، تؤدي إلى ازدهار اليوتوبيا.

مداخلات

وفي تعقيب على دراسة السيد ياسين،



محمد عوده



أبو سيف يوسف



عبد العظيم المغربي

الثورة العلمية

وذكر أبو سيف يوسف أن الماركسية هي رؤية للعالم وهي تحليل ملموس لواقع ملموس . وليست عقيدة جامدة، وقال إنه بعد ٢٥ سنة ، على نشأة التجمع، لابد أن نتوقف ونفكر ، وهذا مشروع ، الثورة العلمية والتكنولوجية تفتح آفاقاً جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وثورة الاتصالات تفتح آفاق تداول المعلومات وتبادل الآراء والخبرات.

وذكر صلاح عدلي إنه لا ينبغي لحزب أن يفتح الباب لتناقض بين برنامج سياسي، وأساسه الفكري وأكد ماهر بيومي على أهمية تجاوز أزمة اليسوتوبيا بالبرامج التفصيلية، وبالاهتمام بالقرى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير.

وتناول الكاتب الصحفي محمد عودة أزمة الاشتراكية ، وطرح السؤال لماذا نعتبر ما جرى في الاتحاد السوفيتي، وأوروبا الشرقية ، نهاية التاريخ؟ ولماذا نتجاهل تجربة الاشتراكية في آسيا وكوبا . واستعادة الأحزاب الاشتراكية لعافيتها في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية.

وقال إن الرأسمالية ليست نهاية التاريخ ، فهي تمر بأزمة عنيفة ، وفي مواجهة الرأسمالية ، والعولمة المتوحشة تنهض قوى عديدة للنضال ، فالمستقبل ليس مظلماً وكئيماً ، وحلم العدل والحرية ما زال يحتفظ بكل حيويته ، وجدراته ، وقدرته على تحقيق انتصار.

بذهنها ، وبروليتاريا في المناطق الجديدة محرومة من كل الحقوق.

وذكر د. إبراهيم العيسوي أن البرنامج يمثل اجتهداً في وقت أزمة فكرية ، ومن الطبيعي ألا ينشأ مكتملاً، فخطوطه العامة وأفكاره الرئيسية تحتاج قدراً كبيراً من التفصيل . وقال إن الهدف المرحلي بعيد المدى لا يزال «الاشتراكية» ، ولكنه يركز في المدى الأقرب على «المشاركة» والتنمية المستقلة» إنطلاقاً من أنه لا مقايضة بين العدل الاجتماعي ، والحرية السياسية.

وذكر العيسوي أن البرنامج طور فكرة الملكية العامة بالتأكيد على الملكية المجتمعية (اتحادات ، تعاونيات ، نقابات) وهذا لا يلغي السوق، حتى في المجتمع الاشتراكي، لكن قضية العدالة لابد أن تكون حاضرة في برامج التنمية ، بحيث لا تشترك السوق كلية ، كالمعرض والطلب.

الفساد والمفسدون

وذكر د. مجدى قرقر إن برنامج التجمع حافظ على هدف العدل الاجتماعي ، دون أن ينكر الحافز الفردي ، وتبنى صيغة للمشاركة الشعبية ، لا تتعارض مع الاشتراكية . وطرح التنمية المستقلة في مواجهة التبعية ، لكن هناك مسائل مهمة ، لم تأخذ حظهما مثل هوية الأمة، والصراع العربي-الإسرائيلي ، وظاهرة الفساد، والمفسدين .

وقال ثروت سرور إن اليسوتوبيا حلم لا يمكن لحزب اشتراكي أن يتجاهله ، والتغيير يبدأ بالأحلام .

تدول د. إبراهيم سعد الدين الأصول الفكرية للتجمع ، في نشأته ، وقال إن أصل الفكرة هو السعى لبناء مجتمع اشتراكي ، باجتهد خاص ، ودون التمسك الحرفي بالماركسية ، وتعبئة قوى عديدة لتحقيق هذا الهدف ، من خلال تعدد التيارات ، ووحدة البرنامج. وذكر د. سعد الدين أن التحولات التي طرأت على سياسات الحكم والاتحاد الاشتراكي في اتجاه اليمين ، ساعدت على بلورة الصيغة التجميعية ، وضرب مثلاً بموقف د. يحيى الجمل الذي قال عند انضمامه للتجمع ، إن موقعي الطبيعي في حزب الوسط ، لكن حزب الوسط اتجه إلى اليمين !.

وأوضح د. إبراهيم ، إن د. إسماعيل صبرى عبد الله ، لم يقصد بنهاية العقائدية ، سقوط الماركسية ، بل سقوط الحزب المؤسس على عقيدة فكرية جامدة، وأضاف أن البرنامج العام ، يحتاج إلى برامج تفصيلية، وما زال الحزب يعيش مرحلة فكرية ، مع انتهاء المرحلة الايمانية ، والأساس في البرنامج هو تحديد : إلى من تنتمي ؟ وأى مصالح ندافع عنها ؟. والبرنامج يحدد القوى الاجتماعية التي تؤكد التجمع انحيازه لمصالحها.

طبقات بقرار

وفي مداخلات القاعة ، ذكر عطية الصيرفي أن الطبقات في مصر في حالة فوضى ، وإن الرأسمالية الكبيرة نشأت بقرار ، والطبقة الوسطى في حالة انهيار ، والقرية تحولت إلى بوتيك ، ويمكن أن نجد فلاحاً أصبح تاجراً ، كما أن الموظف نفوذ تكسباً ، وهناك بروليتاريا مهنية كادحة

التطور فى التجربة الحزبية .. أقل مما يجب .. ومما تستحقه مصر

كلمة د. عبد المنعم سعيد فى افتتاح ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية " ربع قرن على التجربة الحزبية فى مصر - التجمع نموذجاً "



د. عبد المنعم سعيد

حوالى ثلاثين مليوناً من البشر. واصار حركه تقول ان التغييرات التى حدثت لدينا ولدى شرون خلال خمسة وعشرين عاماً خاصة خلال الأعواء العشر الماضية تفور ان التطور فى التجربة الحزبية كان أقل مما يجب ، وأقل مما تستحقه مصر ، وأقل مما هو لازم لإقامة مجتمع ديمقراطى متكامل يتنافس فيه الجميع بشرف وأمانة من أجل خدمة ورفععة الوطن من موقع السلطة ، أو من موقع المعارضة.

وحتى لنفهم لماذا كانت الحال كذلك فلا بد أن نفحص التجربة ، وقد وجدت فى الفامرس لكلية التجربة " ثمانية عرفت منهنى الوعى والتفهم لواقع أو حدث يدى أو نفسى ، وهى مجموعة الحقائق والأحداث التى تجرى ملاحظتها . وهى المشاركة فى

اسرعسة ، ليس من خلال البرقيات الملونة ، وبما قسب الثهور العطرة ولكن من خلال المراسلة والفحص والتحقيق للتجربة بحلول مصر

وحتى يكون ذلك مسكنا اليوم وفى أيام اخرى فان واجبى هنا أن أحده ما الذى نحن بصدده فهذه واستيعابه واستخلاص الدروس منه . وبداهة فإتينا نتحدث عن ربع قرن من التجربة الحزبية ، وهى فترة زمنية نقلبت فيها الدنيا رأساً على عقب ، وتغيرت مصر كثيراً ، وشابت فيها رؤوس كثيرة ، وولد فيها ما يقرب من نصف سكان مصر حالياً أو

اسمحوا لى ان نبدأ أعمال ندوة ربع قرن على التجربة الحزبية فى مصر : نرذج حزب التجمع بالترحب كك باسم مؤسسة الأهرام ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، وأشكر والتقدير لصاحب المبادرة فسهب الأستاذ حسين عبد الرازق ، ولزمسيل والتصديق ضياء رشوان الذى بـ بالاعداد ليه ، والأستاذة الزملاء ولزميلات الذين سوف يشاركون فسهب من الفاعه ومن المنصة . واسمحوا لى أيضاً أن أترجه بالتهنئة العادة لىسى حزب التجمع الوطنى الديمقراطى الوجودى بعد مرور ربع قرن على إنشائه حيث كان أول الأحزاب السياسية التى لم الإعلان عنها فى بحره التعددية الحزبية الجديدة . وأسنى أن نناح الفرصة لمركز الدراسات أن يقدم ذات السهنة لكل الأحزاب المصرية

د. عبد المنعم سعيد

بدون أحزاب حديثة ديناميكية وفاعلة هناك صعوبة كبيرة في اعتبار التحديث هدفا لمصر

هذا السؤال يلغى موضوع دراسة التجربة الحزبية في مصر ، ويرجى التطور في الأحزاب السياسية إلى عملية تاريخية كبرى تنضج فيها التجربة ، وبالتالي يتخلى البشر عن دورهم في تفسير الواقع الذي يعرفون تماما أنه غير سعيد بالمرّة.

السؤال الثالث، هل يمكن فحص ودراسة ما لا نعرفه على وجه التحديد. فالتجربة المراد فحصها وتغييرها ونقلها من حالة أدنى إلى حالة أرقى تفترض بحكم التعريف معرفة بالحقائق والأحداث ثم إدراكا لها واستخلاصا للدروس بشأنها ، ولإيجاد في وجود بعض المعرفة عن موقع الأحزاب في النظام الدستوري والقانوني المصري ، كما توجد معرفة بكيفية تطور النظام الحزبي خلال ربع القرن الماضي ، ولكن المعرفة بعد ذلك غائبة عن الأحزاب ذاتها من حيث حجم العضوية ، وحجم من يدفعون الاشتراك الحزبي ، ومن يشارك في الحملات الانتخابية والسياسية والتصويت في الانتخابات العامة ، وطرق اتصال الحزب بأعضائه ، وفوق ذلك كله تمويل هذه الأحزاب، كما أنه ليس معروفا

البداية بالنظام السياسي كله يحاولون في الحقيقة الهروب من الحاجة إلى الحديث عن الأحزاب التي هي جزء من هذا النظام ، وإرجائها إلى لحظة ربما لن تكون متاحة في المستقبل المنظور ، خاصة أن الذين لا يرغبون في الحديث عن تغيير النظام السياسي سوف يطرحون كيف يمكن الحديث بينما حالة الأحزاب على ما هي عليها . وهكذا تدور الدائرة الجهنمية وتدوخ معها الرؤوس والعقول ، وينتهي الحوار أو اللا حوار ونحن لانزال جميعا عند نقطة البداية.

السؤال الثاني هو هل نحتاج الأحزاب أصلا في المجتمع؟ وهنا عادة ما تطرح حجج تاريخية عن بدء التطور الديمقراطي في الولايات المتحدة بدون أحزاب ، كما يطرح أن الأحزاب التي عرفتتها مصر لم تكن أحزابا بمعنى الكلمة من الناحيتين التنظيمية والفكرية ، وإنما كانت حركات جماهيرية تمثل الأمة كلها مثل حزب الوفد قبل الثورة و الحركة الناصرية التي هي أوسع وأشمل من الحزب الناصري، وحزب التجمع الذي هو تجمع وليس حزبا بالمعنى التقليدي للكلمة.

الأحداث ، وهي الحسالة التي تنتج عن الاحتكاك مع نشاط أو شأن ، وهي المعرفة والمهارة أو الممارسة لنتيجة عن المراقبة أو المشاركة في الأحداث ، وهي الأحداث التي تكون حياة الإنسان، وهي الأحداث التي تشكل الوعي بماضى جماعية أو أمة أو الإنسانية ، وهي شئ ما واجبه الشخص وعاش فيه ، في كل هذه التعريفات الثمانية سوف نجد ثلاثة عناصر أساسية تحدد معنى " التجربة " وهي وجود حقائق أو أحداث ، وإدراك للحقائق أو الأحداث ، ثم دروس أو حكمة نستخلصها من هذا الإدراك.

أما الحزب السياسي وحسب تعريف د. هالة مصطفى في كتابها عن الأحزاب فهو تنظيم يضم مجموعة من الأفراد يتفقون على برنامج معين أو أفكار محددة . معنى ذلك أن هناك ثلاثة عناصر أساسية ينبغي التنبيه لها عند الحديث عن الأحزاب ، البشر أو الأفراد الذين يشاركون فيها ، والأفكار السياسية التي يجتمعون عليها ، والهيكل التنظيمي والمؤسسي الذي ينظم حركته التي ربما تكون في اتجاه العمل على تطبيق هذه الأفكار في لمجتمع كله من خلال السلطة السياسية.

وهكذا فإن الحوار حول التجربة الحزبية في مصر" سوف يعنى التداول حول الإدراك للأحداث و لحقائق المرتبطة بهذه التجربة سلبا أو إيجابا ، وتحتاج إلى تطوير في الأحزاب من حيث بنائها التنظيمي والمؤسسي والأفكار التي تشيها أو الطريقة التي تتبناها بها في عالم ومجتمع متغير . هذا التحديد للموضوع طرح بدوره مجموعة من التساؤلات الجوهرية ، أولها هل يمكن الحديث عن التجربة الحزبية في مصر دون الحديث عن النظام السياسي كله في جوانبه الدستورية والقانونية والإجرائية والعملية والقيمية؟

السؤال هنا يتحدث عن نقطة البداية في الموضوع ، وأحيانا يكون مهريا للجميع من عملية الحديث الكلية ، فمن يقولون بضرورة

المشاركين في ندوة الأهرام



على الإطلاق شيئا عن إدراك أعضاء هذه الأحزاب عن أحزابها وأفكارها وقياداتها . وإذا كانت كل هذه الحقائق غائبة أو ناقصة للغاية، والإدراك غائب عن الإدراك ، فلن يوجد الكثير من الحكمة التي تسمح بتغيير الواقع .

رغم هذه الأسئلة والإشكاليات ، فإن باب الاجتهاد ليس مغلقا ، ويمكن إبداء عدد من الملاحظات التي تثير الطريق .

أولا ، أن الأحزاب ضرورة للنظام السياسى ، والنظر فى شأنها لس فقط جزءا من عملية النظر فى النظام السياسى ككل ، وإنما قد تكون واحدة من الطرق الرئيسية إلى تطويره وتحديثه . فبدون أحزاب حديثة وديناميكية وفعالة ، فسوف تكون هناك صعوبة كبيرة فى اعتبار التحديث هدفا لمصر سواء كان للنظام السياسى أم للاقتصادى أم الاجتماعى أم أى شئ آخر . وهى ضرورة لأنها هى التى تقود بتجميع المصالح وترجمتها إلى أفكار وبرامج وخطط عمل سوسع دائرة الاختيار أمام المجتمع .

ثانيا ، أنه رغم الإدراك الكامل للقبود الواقعة على الأحزاب المصرية ، سواء ما ارتبط بالأوضاع القانونية خاصة قانون الطوارئ ، وما يتعلق بحرية الممارسة والوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيرية التى لاتزال مملوكة للدولة كالأذاعة والتلفزيون ، فإن هناك مساحة كبيرة للنظر والتغيير داخل الأحزاب نفسها يمكن طرقها والسير خطوات فيها . وفى الحقيقة فإن أكثر الجماعات السياسية تأثيرا على الشارع المصرى بصفة منفردة من غير القاعدة العريضة غير المنتمية إلى الأحزاب أو الجماعات السياسية والتى تزيد على ٩٢٪ من الشعب المصرى ، تنتمى إلى التيار الإسلامى الذى هو ليس حزبا قانونيا أو شرعيا على الإطلاق .

ثالثا ، أن البناء التنظيمى للأحزاب ربما كان أول ما يستوجب النظر ، فكل الأحزاب المصرية ارتبطت بأشخاص بعينهم دون تداول للسلطة خلال ربع قرن كامل مهسا كانت التبريرات السياسية والمبررات الشرعية . ورغم كل التقدير والتبجيل لهؤلاء ودورهم الوطنى فإن الديمقراطية التى يقول بها عالم اليوم تقول بضرورة وجود حدود زمنية لتولى القيادة والمسئولية . وهنا يرد عدد من

قضية تمويل الأحزاب

من الموضوعات الغائبة

تماما عن النقاش العام

فى مصر والحديث عن

تحديث الأحزاب بدونها

نوعا من المراهقة

الفكرية

الأفكار:

١- ضرورة تغيير البناء التنظيمى للأحزاب بحيث يكون ديمقراطيا بشكل كامل ومن خلال انتخابات حرة تجرى تحت رقابة نزيهة، ويكون ذلك لكل القيادات الحزبية من القاعدة إلى القمة ، وحتى المرشحين للمجالس النيابية يمكن اختيارهم من خلال انتخابات تمهيدية.

٢- ضرورة تقسييد الفترات الزمنية للقيادات الحزبية من القاعدة إلى القمة لإتاحة الفرصة لكل أعضاء الحزب وتجديد الدماء ومنع الشللية من السيطرة على مقدرات الحزب.

٣- تغيير البنية المؤسسية للأحزاب لكى تتواءم مع العصر وتعتمد أدواته الحديثة فى الاتصال والإعلام والتواصل مع الأعضاء واستطلاع آرائهم بطريقة علمية تختلف عن الأسلوب التقليدى الراهن القائم على المؤتمرات والاجتماعات والندوات.

٤- ضرورة وجود كوادر محترفة ومدربة على صياغة الأفكار والبرامج وخطط العمل

المستندة إلى بحوث علمية حقيقية تجربها مراكز بحوث متطورة ترتبط بهذه الأحزاب. إن الهرب الذائع فى الأحزاب المصرية إلى الماضى والشعارات الأيديولوجية يعود فى كثير منه إلى غياب المعرفة عن الحاضر والمستقبل . فالقضية ليست برامج سياسية يتم البحث لها عن معلومات تؤيدها فى الواقع ، وإنما هى معلومات تقود إلى برامج ممكنة التحقيق ، وقابلة للحوار حولها فى المجتمع.

٥- كل ماسبق من أفكار تتطلب تكلفة وتمويلا كبيرا، وللأسف فإن قضية تمويل الأحزاب من الموضوعات الغائبة تماما عن النقاش العام فى مصر ، وأن وضعها على ساحة الحوار العام ليس فقط لأنه بدون توفير التمويل تصبح قضية تحديث الأحزاب نوعا من المراهقة الفكرية ، وإنما لأنه لايجوز أن تكون هناك أحزابا مفلسة وعاجزة تماما عن إدارة حزبها وصحيفتها اقتصاديا بينما تتخذ فى ذات الوقت مواقف تتعلق بالإصلاح الاقتصادى فى مصر وأحيانا العالم كله . هـ فإن التجربة العالمية تشير إلى أن الأحزاب الحديثة هى مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة توفر تمويلها من خلال شركات ومؤسسات إعلامية رابحة وتدار على أسس اقتصادية تقوم بالإنفاق على الحزب وحملاته وبحوثه.

٦- وبالنسبة لحزب التجمع تحديدا ، الذى أكن له ولقياداته كل الاحترام والتقدير لدوره الوطنى ، ونضاله الصلب ، فإن الأوان قد آن للمراجعة الفكرية للشجيرة اليسارية كلها فى مصر والعالم. فرغم أن الشرق للعدل والنضال من أجل التقدم الإنسانى يظل جوهر فكر اليسار وعمله السياسى ، فإن التجربة العالمية فى الوصول إلى العدل والتقدم قد باتت أغنى بكثير مما وصلنا حتى الآن.

السيدات والسادة

اسمحوا لى أن أرحب بكم مرة أخرى ، وأختم حديثى بالدعاء إلى الله العلى القدير أن يمنحنا الشجاعة لكى نغير فى وطننا وأحزابنا مانستطيع تغييره ، وأن يمدنا بالصبر على ما لانستطيع تغييره . وأن يمنحنا الحكمة لكى نعرف الفارق بين ما نستطيع وما لانستطيع.

والسلام عليكم ورحمته وبركاته.

التجمع أكثر الأحزاب المصرية قدرة على التكيف والتطور المستمر في مواجهة الظروف المتغيرة

إيمان حسن

المستمر في مواجهة الظروف المتغيرة، وهو الحزب الوحيد الذي لم يتعرض لانفجارات أو إنشقاكات كبرى داخله، رغم وجود صراعات فكرية.

رابعا: حزب التجمع من أنشط الأحزاب في المجال الثقافي والفكري.

نشير أيضا هنا إلى عدد من ملامح التعددية السياسية المقيدة في مصر:

أولا: إن عملية الانتقال نحو التعددية السياسية تمت بمبادرة من القيادة السياسية التي أدارت عملية الانتقال نحو التعددية الحزبية.

ثانيا: حرص النظام السياسي على حصار تجربة التعددية الحزبية بمجموعة من القيود والضوابط القانونية والممارسات الواقعية، ففرضت القيود على تعدد الأحزاب منذ اللحظة الأولى وعلى تمثيل كافة القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في المجتمع المصري.

ثالثا: ديمنة السلطة

التنفيذية على النظام السياسي - متمثلة في رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والأجهزة التنفيذية - وهذه السمة هي أخطر سمات التعددية السياسية المقيدة في مصر، لذلك لابد من التأكيد هنا على ما تتمتع به مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء من سلطات ونفوذ في مواجهة كل من السلطتين التشريعية والقضائية. وهو الأمر الذي أدى إلى إضعاف فاعلية دور الأحزاب الرسمية وبالذات في

التجمع التجسيد العملي الآن للمشاركة الشرعية المؤسساتية ليسار المصري بروافده الفكرية المختلفة في تجربة التعددية الحزبية القائمة، وقد انعكست هذه الحقيقة على نشأة الحزب وبنية التنظيمية وبرنامجه السياسي، ومجمل مواقفه وعلاقاته.

ثانيا: تحتل القضية الاجتماعية - الاقتصادية والانهيار للدفاع عن حقوق الكادحين والطبقات الفقيرة، أعلى سلم الأولويات في برامج الحزب العامة والانتخابية ونشراته ودراساته، ومادة صحيفته، ساعده على ذلك ما يملكه من خبرة تنظيمية جيدة وتوافر عدد كبير من الكفاءات الفكرية والعلمية المتخصصة في المستويات القيادية للحزب.

ثالثا: حزب التجمع - حتى هذه اللحظة - من أكثر الأحزاب قدرة على التكيف والتطور

خمس من قيادات التجمع يستمعون باهتمام للمناقشات

البحث في قضايا الأحزاب السياسية وتجربتها وحصيلة نضالها، هو في الواقع بحث في موضوع «طبيعة الدولة» فالدولة - خاصة في دول العالم الثالث - هي التي تحتكر الاستخدام الشرعي للعنف في المجتمع، وهي التي تضع الإطار القانوني وتصنع الحدود التي يتم بداخلها تحديد أدوار المؤسسات الأخرى، ومنها بالطبع الأحزاب السياسية. فالقضية الأعم هنا والدائمة المناقشة هي علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني، وإلى أي حد تتمتع هذه الأخيرة باستقلالية نسبية تجاه الدولة.

ومن ثم فمن الأهمية بكان التعرض للإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتاريخي الذي تمارس في إطاره مؤسسات المجتمع المدني وظائفها. وفي إطار تقييمنا تجرية حزب التجمع في مصر، فسوف يتم الرجوع كلما تطلب الأمر ذلك إلى تلك الأطر

التي يمارس من خلالها حزب التجمع دوره ووظائفه في النظام السياسي.

واليسوء ونحن نحتفل بمرور خمسة وعشرين عاما على تأسيس حزب التجمع الذي ارتبط بسواكبير التحول إلى التعددية السياسية. بينما يشكل أسس التأكيد على عسدد من أهم ملامحه:

أولا: يمثل حزب



* استقلال التيار الناصري في حزب مستقل.

* الأزمة التي أصابت الحركة الشيوعية وألّت بحركة اليسار وتنظيماته المختلفة، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتحول في دول أوروبا الشرقية.

* خروج أبرز ممثلي التيار القومي إما بالانسحاب مثلاً د. يحيى الجمل أو بالوفاة مثل د. محمد أحمد خلف الله والأستاذ لطفى واكد، وقد كانوا نواب الرئيس في فترات مختلفة.

* تركيز الحزب في العقد الأخير على العمل البرلماني بما يوجبه ذلك من الالتزام بقواعد الشرعية.

والخلاصة أن التيار التجمعي قد نما وتبلور داخل الحزب واكتسب نفوذاً متزايداً في عهد الرئيس حسني مبارك، انطلاقاً من رؤية متكاملة لترتيب أولويات الصراع وأشكاله، وأنه استطاع عبر هذا النمو أن يقدم الأسس الفكرية للأيدولوجية التجمعية لمواقف سياسية شملت العلاقة بالنظام السياسي والتيار الديني والفئات الوسطى وأشكال النضال ووضع القوى المحجوبة عن الشرعية داخل الحزب، كما استفاد هذا التيار من شموله لعدد من أبرز مؤسسي التجمع في إعادة ترتيب البيت لتغليب خطه وتوجهاته في أعقاب انتخابات ١٩٨٧ على الخصوص. وتحجيم التيارات الأخرى.

في هذا السياق وفي إطار تقييم محصلة التجربة الحزبية لحزب التجمع، تجدر الإشارة إلى أربع وظائف أو أدوار يتصرف على أي حزب سياسي القيام بها. ويتوجب أداء الحزب لهذه الوظائف على حجم القيود المفروضة على حركته، ومدى التدخل أو عدم التدخل في أنشطته، ومدى قدرة الحزب - من ناحية أخرى - على مواجهة أو تجاوز هذه القيود، هذه الوظائف هي تجميع المصالح والتنشئة السياسية والتجنيد السياسي والمشاركة السياسية.

أولاً: تجميع المصالح

ويقصد بها تحويل المطالب الكامنة في الرأي العام إلى بدائل أو اقتراحات للسياسات العامة، أي أن الحزب يلعب دور المتحدث باسم المصالح التي ينحاز لها في عملية صنع السياسة.

قضايا العمال والفلاحين والطبقات الكادحة

وتعكس مواقف حزب التجمع في وثائقه



مجدى أحمد حسين مناقشا

تتيح انضمام تيارات سياسية، ذات توجه يساري، وذات ولايات أيديولوجية مختلفة، وحدت بينها في البداية سياسات الرئيس السادات التي تميزت بالحدة والمواجهة والتعقب البوليسي وتضييق قنوات الاتصال واقتحام المقرات وزاد من حدة المواجهة تبني الرئيس السادات لعدد من السياسات اعتبرتها تلك التيارات بمثابة «ردة» سياسية واقتصادية واجتماعية عن تلك التي تبنتها القيادة السياسية في الخمسينيات والستينيات.

ب) بتولي الرئيس مبارك السلطة، واتجاهه إلى تخفيف حدة المواجهة بين مؤسسة الرئاسة وأحزاب المعارضة في بداية عهده، تبلور تيار معتدل داخل حزب التجمع هو التيار «التجمعي» الذي يدين بولائه إلى صيغة التجمع وليس إلى أي تنظيمات أخرى. فبدأ التباين بين موقف التيارات المكونة لحزب التجمع في الظهور خاصة بعد نتائج انتخابات ١٩٨٤، ثم انفجر الصراع بينها داخل الحزب حول عدد من القضايا المهمة والأساسية بعد نتائج انتخابات ١٩٨٧.

ج) أدى الصراع الفكري داخل التجمع إلى عدد من النتائج منها: تفسير رئيس التحرير ومجلس التحرير بجريدة الأهالي - استمروا في مواقعهم من ١٩٨٢-١٩٨٧ - وقد اتهموا بالتطرف يساراً، وتعيين مجلس تحرير جديد استطاع تخفيف حدة المواجهة بين الجريدة والحكومة، وتصعيد المواجهة مع التيارات الدينية باعتبارها الخطر الرئيسي الذي يهدد الأحزاب والنظام السياسي كله. وهناك عدد من التغيرات الأخرى التي ساعدت على غلبة الصيغة الشخصية والتجمعية والتي تقوم على القواسم المشتركة بين قوى اليسار، أهمها:

ضوء غياب التوازن بين إمكانيات أحزاب المعارضة وإمكانيات الحزب الوطني.

رابعاً: أنه على الرغم من حدوث بعض التغيرات وبعض الانفتاح السياسي الذي شهدته الحياة السياسية المصرية، في عهد الرئيس حسني مبارك، إلا أنه ظلت واستمرت العدند من الإشكاليات المرتبطة بتجربة التعددية الحزبية ومن أهمها استمرار القيود والحصار على أنشطة الأحزاب السياسية ونشير هنا بشكل سريع إلى تلك المحددات الخارجية أي تلك النابعة من النظام السياسي - على أنشطة الأحزاب السياسية، فهناك أولاً عدد من المحددات الدستورية والقانونية مثل دستور ١٩٧١، وقانون الأحزاب السياسية بتعديلاته المتتالية والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ - والذي ظل سارياً حتى وقت قريب - والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة وقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الذي استمر العمل به إلى ما قبل انتخابات ٢٠٠٠.

هناك أيضاً عدد من المحددات السياسية المرتبطة بهيمنة السلطة التنفيذية والافتئات على السلطتين التشريعية والقضائية، وتدخل الأجهزة التنفيذية في العملية الانتخابية، أيضاً هناك عدد من المحددات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتعلق بالانفصال بين الحياة الحزبية وجوهر اهتمامات المواطن العادي لانشغاله بتفاهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، هذا بالإضافة إلى دور الانتعاءات التقليدية (العصبية والقبلية) في التأثير على اتجاه التصويت في الانتخابات.

فإذا أضفنا إلى ذلك عزوف المواطن المصري عن المشاركة السياسية وعدم حياد الأجهزة الإدارية والقيود المفروضة على بقية مؤسسات المجتمع المدني (ال نقابات المهنية والعمالية والجمعيات التطوعية)، فإن صورة البيئة التي تمارس فيها الأحزاب السياسية في مصر أدوارها، تكتمل لتفسر لنا مازق وأزمة التعددية الحزبية في مصر.

لا شذ في أن ظروف نشأة حزب التجمع وتطوره والمحددات الخارجية التي فرضت منذ اللحظة الأولى قد انعكست بشكل أساسي على دوره في الحياة السياسية المصرية خلال تلك الفترة وفي هذا الإطار تلقى الضوء على عدد من المحطات الرئيسية التي مر بها تطور الحزب:

أ) أن النسبوت التي فرضت على نعدد الأحزاب منذ اللحظة الأولى قد أدت إلى أن يتشكل حزب التجمع وفقاً لصيغة تنظيمية



حوار جانبي بين د. عبد المنعم سعيد ود. محمد عبد اللاه

الأساسية أو موافقة العسمة التحازة لقضايا
لفلاحين والعدل والضيق الكادحة. وقد قدم
رؤى مشاكل القضة العامة وطرح استراتيجية
لحل هذه المشاكل وحده رؤيته لشغل التنمية
التي يراه كمنهج لحل مشاكل مصر
الاقتصادية كسب حجة سياسة الحكومة
باعتبارها حجة المصالح السرحاوية المحلية
المنظمة بالنسبة العملية وأدان اثر هذه
السياسة على مستوى معسمة الموظفين
والعمال وهاجم شركات توظيف الاموال
وتدهور أوضاع التعليم والمستشفيات وناشر
قضايا الإسكان والغلاء والدعم وحذر العديد
من البيانات التي تنضم مع موقف العمال
ولفلاحين. وفي سابقة هي الأولى من نوعها
رفع حزب التجمع بالتضامن مع أحزاب
العمل والناصرى دعرة أمام محكمة القضاء
الإدارى ضد رئيس الوزراء بطالب فيها بوقف
والغاء قراره ببيع نحو ٢٤ شركة قطاع عام
واستند فى دعوته إلى عدم دستورية بيع
القطاع العام باعتباره الركيزة الأساسية
للاقتصاد القومى.

كما رفضت هيئة الحزب البرلمانية
قانون (٢٠٣) الخاص بقطاع الأعمال وتقده
بمشروع قانون يقضى بحق لجوء العمال إلى
الإضراب وتشكيل مجلس أعلى للأجور
والأسعار يعمل على التوازن بينهما. ونظمت
جريدة الأهلى (سار حال التجمع) حملة ضد
سياسة المعاش المبكر تحت شعار المعاش
المبكر... موت مبكر كما رفضت الهيئة
البرلمانية قانون العلاقة بين المالك والمستاجر
فى الأراضى الزراعية والوحدات غير
السكنية.

قضية الاصلاح الديمقراطى

يؤكد الحزب فى وثاقته على أهمية قضية
الديمقراطية بأركانها الأساسية وقد رفض نواب
حزب التجمع بالبرلمان القرارات بتجديد حالة
الطوارئ، وكذلك قانون نفويض رئيس
لجمهورية نى اتخاذ قرارات مهمة لها قوة
القانون، وشتت جريدة الأهلى حملات ضد
تعذيب السياسيين وقانون انتخابات مجلس
لسورى وقانون الانتخابات بالقائمة النسبية
وقانون ماسرة الحقوق السياسية، وكان من
أهم المواقف التي تبناها الحزب وجريدته
معارضته لترشيح الرئيس مبارك لفترة ثانية
عام ١٩٨٧، ولفترة ثالثة عام ١٩٩٣
وبالامتناع عن التصويت فى مجلس الشعب
لفترة رابعة عام ١٩٩٩.

القضية الوطنية

وقد تحورت أهم مطالب الحزب فى رفض
اتفاقيات كامب ديفيد... والتطبيع مع إسرائيل
وأعلن تأييده للانتفاضة الفلسطينية، كما
أدان الحزب مظاهر التبعية للسياسة الأمريكية
فى المنطقة العربية والتسهيلات العسكرية
الأمريكية فى مصر.

وفى إطار حديثنا عن الدور الذي يلعبه
الحزب كمعبر عن المطالب الكامنة فى الرأى
العام يجب تسليط الضوء على الأداء البرلمانى

للحزب فى عشر سنوات:
لقد كان لنجاح الحزب فى دخول البرلمان
فى أعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، أهمية
بالغة، ورغم محدودية عدد نواب التجمع فى
المنجل فقد اجتهدوا فى القيام بدور نشط فى
المعارضة يتسم بقدر من الموضوعية، كما
حاول الحزب وضع تقاليد برلمانية جديدة، مثل
تشكيل مكتب برلمانى تابع للحزب يضم
النواب وعده من القيادات وخبراء الحزب فى
كافة المجالات لتقديم المشورة ودراسة
مشروعات القوانين وتقديم المقترحات والأسئلة
وطلبات الإحاطة. وقد قدموا خلال تلك
السنوات العشر ردودا على بيانات الحكومة
رافضين لسياساتها ونجاهلها حقيقة الأزمة
التي يعانى منها الاقتصاد المصرى وعدم
مصارحة الجماهير بأبعاد الأزمة الحقيقية،
وعادة ما ينضم الرد، التركيز على
السياسات الاجتماعية والاقتصادية الخاطئة
والتضخم والبطالة والسياسة الزراعية
وأوضاع العمال والفلاحين ومحدودى الدخل
والمطالبة بالإصلاح الديمقراطى.

إلا أن الحزب يواجه إشكالية حقيقية فى
آدائه لهذا الدور، جوهر هذه الإشكالية هو
ضعف الوجود الجماهيرى للحزب وسط الفئات
والقوى الاجتماعية التي يعلن انحيازه
لمصالحها وقضاياها، فالقواعد الاجتماعية
للحزب وسط الفلاحين والعمال محدودة، كما
إن آراء الحزب وتوجهاته لا تصل إلى
قطاعات عريضة من هذه الفئات، فالحزب
ليس له وجود مادى (مقار - لجان... إلخ) فى

أهم المواقف التي

تبناها الحزب

وجريدته هي

معارضته لترشيح

مبارك عامى

١٩٨٧ و ١٩٩٣

أهم إشكالية يواجهها التجمع هي ضعف وجودة الجماهير وسط الفئات والقوى الاجتماعية التي يعلن انحيازها لمصالحها

المحتلة ، وأدانت اتفاقية كامب ديفيد وتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

إلا أن هناك عدد من المحددات أثرت وأضعفت من الدور التثقيفي للجريدة حيث انعكست إشكالية علاقة الحزب بالجماهير وضعف فاعليته ومحدودية انتشاره على علاقته بالجريدة باعتبارها وسيلة الحزب الرئيسية والوحيدة تقريبا في مخاطبة الجمهور العام، وفي ظل القيود المفروضة من قبل النظام السياسي وفي إطار الصيغة التنظيمية للحزب تحملت الجريدة عبئا كبيرا في التعبير عن خط الحزب ومواقفه خاصة قبل وصول الحزب إلى مجلس الشعب ١٩٩٠ وتثار دائما العديد من الإشكاليات المرتبطة بجريدة الأهالي، وتعكس الانتقادات الموجهة لها خلال الـ ٢٥ عاما الماضية الصعوبة التي تواجهها في التوفيق بين الضرورة الحزبية والضرورة الصحفية، كما تعكس من ناحية ثانية إشكالية حسم هوية الجريدة ، هل هي جريدة جماهيرية تخاطب كل المواطنين أم جريدة دعائية تتوجه للمثقفين ، خاصة اليساريين منهم . وقد انعكس الصراع الفكري الذي دار بالحزب بعد نتائج انتخابات ١٩٨٧ على توجهات الجريدة فالتجته بعد تغيير قياداتها الرئيسية إلى مزيد من الاعتدال والمرونة وتهذبة الاشتباك مع السلطة السياسية على صفحات الجريدة. وتصعيد المواجهة مع التيارات الدينية المتطرفة.

وفقا لوثائق المؤتمر الرابع لحزب التجمع فقد انتقد بعض أعضاء الحزب الجريدة واتهمت الجريدة باليمينية ومهادنة الحكومة، وكانت قد اتهمت بالانحراف يسارا إبان الصراع الفكري الذي تفجر بالحزب عام ١٩٨٧. وحتى هذه اللحظة فالجريدة تواجه عددا من الانتقادات من داخل الحزب بسبب تراجع التوزيع ، وأعلن البعض عن شعورهم بأن الجريدة باتت فاقدة للشخصية الصحفية المعارضة كجريدة يسارية وأنها لا تترجم صفيًا الخط السياسي للحزب.

الأهالي بين إصدارين

والحقيقة أن كثير من أعضاء الحزب

عالية من الكفاءة إلا أن ما يحجم ويحد من قيام الحزب بهذا الدور المحوري الامكانيات المالية وانشغال بعض القيادات القادرة على القيام بهذا الدور، كما عانت هذه العملية من عدم الانتظام خاصة في المحافظات نتيجة عزوف القيادات السياسية بها عن الالتحاق بهذه الدورات وهنا تدخل أهمية وظيفة التجنيد السياسي فالحزب يعاني من ضعف وجود صف ثان مؤهل لقيادة حزب التجمع بالمقارنة بقيادة الحزب الموجودة الآن . هذا عن التثقيف الداخلي للأعضاء ، أما بالنسبة للتثقيف السياسي للجماهير فتلعب فيه جريدة الأهالي الدور الرئيسي بجوار كتاب الأهالي ومجلة أدب ونقد ومجلة اليسار وبعض الجرائد الاقليمية.

وقد ظهرت جريدة الأهالي - في فبراير ١٩٧٨ - في ظل حملة متواصلة ضد اليسار وضد الحزب ومواقفه وقاداته والتي ازدادت ضراوتها بعد انتفاضة يناير ١٩٧٧ . وواجهت الجريدة منذ البداية مشاكل التمويل والطباعة والتوزيع في ظل احتكار الحزب الحاكم للصحف « القومية » ، وكانت الجريدة مصدر استياء دائم للرئيس السادات في ذلك الوقت. وقد اعتبرت مهمة الجريدة في ذلك الوقت التثقيف السياسي، بمعنى توضيح مواقف الحزب المختلفة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجماهير.

وقد عبرت الجريدة عن انحيازها للطبقات الشعبية فعاجت بإسهاب قضايا الدعم والقطاع العام وصندوق النقد الدولي وعاجت أيضا قضايا الغلاء والبطالة وقضية الاستثمارات والبنوك الأجنبية وشنت حملات ناجحة على بؤر الفساد في الحكومة والمحليات وساندت كثيرا كفاح الطبقات الكادحة للدفاع عن مطالبها فأيدت إضراب سائقي السكة الحديد ومطالب عمال النقل وعمال المحلة المضربين عن العمل، وخاضت في قضية الإصلاح الديمقراطي العديد من المعارك ضد قانون الطوارئ والتعذيب وقوانين الانتخابات وقوانين النقابات المهنية ، وطالبت بإلغاء القوانين الاستثنائية ولعبت الجريدة دورا مهما في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وتأييد الانتفاضة الفلسطينية في الأرض

العديد من المناطق الريفية ومناطق التجمعات العمالية، ولما كانت الأمية تتفشى بين الفلاحين ، فلا يمكن التعويل على دور جريدة الأهالي باعتبارها لسان حال الحزب للتواصل معهم - أكثر من ذلك - فإن أغلب هذه الفئات لا تصوت في الغالب لصالحه في الانتخابات البرلمانية - وهذا يعود بنا إلى المحددات الاجتماعية والثقافية التي تحدثنا عنها سابقا - وعلى سبيل المثال فقد حصل الحزب في انتخابات ١٩٨٤ على أقل نسبة أصوات في الدوائر الريفية.

هذا فضلا عن ضعف وجود الحزب على مستوى المجالس المحلية كما أن تمثيله بمجلس الشعب - من الناحية العددية - يتسم بالضعف الأمر الذي يحول بينه وبين التأثير في صنع السياسات العامة للدولة.

ثانياً : التنشئة والتثقيف السياسي

ويقصد بها تلقين الاتجاهات والقيم السياسية والقيم الاجتماعية ذات الدلالة السياسية، ويقوم حزب التجمع بهذا الدور على مستويين الأول تثقيف سياسي موجه إلى عضوية الحزب وقياداته، والثاني تثقيف سياسي موجه للجماهير ويعتبر الدور التثقيفي الداخلي والذي يتمثل في عملية إعداد الكوادر في الحزب ذا أهمية كبرى ومحورية ، وذلك بحكم نشأة وتكوين الحزب منذ البداية باعتباره بضم كافة روافد اليسار المصري من ناصريين وصاركسيين وقوميين وقيادات دينية مستنيرة. ويعتبر حزب التجمع من أنشط الأحزاب السياسية في هذا المجال ومن ثم فالعمل التثقيفي في الحزب يتضمن أولا تثقيف الأعضاء الجدد الذين لا يملكون موقفا سياسيا متكاملا وثانيا: دعم وحدة الحزب وتعميق الاتفاق داخله .

ومن ثم فقد حاول الحزب منذ سنوات نشأته الأولى تخصيص عدد من القساعات الفكرية المؤهلة للقيام بالعمل التثقيفي وعمل برامج تثقيف بالمحافظات وتنظم عدد من الحوارات الفكرية بين كافة القوى والتيارات المكونة للحزب . هذا بالإضافة إلى الدورات التدريبية والندوات التثقيفية ، وساعد الحزب على تحقيق هذا الدور الامكانيات الفنية للعمل التثقيفي ووجود كوادر على درجة

والعديد من المثقفين ينظرون بعدم رضا عن الجريدة وكثيراً ما يذكرون الآخرين بجريدة الأهالي عندما كانت تقود المعارضة السياسية إبان عهد الرئيس السادات والقضايا الساخنة التي أثارتها والانتهاكات التي وجهت لها والتي كانت تعكس مدى تأثيرها على الرأي العام وقتها - مثل الإثارة والتشكيك وتهديد السلام الاجتماعي وتكدير الأمن العام وإثارة الحقد بين الطبقات - وتتم مقارنة ذلك كله بأحوال الجريدة في عهد الرئيس مبارك، حين أصبح على الحزب والجريدة أن يتعامل مع المتغيرات الجديدة، حيث خفت طابع التوتر والترقب بين السلطة والأحزاب وأشيع إلى حد ما مناخ من الانفراج السياسي. واستطاعت السيارات الأقل تشدداً أن تكتسب نفوذاً متزايداً داخل الحزب في مواجهة التيار الأكثر تشدداً الذي كانت له الغلبة والسيطرة الفكرية في عهد الرئيس السادات.

ثالثاً: المشاركة السياسية

يقصد برؤية المشاركة السياسية، الاضطلاع بدور ما في عملية صنع القرار السياسي، ويعتبر التصويت والترشيح للانتخابات والانضمام لعضوية الأحزاب السياسية أبرز صور المشاركة السياسية. وتوضح دراسة أوضاع المشاركة السياسية في مصر أنه على الرغم من تعرض المجتمع المصري للعديد من التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خلال العقود الماضية، فإن حجم المشاركة السياسية لم يتغير كثيراً، وقد عانى الحزب من الفشل في الانتخابات والوصول إلى البرلمان في انتخابات ١٩٧٩ و ١٩٨٤ و ١٩٨٧، وقد أثر ذلك بشدة على تقلص علاقته بالجمهور وعلى تضيق قنوات مشاركته في الحياة السياسية، إلا أن نجاح الحزب في الانتخابات النيابية في ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ كان له أثر - رغم ضآلة حجم تمثيله بالبرلمان - على إعادة بعض الحيوية للحزب، وكانت المعارك الانتخابية التي خاضها طرأ على تلك السنوات فرصة لتنشيط الأداء الحزبي وتحريك ألياته، وكانت بمثابة اختبار لكفاءة الحزب وقدرته كوادره على العمل بين الجماهير والوصول إلى صيغة الخطاب السياسي يكون مقبولا صاهرياً.

وتوقف هنا في الجانب الآخر للمشاركة السياسية ولكن داخل الحزب والتساؤل هنا عن الديمقراطية الداخلية وآليات صنع القرار في الحزب. فنجد أن طبيعة تكوين الحزب والصفة التنظيمية له قد فرضت أسلوب التراضي والتوافق بين التيارات والأجنحة التي يتكون

منها الحزب كآلية لاتخاذ القرارات داخله، الأمر الذي أدى إلى تعرض الحزب لبعض الأزمات خاصة في ظروف احتدام الخلافات، إلا أن الحزب كان ينجح دائماً في احتواء هذه الخلافات، مثال الخلاف الكبير الذي انفجر في أعقاب انتخابات ١٩٨٧، وكذلك الخلافات التي تفجرت عقب التدخل العراقي في الكويت كذلك الخلاف داخل الحزب بسبب الموقف من استفتاء الرئاسة عام ١٩٩٩ والذي أدى إلى استقالة الأستاذ عبد الغفار شكر من منصبه كأمين عام مساعد لشئون التشقيق السياسي والمكتب السياسي - حيث اتخذ الحزب قراراً بالامتناع عن التصويت في الاستفتاء على الرئاسة، وكانت ١٩ من ٢٦ لجنة محافظة قد أستطلع رأيها وطالبت بأن يصوت حزب التجمع بلا، واعترض عبد الغفار شكر لإغفال آراء المعارضين أثناء التصويت على قرار الامتناع وعدم نشر هذه التفاصيل بجريدة الأهالي، إلا أن كلا الطرفين (الحزب و عبد الغفار شكر) كانا حريصين على وحدة الحزب ولم يتم تفجير هذا الموقف واستمر عضواً باللجنة المركزية وعضواً بالحزب وآلية الحزب في مواجهة هذه الخلافات هي فتح حوار واسع حول هذه القضايا الخلافية.

ويشير البعض في نفس الوقت قضية تركيز السلطة وضعف دوران النخبة وتدوير القيادات، حيث استحدثت نظام للإبقاء على القيادات مع تغيير المسؤوليات التي يتولونها وذلك منذ المؤتمر الثالث للحزب عام ١٩٩٣، فقد استحدث منصب رئيس الحزب، وانتخب فيه أ. خالد محيي الدين (بالإجماع) وانتخب د. رفعت السعيد أميناً عاماً للحزب كذلك تم انتخاب أ. محمد خليل أميناً للجنة المركزية، وكان أميناً للتنظيم.

الأمر الذي يشير قضية تداول وتركيز السلطة داخل الحزب وخاصة على مستوى الهيئات القيادية، وإن كان التجمع قد أدخل تعديلات على وظائف الأمانة المركزية بحيث تكون مسئولة عن الإدارة اليومية للحزب وتنفيذ القرارات السياسية والتنظيمية التي تصدرها اللجنة المركزية والأمانة العامة والمكتب السياسي بما اتسع لتمثيل الجيل الوسيط بالحزب حيث تتراوح أعمارهم ما بين ٤٠ - ٥٠ عاماً.

إلا أن هذا التطوير قد ارتبط باستحداث مستوى المكتب السياسي - الهيئة الأعلى بالحزب - واستمرار الطاقم القيادي الأصلي في عضوية هذا المكتب.

في ضوء ما سبق فإن تطور حزب التجمع ومستقبله يرتبط بصفة أساسية بمجموعتين من

المحددات.

أولاهما: المحددات الخارجية النابعة من النظام السياسي ويمكن بلورتها في حدود الاستمرارية والتطور في القيود المفروضة على التعددية السياسية عموماً والنشاط الحزبي خصوصاً، فتخفيف هذه القيود من شأنه إعطاء فرصة للأحزاب السياسية في مصر لدعم وتعميق دورها في الحياة السياسية.

والمجموعة الثانية: هي تلك المحددات الداخلية النابعة من الحزب ذاته ويرتبط مستقبل الحزب بقدرته على مواجهة تلك التحديات الداخلية بالربط بين رؤيته الاقتصادية الاجتماعية المتميزة والقاعدة الجماهيرية التي ينحاز لها، فالحزب لم يستفد ولم يستنفذ هامش المناورة والحركة المتاحة له قانونياً وبكاد يكون خرج تقريباً من النقابات المهنية وليس له عضوية تذكر في الاتحادات الطلابية كما أن وجوده ضعيف جداً بالنقابات العمالية خاصة بعد خروج عدد من عضوياته مع المعاش المبكر ولا يوجد صف ثان لاستكمال النضال داخل هذه النقابات.

ولا شك أن إعداد الصف الثاني من القيادات وضع دماء جديدة واستكمال لبناته التنظيمي ووحداته الأساسية في المحافظات والأقاليم، ذلك كله سرف ينعكس على تطوير مجمل أدبيات الحزب وقطع الطريق على تركيز السلطة المرتبط بضعف المستويات الأدنى ومن ثم توسيع مبدأ المشاركة وتطوير الديمقراطية الداخلية.

وفي الختام نؤكد على أهمية الدور الذي لعبه الحزب في الحياة السياسية رغم كل القيود المفروضة على حركته، وبهمني هنا أن أضيف كلمتين بخصوص فاعلية الحزب، الكلمة الأولى خاصة بقدرته الحزب على إدارة الصراع الفكري والحوار الداخلي، الأمر الذي لم ينجح أي حزب في مجموعة الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية في تحقيقه، وتعتقد الدراسة أن أحد عوامل هذه القدرة هو أن الصراع داخل الحزب هو صراع فكري أكثر منه صراعاً شخصياً أو صراعاً على تولي المناصب القيادية للحزب. مثلما حدث في عدد من الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية. أما الكلمة الثانية فهي خاصة بالأستاذ / خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع وأحد رموز الحياة السياسية في مصر منذ قيام ثورة ١٩٥٢ وحتى الآن، والباحثة تعتقد أن رئيس حزب التجمع كان من أهم العناصر الأساسية التي ساعدت على وحدة الحزب واستكمال مسيرته العمل الوطني.

اللجنة المركزية تحذر من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مستقبل الوطن

عبد الستار حقية

المضادة" التي تواجه انفراد العولة الرأسمالية بالساحة الدولية ، وتحقيق انتصاراتها المتتالية ضد الشعوب ، وضد الكادحين ، حتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة . ولفتت اللجنة المركزية الانتباه إلى أن حركة المقاومة لهذه العولة الرأسمالية ، قد أخذت تتسع وتتخذ طابعاً عالمياً ، مستهدفة بناء أشكال جديدة (من النضال) ، وتستنهض الحركات الاجتماعية من أحزاب تقدمية ، ونقابات وجمعيات أهلية ، ومنظمات للبيئة ، والحركة النسائية ، والمثليين والمهاجرين والشعوب الأصلية.

هذه الأوضاع على الأصعدة المحلية والعربية والدولية ، إستعرضها حسين عبد الرازق، الأمين العام المساعد لحزب التجمع من خلال التقرير السياسي الذي قدمه للجنة المركزية ، ووافقت عليه بالإجماع ، بعد مناقشات ومداخلات ساخنة ، شارك فيها أكثر من ٢٢ عضواً من القاهرة والمحافظات. ورصد التقرير السياسي تفاقم عدد من المشكلات الاقتصادية ، وعلى رأسها أزمة الركود ونقص السيولة ، وانخفاض قيمة الجنيه المصري ، منذ تولي الدكتور عاطف عبيد الحكم ، بالإضافة إلى ازدياد العجز في الميزان التجاري ، وميزان المدفوعات ، وتفاقم مشكلة البطالة ، خاصة بطالة المتعلمين .. إلى جانب العجز عن توفير الاستثمارات الضرورية للتنمية ، وانضمام قطاعات (اجتماعية) جديدة إلى جيوش الفقراء.

وقال التقرير إن الحكومة استمرت ، على الرغم من هذا في الادلاء ببيانات مغلوطة ، وغير صحيحة .. لإشاعة جو كاذب من الإطمئنان والأمل. وأشار إلى انخفاض معدل النمو السنوي

وتدعو إلى وقف التطبيع وطرد سفيرى إسرائيل في مصر والأردن



سيد عبد العال

كامتداد لوالده ، وديك تشينى الذى كان وزيراً للدفاع ، وكولين باول الذى كان رئيساً لهيئة الأركان المشتركة) ، وهو ماسيكون له تأثيره على السياسة الأمريكية تجاه العراق ، ومنطقة الخليج ، وحتى الصراع العربى الإسرائيلى.

أما الحدث الثانى ، فهو "العولة

حذرت اللجنة المركزية لحزب التجمع فى دورتها الرابعة ، من خطر تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، واستمرار سعى السلطة لتزوير الانتخابات العامة ، وجنوح الحكم نحو احتواء جميع أشكال النشاط الجماهيرى ، والمنظمات الشعبية ، وتعميق أزمة حرية الفكر والإبداع والاعتقاد ، بما ينعكس بالسلب على الثقافة والصحافة ، واعتبرت فيما يخص الشأن العربى ، الصراع مع (العدو) الإسرائيلى ، والقضية الفلسطينية ، خاصة إنتفاضة التحرير والاستقلال ، هى الحدث الرئيسى فى الساحة العربية.

ودعت إلى وقف التطبيع ، وجميع أشكال التعامل الاقتصادى أو التجارى أو الثقافى مع إسرائيل ، وإحياء المقاطعة الإقتصادية لإسرائيل ، وتجميد جميع الاتفاقات الموقعة بين كل من مصر والأردن ، مع الحكومة الإسرائيلىة، وطرد سفيرى إسرائيل من القاهرة وعمان . ودعم السلطة الفلسطينية وانتفاضة الأقصى بالمال والسلاح والمساندة السياسية والدبلوماسية، ورفض وصف الانتفاضة بـ " أعمال العنف".

كما طالبت بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية (المحتلة) ، وإعادة رسم الاستراتيجية العربية على أسس جديدة ، تقوم على استخدام جميع أوراق القوة العربية، طبقاً لتطورات الأحداث ، والإمكانيات المتاحة.

وأدانت اللجنة المركزية الموقف الأمريكى المنحاز للعدوان الإسرائيلى ، والرافض لأى إدانة دولية لإسرائيل فى ممارساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطينى.

.. وعلى المستوى الدولى ، رصدت اللجنة المركزية حدثين اعتبرتهما الأهم خلال الفترة الأخيرة ، أولهما عودة فريق حرب الخليج إلى الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهم (بوش الابن



خالد محيي الدين وعلى يمينه د. رفعت السعيد ومحمد فرج وعلى يساره حسين عبد الرازق وحسن المهندس ومجدي شراييه

لتصيب الفرد من الدخل من ٤٦٪ خلال السبعينيات والثمانينيات إلى ٢٦٪ طوال التسعينيات ، وانخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من ٢٥٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٩٥٪ عام ١٩٩٦ ، وانخفاض معدل مساهمة قطاع الصناعة من ٢٥٩٪ عام ١٩٦٠ ، إلى ١٧٪ عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ ، وكذلك تراجع الأجور في الناتج المحلي الإجمالي من ٥٠٪ في الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ ، ليصل إلى ٢٦٪ ، اعتباراً من عام ١٩٩٢/٩١ ، وهو ما يعني تراجع الأجور إلى نصف تقريباً في ١٥ عاماً (١) وأكد التقرير على أن إلغاء دور لدولة في الزراعة ، أدى إلى عدم قدرة هذا القطاع على الوفاء بحاجات المصريين الغذائية ، وعدم لوفاء بالخامات (الزراعية) المطلوبة للزراعة ، ووجود خطر على شبكة لرى ، بالإضافة إلى مشاكل في السماد التقاوى ، والتمويل والتسويق . وقال إن سياسة الزراعة للتصدير أثبتت عدم جدواها سبجة لارتفاع تكلفة الإنتاج ، وزيادة أسعار

الآلات الزراعية ، وتكاليف الخدمة للمحاصيل ، وارتفاع أسعار التقاوى والسماد والوقود وقطع الغيار .. وكل هذه التراكمات التي فشلت الحكومة في حلها ، نتج عنها أزمات في الأرز والقطن والسكر ، في الفترة الماضية . وأوضح التقرير أن المعجز في الميزان التجاري بلغ ١١ مليار ٤٧٣ مليون دولار عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ، ولفت الانتباه إلى الزيادة المستمرة في حجم الواردات التي ارتفعت من ٤ مليارات و٨٦ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ، إلى ٩ مليارات و٢١٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ، بنسبة قدرها ٢٦٧٪ خلال عشر سنوات . وقال إن هذه الواردات واصلت ارتفاعها حتى بلغت ١٧ مليار دولار في العام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ ، وهو ١٧ ملياراً و٨٦١ مليون دولار في العام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ وأشار إلى أن معظم تلك الواردات عبارة عن سلع كمالية وترفيهية مثل الشلاجات والتليفزيونات ، ومنتجات الخنزير والتبغ الخام ، والذهب والبطاطس ، وطعام القطط

والكلاب ، وفوانيس رمضان .. وحتى الأيس كريم والفول المدمس (١) وأكد التقرير السياسي الذي ناقشته اللجنة المركزية ووافقت عليه ، على أن الدين العام واصل ارتفاعه بصورة هددت الاقتصاد الوطني ، حيث بلغ الدين العام المحلي ٢١٥ مليار جنيه في يونيو ١٩٩٩ ، ثم ارتفع إلى ٢٤٥ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٠ ، بنسبة قدرها ٧٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي . كما وصل الدين العام الخارجي إلى نحو ٢٨ مليار دولار (حوالي ١٠٦ مليارات جنيه) في يونيو ٢٠٠٠ ، ليصل إجمالي الدين العام المحلي والخارجي إلى ٣٥١ مليار جنيه ، وهو ما يمثل ١٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، لسنة ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ (١) وحول قضية البطالة أوضح التقرير أن الحكومة تقدم أرقاماً مغلوطة عن العاطلين ، وتقول إن عددهم مليون و٣٦٠ ألف ، ونسبتهم ٦٨٪ من قوة العمل ، وقال إن

إن نسبتهم تراوحت بين ٢٥٪ و ٤٠٪ (١١)

وأوضح التقرير أنه تبين بعد ذلك أن الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات الأخيرة لم يتجاوز ٥ ملايين ، و ٩٨٦ ألفاً ، و ٨٢٠ ناخباً ، من بين ٢٤ مليوناً و ٢٧٠ ألفاً ، و ٨٨٢ لهم حق التصويت فى ٢٢١ دائرة وأن أقل نسبة تصويت كانت فى الاسكندرية (٧٤٣٪) ، بينما جاءت أعلى نسبة فى محافظة جنوب سيناء (٤٣٤٣٪) .

وقال التقرير إن العوامل التقليدية كان لها الغلبة فى الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠ ، مثل الانتماء لعائلة أو قبيلة ، أو تكتلات قروية ،

بالإضافة إلى عوامل القدرة على تقديم الخدمات ، أو شخصية المرشح ، أو القدرة على الإنفاق المالى . وأن كل هذه العوامل كانت لها الغلبة على العوامل السياسية والحزبية فى تحديد الفوز فى الانتخابات .

وأشار التقرير إلى استمرار تراجع الحزب الوطنى ، بعد ما فاز من مرشحيه الرسميين ١٧١ عضواً فقط ، بنسبة ٣٨٪ ، من مقاعد مجلس الشعب .. بينما كان عدد الفائزين الرسميين فى الانتخابات السابقة (١٩٩٥) ٢٩٠ نائباً بنسبة ٦٥٣١٪ . كما أشار إلى تواضع الزيادة فى عدد ممثلى أحزاب المعارضة ، والذين بلغ عددهم ١٧ عضواً ، بعد أن كانوا ١٤ عضواً فى الدورة البرلمانية السابقة . وأضاف أن مثل هذه النتائج تشير إلى ضعف المؤسسة الحزبية عامة ، لأسباب تتعلق بالحصار القانونى ، والأمنى المفروض عليها منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦ ، أو لأسباب تتعلق بأوضاعها الداخلية ، وطريقة ممارستها للعمل السياسى .

وأشار التقرير إلى الصعود النسبى للإخوان المسلمين فى الانتخابات الأخيرة ، وكذلك .. "الصعود اللافت لرجال الأعمال ، حيث سجل ٧٧ من أعضاء المجلس ، أنفسهم كرجال أعمال وأصحاب أعمال حرة ، بنسبة بلغت ١٧٪ من إجمالى النواب . إلا أن عددهم الفعلى يصل إلى ١٢٠ عضواً ، وأن نجاحهم بهذا العدد سيزيد من تأثيرهم فى القرار السياسى والاقتصادى فى الفترة القادمة . كما أن خوض رجال الأعمال للانتخابات ، جاء مقترناً بالإنفاق غير المسبوق (بالملايين) فى بعض الدوائر .

٦٦ر٢٤٪ فقط من
إجمالى الناخبين أدلوا
بأصواتهم فى
انتخابات ٢٠٠٠



محمد فواز

بما أدى إلى ضياع حقهم (الطبيعى) فى الزواج وتكوين أسرة .. إلى درجة أن عدد الفتيات اللاتى فاتتهن فرص الزواج بلغ أكثر من ٣ ملايين فتاة ، وارتفع متوسط سن الزواج للشباب إلى ٣٥ سنة ، وفقاً لتقارير الجهاز المركزى للإحصاء عام ٢٠٠٠ (١) .

وعن انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ، كشف التقرير السياسى للجنة المركزية عن تراجع نسبة الذين أدلوا بأصواتهم من الناخبين المقيدى فى الجداول الانتخابية (طبقاً لبيانات وزارة الداخلية) إلى ٢٤ر٦٦٪ فقط ، وهى نسبة ضئيلة ولافتة للنظر ، إذا ما قورنت بنسبة من أدلوا بأصواتهم فى انتخابات ١٩٨٧ (٥٠ر٥٤٪) ، وفى انتخابات ١٩٩٠ (٤٤ر٥٥٪) وقال التقرير إن هذه النسبة المتواضعة دفعت وزارة الداخلية لأول مرة ، إلى عدم ذكر عدد (أو نسب) الذين أدلوا بأصواتهم ، مكتفية بالقول

هناك . تقديرات تؤكد أن عدد العاطلين يتجاوز ٣ ملايين عاطل وأن الإحصاءات الحكومية تتجاهل عمداً ٢٠٠ ألف عامل من الذين تركوا العمل بنظام المعاش المبكر ، و ١٢٠ ألف عامل فصلوا من أعمالهم (فى المدن الصناعية الجديدة) .. بالإضافة إلى أولئك الذين تم تسريحهم من العمل فى أقطار الخليج (والذين يصل عددهم إلى حوالى ١٠٠ ألف سنوياً فى السعودية وحدها)

وتوقع التقرير ازدياد معدلات البطالة سنوياً ، طبقاً لبيانات الحكومة ، بما يزيد على ٢٢٥ ألف عامل سنوياً ، ليصل عدد العاطلين بعد خمس سنوات إلى مليونين و ٥٨٥ ألف عاطل . وقال إن مثل هذه السياسات أدت إلى ازدياد الفقر فى مصر بصورة غير مسبوقة ، حتى وصل عدد السكان الواقعين تحت خط الفقر إلى ٤٨٪ من عدد السكان ، وذلك فى العام ١٩٩٦/١٩٩٥ ، حسب التقرير المصرى للتنمية الصادر عن معهد التخطيط القومى . وأشار التقرير إلى المخطط الحكومى الذى يهدف إلى .. "الانقراض على ما تبقى من مجانية التعليم" والاتجاه نحو تحميل الطلاب التكاليف الفعلية للتعليم فى جميع المراحل ، وتحمل أولياء الأمور أعباء التمويل اللازم لبناء المدارس ، بحجة أن الدولة لا تستطيع توفير أكثر من ٣٠٪ فقط من تكاليف إنشاء المدارس خلال السنوات العشر القادمة !

بالإضافة إلى اعتزام الحكومة التخلّى عن تقديم العلاج الأدمى للمرضى ، عن طريق ما أسمته بالعلاج المتاح ، والعلاج الضرورى المطلوب ، وذلك من خلال مشروع قانون التأمين الصحى الشامل .

وقال التقرير السياسى للجنة المركزية إن "الفساد أصبح أقوى مؤسسة فى الدولة" حيث امتد إلى البنوك والجهاز المصرفى وأن المؤسسات الدولية المهتمة بانتشار الفساد ، تضع مصر من بين الدول الأكثر فساداً (فى العالم) .. وأكد أن مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة ، تسببت فى " خنق " الشباب (والخريجين بشكل خاص) ، حتى تضائلت فرصهم فى الحصول على عمل مناسب ، أو سكن ملائم .

السؤال الذى فرض نفسه على اللجنة المركزية :

الأزمة طاحنة .. فما الحل ؟



محمد بشت
مواجهة الإخوان



حسن بدوى
اسقاط حزب الحكومة



أنيس البياح .. أصبحنا
عمليا ضد الجميع

على تصدر النضال ضد الإخوان أولويات العمل الحزبى وقال " لقد أصبحنا عمليا ضد الإخوان والوفد والناصرين .. فماذا بقى لنا . ورفض أحمد عبد القوى زيدان منطق " الرضا " عن أداء الحزب ، وقال إن ذلك يؤدي إلى تدهوره .. ودعا إلى دراسة .. " الإخوان المسلمون " الذين تحولوا تحولاً خطيراً فى بنيتهم وأدائهم . وقال إنهم تمكنوا من جذب عدد من الجمهور ، وهذا يؤكد محاولتهم تدين السياسة ، وخلق مناخ دينى ، مستقطبين فى ذلك الطبقة الوسطى ، وأوضح أن الإخوان فشلوا عندما كانوا يطرحون أنفسهم كتنقيبيين ، ونجحوا فى

التي يخوضها الحزب سواء أثناء الانتخابات ، أم من خلال المجالس النيابية فى مجلسى " الشعب " و " الشورى " . ورفض أعضاء اللجنة المركزية التحالف مع الحزب الوطنى أو التيار الدينى ، ودعوا إلى ضرورة إيجاد تحالف يضم قوى اليسار ، لمواجهة الأخطار التي يتعرض لها الوطن .. وكان الجميع يبحث عن مخرج .

قال أنيس البياح أن التقرير السياسى من أفضل التقارير صياغة ومنهجاً ، واعترض

عبد الستار حتية

عقدت اللجنة المركزية لحزب التجمع يوم الخميس ١٢ أبريل دورتها الرابعة بعد المؤتمر العام للحزب (٢٣ يوليو ١٩٩٨) تحت اسم " دورة انتفاضة الأقصى والعيد الفضى للحزب " وشهدت على مدى ٨ ساعات مناقشات واسعة تناولت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .. كما وجه عدد من أعضاء اللجنة المركزية انتقادات للأداء الحزبى خلال السنوات الأخيرة ، واعتبر عدد منهم فوز ٦ من التجمع كنواب فى البرلمان خلال الانتخابات الأخيرة سراً كاف ، بينما رفض آخرون منطق " جلد الذات " ، وأكدوا على المعركة الجادة

المتأسلم موجود فى الواقع ، ويشكل بالنسبة لنا (فى حزب التجمع) تناقضاً رئيسياً ، وجوده هو نفى للثقافة والأدب والاستقلال الذاتى والفن.

وأضاف أن التقرير السياسى روتينى ، ينطلق من التناقض مع النظام . وهذا خطأ منهجى.

وقل محمد فزاع من شأن " الإخوان " ، وقال إن هذا " التهويل غير ممكن " ، وإن نجاحهم فى البرلمان جاء بسبب سخط الشارع السياسى على الحزب الوطنى (الحاكم) ، وأن ماحققوه من نتيجة فعلية فى انتخابات المحامين لا يتجاوز ١٠ أعضاء.

وأكد د. رفعت السعيد " على أن " الإخوان المسلمون " نجحوا فى إنتخابات المحامين ، بسبب انقسام مرشحي القوى الوطنية.

وأشار " أحمد صالح " إلى تردى أحوال الموظفين والعمال .. " الذين يسددون الضرائب من إجمالى دخولهم ، وليس من الصافى " ، فى نفس الوقت الذى تعفى فيه الشقق المفروشة من .. من الضرائب ، بالإضافة إلى توسع الحكومة فى الإعفاءات لكبار المستثمرين ورجال الأعمال. وأكد محمد بشت على خطورة خطة الحكومة التى تهدف إلى خصخصة التعليم والصحة بينما وصف " البدرى فرغلى " الاقتصاد المصرى بأنه .. " يتجه نحو الهاوية ، وأن هناك ١٥ مليار دولار فرقاً بين التصدير والاستيراد .. وهذا الأخير توسعت فيه الدولة . وقال إن هذا الوضع لا ينفع معه إصلاح . وطالب بالاعتراف بهزيمة الطبقة الشعبية ، وعلى رأسها العمال وضحايا بيع القطاع العام ..

وقال عبد الرحمن خير " إن العقود الموقته التى تفرضها المصانع والحكومة على



زهدى الشامى



عبد الفتى زيدان

انتخابات نقابة المحامين ، عندما طرحوا أنفسهم سياسياً ودينياً.

وقال " محمد بشت " إن تصاعد تيار الإخوان أصبح حقيقة يتبغى ملاحظتها ، ومواجهتها . وأضاف " أسامة شمس الدين " الإخوان جماعة سياسية ولا بد من التعامل معهم على هذا الأساس ، وليس كجماعة دينية . بينما أكد " البدرى فرغلى " أن الإخوان حصلوا فى انتخابات مجلس الشعب (١٧ عضواً) وهو أقل عدد حصلوا عليه منذ انتخابات ١٩٨٤ ، حتى الآن .. وقال إنه عندما تضعف الحكومة وأحزاب المعارضة ، يقوى الإخوان المسلمون .. " إنهم أكثر تنظيماً ، لكن نحن لن نبالغ فى تأثيرهم فى الشارع السياسى " . وانضم عبد الرحمن خير ، لوجهة نظر " البدرى " ، وأكد أن .. " الإخوان وهم كبير .. ويعتمدون على الزعيق " ، وأشار إلى أن الحزب الوطنى هو الذى دفع بالإخوان إلى مجلس الشعب.

من جانبه حذر د. شريف حتاتة " من زحف الإخوان خطوة خطوة نحو السلطة . وقال: أنا لا أستبعد أن تأتى مرحلة تتحالف فيها الحكومة مع الإخوان ، خاصة عندما تواجه بكم من المشاكل الداخلية ولفت الانتباه إلى أن الإخوان لديهم استعداد لثل هذا التحالف ، وأن الأمريكين سيباركون ذلك . وطالب أحمد سيد حسن باعداد ورقة منفصلة عن كل قضية ، بما فيها قضية الإخوان ، حتى يمكن التعامل معها وفقاً لخطة عمل حقيقية.

وقال أشرف أيوب إن البرنامج الاقتصادى لكل من الحكومة والإخوان ، لا يعارض أحدهما الآخر .. ومصالحهما واحدة . وخلافهما الوحيد على كرسى الحكم . وأضاف ماهر بيومى ، أن " التيار



محمود حامد
الأمن مشرول



فريدة النقاش
الهديل الديمقراطي



علي زهران
منع ١٠ آلاف ناخب من التصويت



د. شريف حناته
مخالف الاخران والسلطة

العمال ، هي شكل من أشكال العبودية الحديثة .. وقال إن العمال ليس لهم الحق في الإجازات المرضية أو الاعتيادية ، ومعرضون للطرده في أى وقت ، وفقاً لهذه العقود . وحذر "عريان نصيف" من نمو الاحتكارات في مصر ، وهو ما أدى خلال الفترة الماضية إلى أزمات في السكر والأرز والألبان والأسمت . وطالب بالاهتمام بقضية الزراعة .. لأنها تعنى الغذاء ، والاستهلاك ، والتصدير". وقال إن التردى في هذا القطاع ، جاء بسبب تخلى الدولة عن الفلاحين.

وأثارت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ، خلافات بين أعضاء اللجنة المركزية ، حيث أكد " د. زهدى الشامى" على أن الإشراف القضائى كان خطوة للأمام ، وأطلق "خالد حريب" وصف " أم الممارك" على الانتخابات الأخيرة ، وتساءل كيف يطالب حزب التجمع بتداول السلطة مع النظام الحاكم . فى الوقت الذى لم تضم قائمته الانتخابية سوى ٥٠ مرشحاً فقط . الأمر الذى يضعنا أمام مسئولية فى إعداد الكادر السياسى ، وتأهيله ، تمهيدا لخوض الانتخابات النيابية بشكل عام . أما عن حصاد انتخابات ٢٠٠٠ ، فقد خرج حزب حسرا ، وذلك بفقده دعم (الممولة وحنا) وكسب دائرة جديدة فى سوهاج . وهذا يفرض تنشيط دورات لتتشف لتشتت بقاء العضوية الجديدة ، وتنمية مهارات الكوادر الحاية.

وقال "د. شريف حناته" إننا فى مرحلة تنسم بالخطورة ، والصعوبة على المستوى الاقتصادى (والعربى) ، وأن النشور سوف يزداد خلال الفترة القادمة ، وعلى الحزب أن يكون مستعداً للتعامل مع المستجدات ، وأن وجود ٦ نواب فى البرلمان لا يكفى

★ البدرى فرغلى : الاقتصاد المصرى يسير نحو الهاوية .. والفرق بين التصدير والاستيراد بلغ خمسة عشر مليار جنيه لصالح الاستيراد !

★ ماهر بيومى : وجود التيار المتاسلم نفى للثقافة والفن



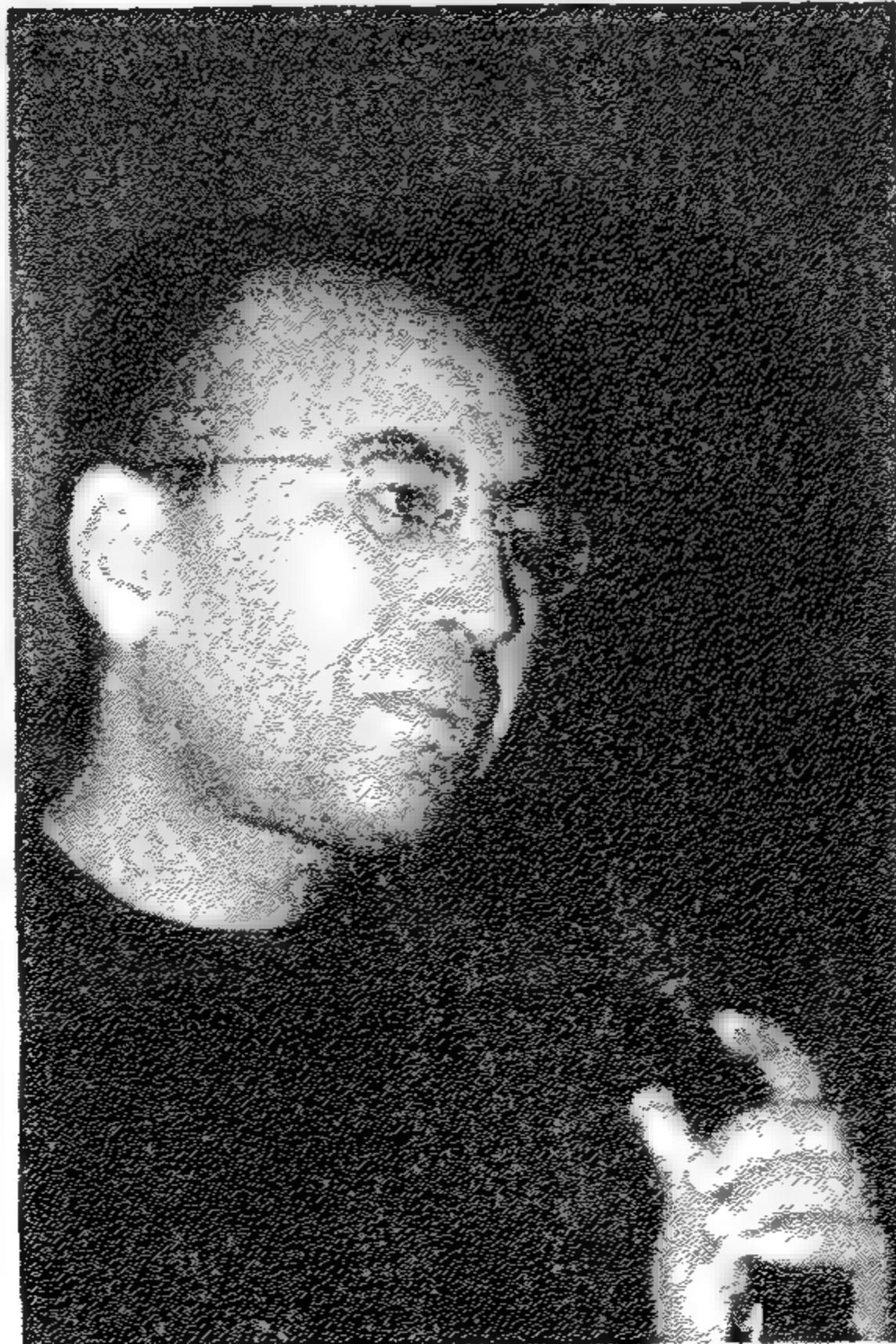
د. سير نياض أمين الحزب بالقاهرة يسلم خالد معبى الدين هدية الحزب بالقاهرة

.. وفى حين أكد "أبو ضيف مبارك" أن "القضاء عندنا فى طهطا كان نزيهاً جداً ، والشرطة كانت محايدة تماماً ، قال " ثروت سرور" إن " عملية الانتخابات عملية مغشوشة ". وأكد على احترام القضاء ، لكنه أضاف أنه .. " حتى رجال الدين معرضين للخطأ". إلا أن "مصطفى رمضان" حرص على الإشارة إلى أن " القضاء هو الحصن الوحيد الباقي للمجتمع المصرى".

وحمل "محمود حامد" أجهزة الأمن مسؤولية ما جرى فى الانتخابات الأخيرة ، وقال إن الدور الحاكم لهذه العملية سيكون لـ " الأمن" ، وإذا لم ترفع وزارة الداخلية يدها عن الانتخابات ، فإن هذه الانتخابات سوف تستمر " غير نظيفة" وأوضح أن جهاز الإعلام (التلفزيون) يعمل لصالح الحزب الوطنى ، بينما بقية الأحزاب غير موجودة . وأضاف "على زهران" أن رجال الأمن منعوا حوالى ١٠ آلاف ناخب من التصويت فى دائرته.

وقال "حسن بدوى" إن الشارع المصرى تمكن من إسقاط حزب الحكومة فى الانتخابات الأخيرة ، بسبب الإشراف القضائى فى داخل اللجان الانتخابية . وقدم "حمدي جمعه" تجربة لحوض المرشح التجمعى للانتخابات ، وهى التى أدت للفوز الكاسح للبدرى فرغلى فى بور سعيد ، وأكد على أهمية الاستعداد للانتخابات المجالس المحلية

حمدي جمعه .. تجربة بور سعيد



القادمة.

وأثارت "فريدة النقاش" قضية الطريق الثالث وقالت إن المخرج من الأزمة التى تمر بها الحياة الحزبية والسياسية ، وتجنب مخاطر التدهور الاقتصادى والاجتماعى ، يتطلب وجود " بديل ثالث" للقوى الموجودة على الساحة حالياً وهى الحزب الحاكم ، والتيار الدينى .. وأوضحت أن مهمة هذا البديل ليست سياسية فورية فحسب ، بل مهمة اجتماعية بالأساس ، وتتعلق .. " بهذا الكم الهائل من جماهير العمال ، والمضطهدين فى المصانع ، وضحايا المعاش المبكر" وطالبت بتنظيم حلقة نقاشية لدراسة هذا البديل الجديد.

تحديات جديدة أمام القيادة الفلسطينية

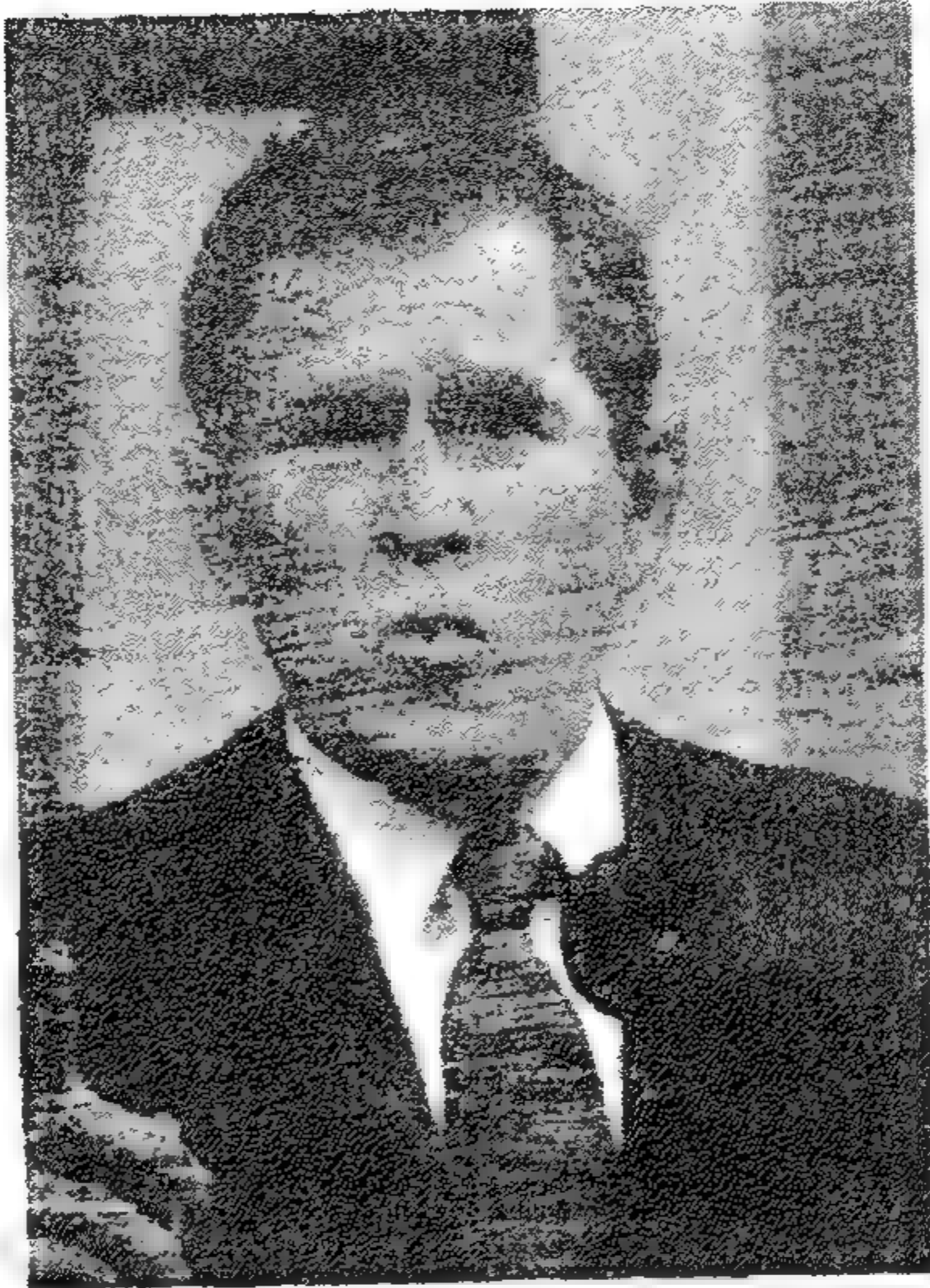
شروط بوش .. لا تختلف عن شروط شارون .. وهدفها الرئيسى التخلّص من أى إنجاز للانتفاضة وتحديد نتائج المفاوضات المقترحة سلفاً

السلطة الفلسطينية وقيادتها وأجهزتها فى جميع المجالات المذكورة سابقاً ، بما فى ذلك القيام بعمليات " عسكرية نوعية " ، وإعادة احتلال بعض مناطق السلطة بصورة مؤقتة أو دائمة . أما هدف هذه السياسة فيتمثل فى فرض الاشتراطات الأمنية الإسرائيلية " بالقوة المباشرة " أو بكلمات أخرى فرض مرجعية الأمن الإسرائيلى مجدداً على العملية التفاوضية بالقوة العسكرية ، بعد الفشل فى استدراج قبول فلسطينى رسمى لهذه الاشتراطات .

لقد نجحت الانتفاضة الفلسطينية الراهنة فى إزالة مرجعية الأمن الإسرائيلى للحل التفاوضية ، وفتحت الطريق لإستئنافها بعد إعادتها إلى مرجعيتها الأساسية مستطبة بقرارات الشرعية الدولية ، وإلى ضرورة الالتزام بها وتنفيذها ، وبما يعنى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين .

ومن هنا فإن شروط شارون ، ليست مجرد شروط أمنية بريئة لتأمين الهدوء كما يدعى ، وإنما هى شروط سياسية فى جوهرها ، تستهدف التخلّص من أى إنجاز للانتفاضة ، وتحديد نهج المفاوضات المقترحة سلفاً ، فى حدود تسوية مرحلية جديدة ، أو فرض خارطة الحل المرحلى الدائم على الشعب الفلسطينى وقيادته .

لقد حاول رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق بنيامين نتنياهو فى منتصف العام ١٩٩٦ ، أن يملئ نفس هذه الشروط على سوريا ، عندما طلب من الرئيس كلينتون فى ذلك الحين ، أن يقنع القيادة السورية بوقف العمليات العسكرية فى جنوب لبنان كشرط مسبق للتفاوض حول الجولان ، لكن نتنياهو وكذلك كلينتون فشلا فى تمرير هذه الشروط التى استندت إلى مبدأ " وقف العنف قبل بدء المفاوضات " ، واضطرت الحكومة الإسرائيلية



والسياسة والدبلوماسية والاقتصادية ، وهى - أى هذه السياسة - لا تتم بضربة واحدة فقط ، وإنما هى عملية متواصلة ، وهذا ما يميزها عن السياسة التى اتبعتها حكومة ساراك السابقة .

ومن وجهة نظر العديد من المحللين الإسرائيليين ، فإن عمليات القصف المذكورة تشكل بداية " هجوم مضاد " واضح على الانتفاضة الفلسطينية ، وعلى رئيس السلطة الوطنية وعلى الأجهزة القريبية منه ، وتستهدف توجيه رسالة سياسية مفادها أن لاحتصانة لأحد مهما كان !

إن مغزى هذه السياسة الإسرائيلية ، والتأييد الذى حصلت عليه من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة ، أنها تنطوى على تعديلات استراتيجية فى أسلوب التعامل مع

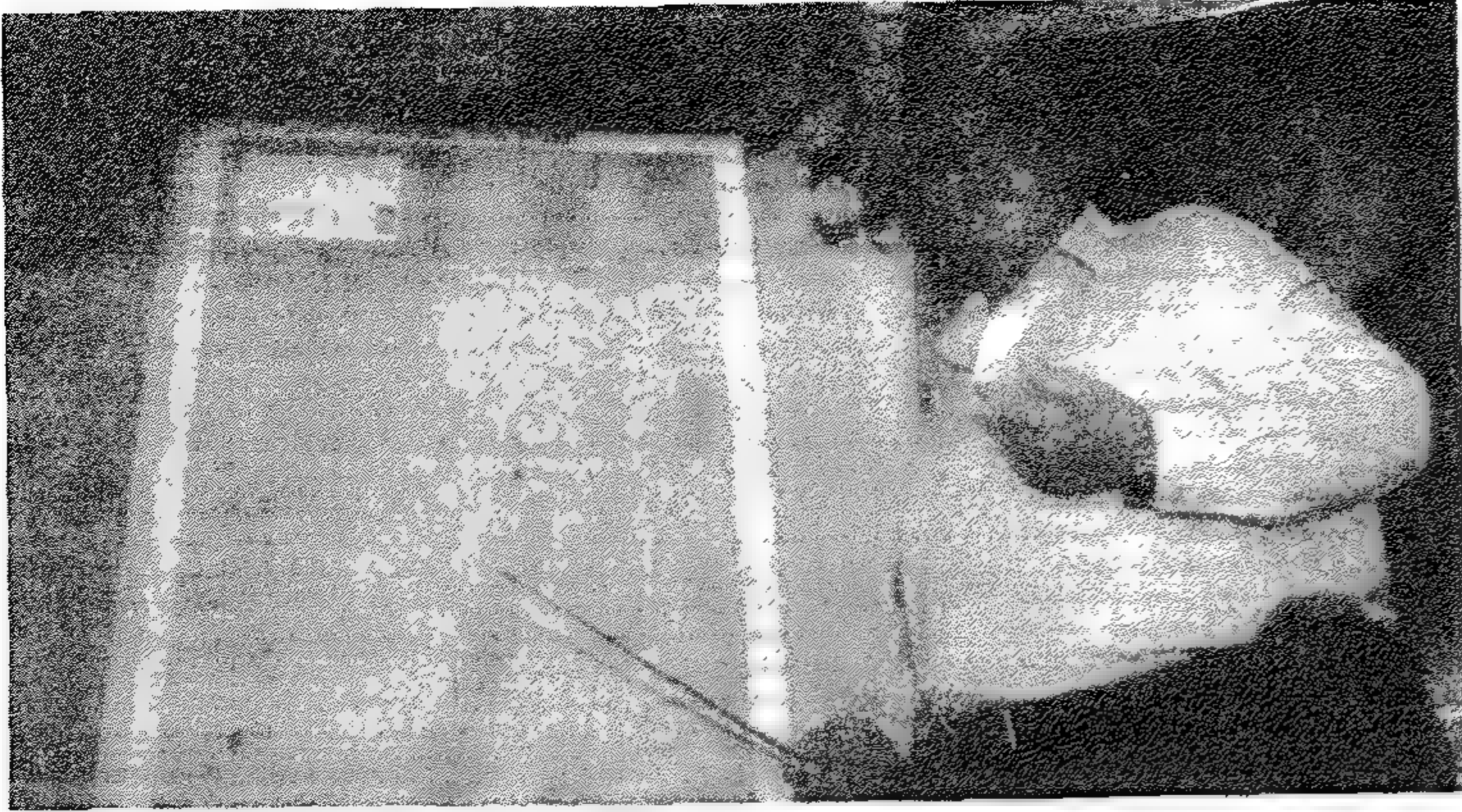
حدد الرئيس الأمريكى جورج بوش فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠١ ، الخطوط العامة لسياسته فى المنطقة بأربعة شروط لتحقيق الهدوء ، تتمثل فى إعلان الرئيس عرفات بلفة واضحة إدانته للإرهاب ، واعتقال متفدى العمليات ، ووقف التحريض ، وعودة التنسيق الأمنى مع إسرائيل . وربط بشكل غير مباشر دعوة الرئيس عرفات إلى البيت الأبيض بتنفيذ هذه الشروط .

أما بالنسبة لسياسة التوسع الاحتلالى والحصار والإغلاق والعقوبات الجماعية والقصف ، التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى ، فلم يتطرق إليها الرئيس الأمريكى ، باعتبارها ليست عنفاً وإنما تأتى ضمن سياسة " الدفاع عن النفس " التى تمارسها إسرائيل والتى يترتب عليها التحلى " بضبط النفس " فقط لا غير ، وفى هذا السياق بالتحديد جاءت الانتقادات الدبلوماسية التى وجهها الناطق الرسمى الأمريكى باوتشر فيما بعد لسياسة الاغتيالات والتوسع الاستيطانى الإسرائيلية . ولما فى حاجة للتذكير ، بأن شروط بوش الأربعة المذكورة ، هى نفس شروط شارون التى طالب الجانب الفلسطينى بتنفيذها ، قبل البدء بأية مفاوضات ، تلك المفاوضات التى حدد نتائجها سلفاً باتفاق مرحلى جديد طويل الأمد .

ومن الجدير الإشارة ، إلى أن إعلان بوش لشروطه الأربعة جاء كخطوة ثانية بعد استخدام الفيتو فى مجلس الأمن ضد الحماية الدولية للشعب الفلسطينى وبعد يوم واحد من انتهاء القمة العربية ، وبعد ساعات من عمليات القصف الإسرائيلى التى استهدفت مواقع " للقوة ١٧ " ، أو الحرس الرئاسى الفلسطينى ، على حد تعبير شارون الذى أكد أيضاً بأن عمليات القصف ، تأتى فى إطار سياسة شاملة فى مختلف المجالات العسكرية

رسالة القدس

حنّا عميرة



شارون بشرح على الخريطة خطته

إن ما يسعى إليه شارون وهذا هو الخطر المباشر حالياً ، هو وضع القيادة الفلسطينية أمام خيارات صعبة ، وتحت ضغوط سياسية وعسكرية واقتصادية ودولية هائلة ، واستدراجها إلى مواجهة شاملة يحدها توقيتها وأدواتها وشروطها وفق أهوائه وقوانينه ، وعلى أمل أن ينجح في استنساخ " نموذج معقل ومحسن" لتجربته المريرة في غزو لبنان ، لقد وعد رئيس وزراء إسرائيل مناحم بييجين قبل عشرين عاماً ، بأن يؤدي غزو لبنان وتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإخراج قياداتها من الأراضي اللبنانية ، إلى أربعين سنة من السلام ، لكن الجيش الإسرائيلي اضطر للقتال عشرين سنة إضافية ومن ثم الانسحاب دون قيد أو شرط ، وهذا ما يجب أن يتذكره شارون جيداً ، ولهذا أيضاً يتوجب علينا سد جميع الثغرات التي قد ينفذ منها ، واستخدام أكبر قدر من الحكمة السياسية والشجاعة لمحاصرته وتضييق هامش المناورة أمامه .

وإذا كانت خطة شارون تقتضي بصورة أساسية الفصل ما بين الانتفاضة - أو أعمال العنف من وجهة نظره - وما بين المفاوضات ، واستخدام القوة العسكرية لفرض اشتراطات الأمن الإسرائيلي التوسعي ، كمرجعية لها ، فإن الرد عليه يكون بتأكيد التلازم بين الانتفاضة والمفاوضات والتكامل بين مضمونيهما باعتبارهما أداتين لتنفيذ برنامج واحد يقوم على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، وذلك ضمن تحرك سياسي مباشر وخطة نضالية طويلة النفس لتحقيق هدفى الاستقلال والعودة . ولذلك فإن على المعارضين للمفاوضات من حيث المبدأ أن يعيدوا النظر بمواقفهم . أما بالنسبة للذين يمارسون الضغوط على القيادة الفلسطينية للقبول بشروط شارون فعليهم التراجع نهائياً عن هذه المواقف

يائسة من حكومة مرتبكة ويائسة لقلب الأمور رأساً على عقب ، ولفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني ولتحديد نتائج المفاوضات سلفاً ، والعودة بها إلى قيود الأمن الإسرائيلي ولما يسمى بالحل المرحلي الدائم الذي تجاوزته الانتفاضة .

لهذا يكون من الطبيعي مواجهة شروط شارون والنضال من أجل إسقاطها ، وهذه عملية لا تتم بضربة واحدة ، وإنما تتطلب حكمة سياسية كبيرة في المركز منها ، عدم إعطائه أية مبررات قد يستخدمها غطاء لتنفيذ مخططاته ، ولإطلاق آتية العسكرية العدوانية ضد شعب سلاحه الأساسي قوة إرادته وعزمته على مواصلة النضال وعلى تضامن أشقائه وأصدقائه في الدول العربية والعالم لدعم نضاله . كما تتطلب هذه العملية تعزيزاً ديمقراطياً للجهة الداخلية ، وتعميقاً للامتداد والمشاركة الشعبية في الانتفاضة ، واختياراً للأشكال النضالية التي تؤمن ذلك ، وعدم اللعب بالملعب الإسرائيلي بتحويل هذه الانتفاضة إلى مواجهة سريعة يكون التفوق فيها لمن يملك أسلحة أكثر وجيشاً أكبر .

**لا بد من التلازم
بين الانتفاضة
والمفاوضات
والتكامل بينهما
باعتبارهما أداتين
لتحقيق طموحات الشعب
الفلسطيني المشروعة**

في فرنى نتمناه وباراك للتفاوض مع سوريا وأن تتراجع عن شروطها ..

وحسب السوابق التاريخية في هذا المجال ، فإن ظاهرة وقف الأعمال العدائية دون قيد أو شرط تمهيداً لبدء المفاوضات ، هي ظاهرة نادرة وغير مسبقة ، إلا في حالة استسلام أحد الأطراف وخضوعه الكامل لإملاءات الطرف المنتصر . وهكذا فإنه خلال الفترة ، منذ الحرب العالمية الأولى وحتى العام ١٩٨٠ ، فإن خمس معاهدات سلام فقط من بين ٣٨ معاهدة سلام ، جرى التوصل إليها بعد وقف العمليات العسكرية . ومعظم هذه المعاهدات الخمس قد تمت بعد استسلام أحد طرفي النزاع ، مثل ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية ، وهذا الأمر لا ينطبق على حالة الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط .

لقد حاولت إسرائيل خلال الـ ٣٤ سنة الماضية ، أي منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في حزيران ١٩٦٧ ، أن تفرض من طرف واحد شروطها للتسوية على الشعب الفلسطيني ، واستخدمت من أجل ذلك جميع أدواتها العسكرية والاستخبارية ومختلف أشكال القمع ، لكنها فشلت في فرض هذه الشروط ، ويأتى الآن شارون كرئيس للوزراء في إسرائيل ليطالب القيادة الفلسطينية ، بتنفيذ اشتراطات عاجز هو وأسلافه من رؤساء الوزراء السابقين عن تنفيذها بالقوة ! وهذا أمر غير ممكن ، ويستهدف خلق سابقة جديدة وغير معروفة في حالات حل النزاعات .

وحتى عندما تتوصل الأطراف المتنازعة إلى اتفاق لوقف إطلاق النار فإنها تفعل ذلك عادة في حال توفر شرطين أساسيين ، الأول تحديد الأهداف السياسية من وراء هذا الاتفاق ، والثاني وجود ضمانات بتنفيذه من طرف ثالث أو أكثر ، وبدون توفر هذين الشرطين فإنه من الصعب جداً أو حتى من المستحيل ، أن يصمد مثل هذا الاتفاق طويلاً .

وبالتالى وبكلمات بسيطة ومباشرة تؤكدنا جميع الشواهد التاريخية ، ويؤكدنا أيضاً نضال الشعب الفلسطيني المتواصل والذي يتجسد الآن بانتفاضته الشعبية الباسلة ، فإن رفض إسرائيل الالتزام بالأهداف السياسية لعملية السلام ممثلة بقرارات الشرعية الدولية ، ورفضها أيضاً لمبدأ المشاركة الدولية في حل النزاع ، يعتبران السببين الرئيسيين اللذين يحولان دون التوصل إلى اتفاق ينهى حالة النزاع والمواجهة ، ويؤسسان لحالة جديدة من السلام والاستقرار .

إن مبدأ شارون وشروطه القائمة على وقف العنف كشرط للمفاوضات " هي محاولة

الييمين الإسرائيلي يبدأ .. «الشغل»

ومن هنا، فإنه سمح لوزير دفاعه أن يحتل بعض المواقع في قطاع غزة الفلسطيني (١٧ أبريل / نيسان) ولكنه لم يتردد في إعطاء الأوامر بالانسحاب الفوري حالما أبدى الأمريكيين امتعاضهم من العملية. وليس صحيحاً أن الإدارة الأمريكية ضغطت عليه بشئ فهو، بمجرد شعوره أن الحلفاء في واشنطن غير راضين، ومن دون أي نقاش أو جمل معهم، ومن دون أن يحاول إقناعهم بهذا الاحتلال طوى ذيله وأمر بالانسحاب. وكان هذا أول اختبار له في رئاسة الحكومة.

في الصحافة الإسرائيلية ولدى أوساط المعارضة وحتى في صفوف ائتلافه الحكومي، وكذلك في وسائل الاعلام الغربية، قالوا إن شارون سقط في الاختبار الأول. وأثبت أنه لم يتغير. وأنه ما زال ذلك الجنرال المغامر المتغطرس. واتهموه في إسرائيل بالتضحية بجيشه من أجل إرضاء الأمريكيين (كان قائد قواته في قطاع غزة قد أعلن أنه عمل حسابه على البقاء في المناطق المحتلة الجديدة لعدة أسابيع وربما لعدة أشهر). (فصدر البيان الأمريكي الحاد ضد هذا الاحتلال. فترجع شارون وزعم أنه كان قد قرر في الصباح (أي بعد ساعات قليلة من الاحتلال) أن ينسحب. وأن ما قاله العقيد قائد القوات في غزة هو عبارة عن زلة لسان مؤسفة. الأمر الذي اعتبره الجيش إساءة مباشرة له. فمشل هذه العملية كانت مخططة بدقة. ولا يعقل أن يكون قائدها جاهلاً بالجدول الزمني الدقيق لهذه العملية).

لكن الأهم من ذلك، هو أن شارون نجح في إفسهام الأمريكيين، بأنه لا يريد أية مواجهة معهم. وفي حال يشعر إنهم غير راضين عن تصرف له، فإنه سيأخذ موقفهم بالاعتبار، على عكس ما كان يقوله في الماضي بأن «إسرائيل دولة مستقلة» وأن «على الأمريكيين أن يدركوا مصالحهم في المنطقة، ومصالحهم أن يروا مصالحهم بشكل متبادل مع إسرائيل».

وبهذا، يجمل شارون صورته، لكنه في الوقت نفسه يحمل الأمريكيين مسؤولية أكبر

كثير من العرب تمنوا أن ينتصر شارون لعله يدمر كل شئ، فيعود الغرب إلى موقف الهجوم على إسرائيل والتعاطف مع الفلسطينيين. وشارون فنان، فعلاً، في التدمير. ولكن، هل هذا هو كل شئ؟ وهل يشعر أولئك الأخوة العرب بالارتياح اليوم إزاء سياسته؟ وما هي حقيقة ما يفعله شارون، على الأرض؟

* * *

القادة العرب وحتى الرئيس الأمريكي جورج بوش، وبقية قادة الغرب.

ثم وضع شارون نصب عينيه هدفاً أساسياً، الوصول إلى البيت الأبيض باحترام. فنفذ وعده للجمهور بإقامة حكومة الوحدة، وظهر أمام العالم رئيساً للحكومة، ربعها من وزراء سابقه باراك، ووزير خارجيتها شمعون بيريز، حامل جائزة نوبل للسلام، ووزير دفاعها بنيامين بن إليعازر من حزب العمل. وبذلك فتح الطريق على مصراعيه إلى الغرب، وعندما زار واشنطن، التزم بتبصحة خبرائه فلم يقدم لائحة طلبات، حتى لا بغضب إدارة بوش. لا بل طرح نفسه كجزء من مخطط الإدارة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، ويصم بالإيهام على قبول سياستها بوضع قضية العراق ثم إيران على رأس سلم الاهتمام.

وهكذا كان ذلك بمثابة بداية شهر عسل بينه وبين الأمريكيين، الذين تحفظوا على شخصيته خلال ثلاثين سنة خلت، واعتبروه شخصية غير مرغوب فيها، وبادلهم من طرفه هذه المشاعر لكن أحد همومه الأساسية اليوم، الحفاظ على حلاوة هذا العسل باعتباره كثرًا يضمن به الفوز القادم في الانتخابات والنجاح في منصبه كرئيس حكومة وتغيير صورته في التاريخ.

رسالة حيفا

تظير مجلى

على الرغم من مرور شهرين فقط على حكومة الوحدة القومية الإسرائيلية بزعامة رئيس الليكود، آرئيل شارون، وهي فترة قصيرة جداً في عمر الحكومات، فإن ممارستها الأولية تدل على اتجاهاتها الأساسية للمستقبل. لا نقول إن هذه هي سياستها بشكل نهائي ولا نقول أن هذه السياسة غير قابلة للتغيير، فما زال هناك وقت حتى نتوصل إلى استنتاجات نهائية بشأنها، ولكن ما تم من هذه السياسة والممارسات حتى الآن، يعطى فكرة أولية لابد من قراءتها وإمعان النظر فيها والاستعداد، عربياً وفلسطينياً على الأقل لمواجهتها.

لقد أدرك شارون، منذ اللحظة الأولى لبداية انهيار حكومة سابقه إيهود باراك، أنه لكي يفوز بالحكم يحتاج إلى تغيير صورته المعروفة محلياً وعالمياً. فهو في نظر الإسرائيليين جنرال مغامر، يهدد بالتدهور نحو الحرب. وفي نظر العالم، هو صاحب التاريخ الدسوى، الشبح بالجرائم والمذابح، وفي نظر الطرفين هو قائد فردي لا يتردد في الدوس على القوانين والنظام والاتفاقيات.

لهذا، حاول الظهور بشخصية أخرى. فنحدث عن «السلام الأمن» ووعد التنازل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات ووضع في رأس سلم اهتمامه إقامة حكومة وحدة قومية مع حزب العمل، والوحدة هي السحر الذي يجذب الجمهور الإسرائيلي كالمغناطيس. وحتى قبل الانتخابات، بعث نجله وأمين سره، عومري شارون، لمقابلة أحد مساعدي عرفات. وفاز على باراك فوزاً ساحقاً (بفارق ٢٥ نقطة بالمائة)، فكان ذلك في نظر الغرب تصويجا مقنعا له كقائد شرعي للديمقراطية الإسرائيلية. فانهالت عليه برقيات التهنية من كل حذب وصوب، بدءاً بالرئيس عرفات وغيره من

تجاه موقفهم من الأحداث . فهم الآن يشاركون إسرائيل في عملياتها . فالعملية التي يعترضون عليها لن تتم ، وكل عملية يقوم بها شارون هي في إطار الموافقة الأمريكية ، وهم ما كانوا في حاجة إلى مثل هذه الصفة الآن ، لذلك سجلوا نقطة ضده ، لكنه سيرسل وزير خارجيته بيرس إلى واشنطن ، هذا الشهر ، ليصلح ذات البين وينتهي الخلاف .

وكما يبدو فإن هذا السيناريو سيتكرر سجالا ، عدة مرات ، لأن شارون ببساطة لا يستطيع أن يخرج من جلده وليس من السهل عليه أن يظل يحارب نفسه بنفسه لفترة طويلة ، ولا بد أن ينفجر ذلك الغول من داخله ، مهما يفلح في كتمه .

بيد أن مشكلة شارون الحقيقية ، أو مشكلتنا مع شارون وحكمه ، لا تكمن في هذه الساحة فهنا المعركة محسومة لصالحه ، حتى لو خرج عن طوره ، لأن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية علاقات تحالف استراتيجي وتوجه نحو الحلف العسكري . وعندما يخرج زعيم إسرائيلي عن الصف ، فإنه يعرف حدود انفلاته ، كما تعرف الإدارة الأمريكية حدود الضغط عليه . وقد تتسع المسافة ما بين الطرفين أو تضيق ، ولكن فقط في إطار السقفين المعروفين ، الشابتين أيا كانت الحكومة .

أما مشكلته الحقيقية ، فهي تكمن فيما يجري على أرض الميدان ، إن أخطر ما في شارون وسياسته ، هو نظرية الاستيطان التي ينتهي إليها ويقف على رأس الحزب من أجل دفعها إلى الأمام . فهو كان أول من فتح مزارب خزينة الدولة على مصراعيه ، أمام الاستيطان ، عندما كان وزيرا للإسكان في بداية حياته السياسية سنة ١٩٧٧ . وهو صاحب عدة مشاريع استيطانية تجعله بطلا قوميا في صفوف المستوطنين المستعمرين . واليوم يعود إلى هذه السياسة ، وإن بزيد من الخبث والسرية . فقد دبت الحياة في عدد من المشاريع التي كانت قد جمدت خلال فترة حكم باراك . ويفعل ذلك وفق خارطة الحل النهائي المرسومة في رأسه ، بهدف واضح هو : جعل الاستيطان أمرا واقعا وأبديا لتهويد الأرض الفلسطينية يركز نشاطاته أولا على القدس ، والتي يستهدف مخططه فيها تعميق الاجتثاث والامتداد للمدينة الغربية (الإسرائيلية) منها مع المدينة الشرقية للقدس (التي احتلت سنة ١٩٦٧) ، بحيث لا يعود ممكنا أية حكومة من بعده أن تفكر في الانسحاب من القدس أو أجزاء منها ولا أي من ضواحيها . ويضمن هذا المخطط تلك السيطرة على حي سلوان العبري (والذي حسب شارون هو «مدينة داود» التاريخية)

وجبل صهيون (الذي يحتوي على الكثير من المقدسات المسيحية والمعالم التراثية العربية) وقسم آخر من الحي الإسلامي داخل أسوار المدينة المقدسة .

وهذا النهج نفسه يمارس في مناطق فلسطينية أخرى في الضفة الغربية ، حيث يتم تكثيف وتوسيع البناء داخل المستوطنات اليهودية ، بدعوى التجاوب مع التكاثر الطبيعي للسكان ، مع العلم بأن هناك حوالي خمسة آلاف وحدة سكنية فارغة في مستعمرات الضفة الغربية لا تجد من يشغلها .

ويختار شارون هذا الاستيطان ، الذي يعزز هذه الأيام ، بالأساس في المواقع الاستراتيجية عسكريا (على رؤوس الجبال) أو تلك المحيطة بالبلدان العربية أو تلك الواقعة على الخط الأخضر الفاصل بين إسرائيل والضفة الغربية) . فالاستيطان هو أولا قضية أمنية بالنسبة له . فإن لم تكن المستوطنة ذات مهمة عسكرية محددة ، فلتكن مجرد «سياج بشري» يفصل بين إسرائيل والضفة .

والكسر ..

والأمر الثاني الخطر ، الذي يمارسه شارون ، وتبدو معالمه واضحة خلال أول شهرين من حكمه ، هو : طريقة القمع العسكري للفلسطينيين .

لقد كانت كل حكومات إسرائيل ، منذ سنة ١٩٦٧ ، حكومات قمع واضطهاد للشعب الفلسطيني .. وحتى حكومة إيهود باراك ، التي قدمت أسخن العروض السياسية للفلسطينيين بالمقارنة مع غيرها ، قدمت في الوقت نفسه أقسى ممارسات القمع . لكن أسلوب شارون في القمع متميز . فهو يحاول تركيز عملياته على ثلاثة عناصر أساسية هي : أولا - دق الأسافين بين الشعب الفلسطيني وقيادته . فتحت ستار معاقبة المخربين ومرسلهم فقط ومحاولة منح بقية المواطنين أفضل شروط الحياة ، يرسل قواته لقمع مصادرات إطلاق النار في المدن الفلسطينية بصواريخ مدمرة . بحيث يصاب أيضا وربما بالأساس الجيران . والأمر نفسه يفعله خلال عمليات الاجتياح والاعتقالات الليلية وفرض الحصار . وهدفه من ذلك جعل الفلسطينيين يحملون بعضهم البعض مسؤولية التوتر وما ينجم عنه من آثار سلبية .

وثانيا : بث الفرع في صفوف المواطنين عموما ، والأجيال الصغيرة بشكل خاص ، فهو يخطط لمواجهة طويلة الأمد جدا جدا ويريد للأجيال الفلسطينية الطالعة أن تعيش في خوف دائم من جيشه . ويلاحظ أن من ضمن أهداف قمع الأساسية في الشهرية الأخيرين ، تهشيم المدارس بالذات ، بعض المدارس تم

احتلالها وتحويلها إلى مراكز عسكرية . وبعضها يقصف من بعيد ، خلال العطل أو بعد ساعات الدوام . الأمر الذي يعطل الدراسة أياما طويلة في فلسطين . ويضرب جهاز التعليم الفلسطيني في كل المستويات .

-ثالثا : إطلاق يد المستوطنين اليهود المستعمرين في الأراضي الفلسطينية ، فهؤلاء ، يشعرون اليوم بقوة ، لم يسبق لهم أن شعروا بها في الماضي حتى عندما كان شارون وزير دفاع . ينفذون الاعتداءات مباشرة على الفلسطينيين . يطلقون الرصاص على سياراتهم وبيوتهم . وفي الخليل يتصرف ٦٠٠ مستوطن يهودي استعماري كما تصرف البيض في روديسيا أو جنوب أفريقيا . فيسيطرون على معيشة ١٢٠ ألف فلسطيني في المدينة . وفي حوالي عشر مستعمرات في الضفة الغربية احتل المستعمرون أراضي جديدة وضموها إلى مستعمراتهم ، مستغلين الحصار وحظر التجول الذين يفرضه الاحتلال . وتم كل هذه الممارسات وسط حماية أفراد الجيش بشكل مكشوف .

عمليا ، إن شارون يطور دينامية الاحتلال بكل ما تحمله من ممارسات تشويه وتدمير لحياة الشعب الفلسطيني وثقافته وتطوره ، بحيث يقطع الأمل الذي نشأ بعد اتفاقات أوسلو بالحرية والاستقلال . ويعيده إلى حقب الاحباط واليأس والاكتئاب . ويوقف برامج قياداته السياسية والاقتصادية في التقدم وإذا كان شارون ، يحمل القيادة الفلسطينية مسئولية العمليات العسكرية ضد إسرائيل حتى لو نفذت من عناصر معارضة ، بدعوى أن هذه القيادة تستفيد مباشرة من نتائج هذه العمليات ، فإنه في الواقع يحاول جنى أكبر الفوائد لسياسته من جراء تلك العمليات . إن كان على الصعيد العالمي ، حيث يركز دعايته على اتهام القيادة الفلسطينية ، أو على الصعيد المحلي - حيث يبدو القائد الحازم الذي لا يسامح الفلسطينيين على أية عملية . ويرد بقسوة متميزة ويكسر الطابو التقليدي ، فيحتل بعض المواقع في المناطق الفلسطينية ويقترح هذه المناطق لينفذ العمليات الانتقامية كما يحلو له .

وهكذا ، فإن شارون ، مستفيدا من أجواء الوحدة داخل حكومته ومجتمعه ، ومن التفهم الغربي لسياسته يعمل على إحداث انعطاف جديد إلى الوراء في أوضاع الشعب الفلسطيني باتجاه تدمير .. في حين ينشغل العالم في قضايا السطح : استئناف أو عدم استئناف المفاوضات ، وقف العنف أو تصعيد المواجهة وغير ذلك ..



الحكومة الأردنية تتوسط لوقف العنف الإسرائيلي.. والمعارضة تدعم استمرار الانتفاضة

المجيدة.

وقد ترجمت الحكومة موقفها المشار إليه سابقا في قرار صدر بمنع تظاهرات ومسيرات تستهدف التعبير وتضامن الشعب الأردني مع شقيقه الفلسطيني، كانت أحزاب المعارضة قد دعت إليها. أما المعارضة فإنها انتقدت الحكومة على هذا القرار لكنها لم تعمل على تحديه..

هدوء نسبي

غدير أن هذا الاختلاف بين النظريتين الحكومية والشعبية حيال ما يجري في فلسطين لم يؤد إلى صدام من أي نوع بين الطرفين على غرار ما حدث في بدايات الانتفاضة في أواخر العام الماضي حين سقط قتيل في إحدى التظاهرات الشعبية المؤيدة للانتفاضة، ولم تحدث اعتداءات تذكر على الدبلوماسيين أو السياح الإسرائيليين في البلاد. وربما كان السبب في ذلك اتضاح الطبيعة طويلة النفس للانتفاضة المستمرة بقوة منذ اندلاعها في أواخر شهر سبتمبر من العام الماضي، وربما كان ذلك بسبب موسم المزارع الانتخابية التي تخوضها النقابات المهنية، ففي شهر مارس الماضي جرت انتخابات نقابة المحامين التي فاز التيار الإسلامي فيها

حدث في شهر نوفمبر من العام الماضي، أو قتل لسباح إسرائيلي أو غربيين كما حدث أكثر من مرة في السنوات السابقة أو أي شكل آخر قد يراه البعض مناسبا للرد على الهجمة الإسرائيلية المستخدمة ضد أشقائهم في فلسطين.

أما الشارع الأردني فهو ينظر إلى ما يجري بعين السخط على إسرائيل وقوتها المفرطة من جهة، ومن الجهة الثانية إلى المواقف المائنة للحكومات العربية مما يجري في فلسطين. فهذه الحكومات تتردد في دعم الانتفاضة ماديا، وذلك على الرغم من أن قراراً اتخذ بذلك في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان في شهر مارس الماضي. كما أن هذه الحكومات تلتزم الصمت حيال ما يجري من حرب عدوانية تشنها إسرائيل بأسلحتها المدمرة ضد الفلسطينيين، وهو يستثمر كل مناسبة للتعبير عن هذا السخط سواء من خلال المسيرات أو المظاهرات أو الاجتماعات أو الندوات أو المهرجانات الخطابية الداعية إلى التضامن مع شعب فلسطين في انتفاضه

بعد سبعة أشهر على اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية، ما زال الشارع الأردني يرمعه الحكومة الأردنية يراقبان في حذر ما يجري هناك على الضفة الأخرى من نهر الأردن، تلك التي كانت يوما جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية.

لكن كلا من الحكومة، والمعارضة التي تمثل ثقلا كبيرا في الشارع السياسي الأردني، ينظر إلى الضفة الغربية للنهر بعين مختلفة عن الآخر، فالحكومة تنظر بعين السخط على الممارسات الإسرائيلية الوحشية، وبعين الحذر على الشارع الأردني المتفاعل بحرارة، مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، بما يمكن أن يجريه على البلاد استمرار الانتفاضة الفلسطينية وانحدار الاجرام على فعاليات الانتفاضة من جانب حكومة أريئيل شارون اليمينية المتطرفة. بذلك كله فإن الحكومة تريد التهذئة لأنها تدرك تماما أن استمرار الانتفاضة في فلسطين وما تجاهاها به إسرائيل من عنف وحشي، إنما يلهب مشاعر الأردنيين، ويخلق حالة من لسخط العام على الممارسات الإسرائيلية مع ما يعنيه ذلك من احتمالات انتقال العنف إلى الشارع الأردني، وهو قد يأتي في صورة محاولات اغتيال لدبلوماسيين إسرائيليين كما

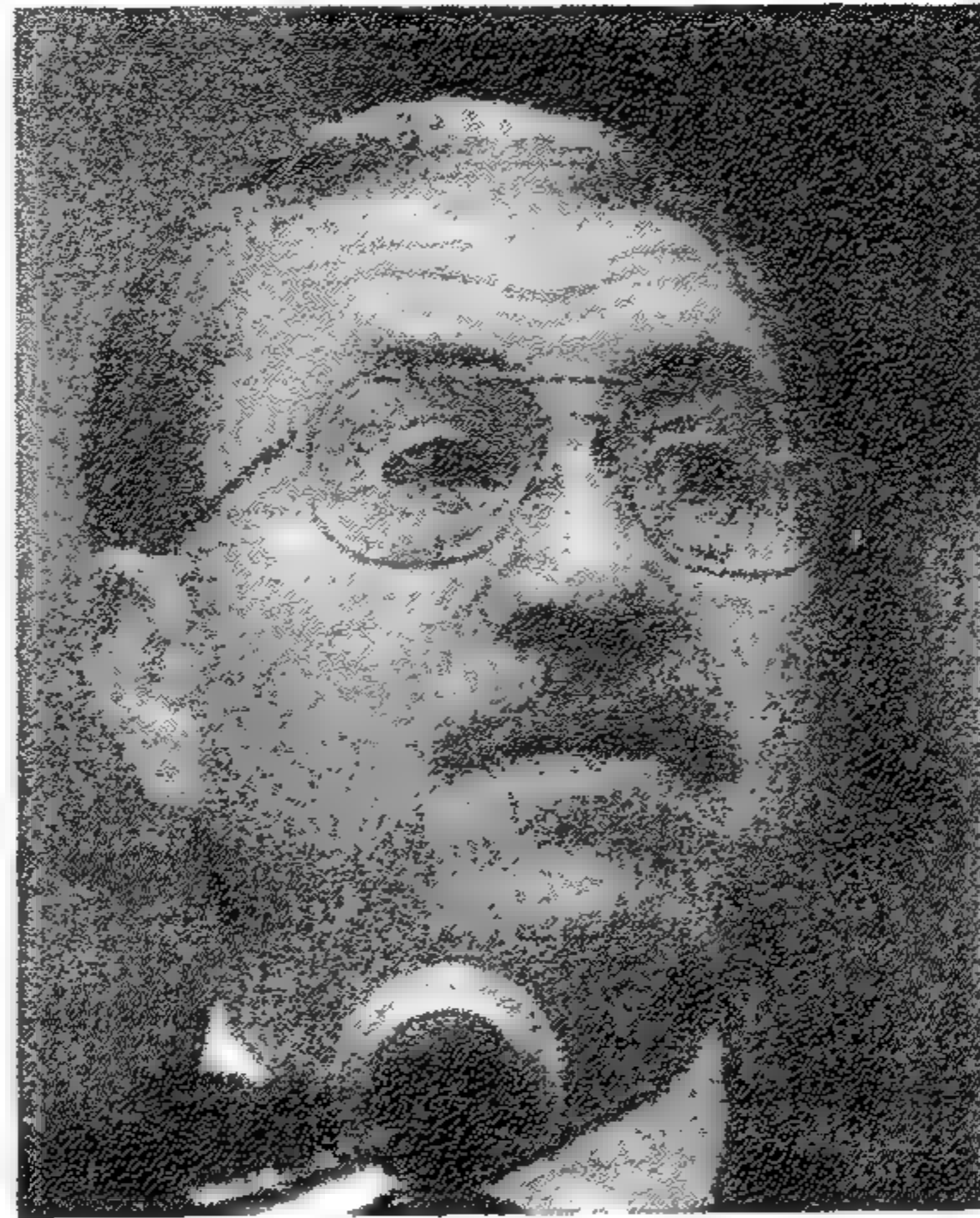
صلاح يوسف

بأغلبية المقاعد لأول مرة، ومنصب النقيب للمرة الثانية في سابقة لم تحدث منذ تأسيس النقابة في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي. والاستعدادات جارية لانتخاب نقيب لأعضاء التي تنافس فيها قائمتان واحدة للإسلاميين والثانية لليساريين والقوميين، والإعداد يجري لانتخابات الشعب الهندسية في نقابة المهندسين عبر قائمتين إسلامية ويسارية وقومية مشتركة، في حين يحندم التنافس استعدادا لانتخابات رابطة الكتاب الأردنيين، التي ما زالت تحت سيطرة القوى القومية واليسارية والتي تنافس فيما بينها للفوز فيها. وقد أصبح معروفا أن القوى الإسلامية والقوى اليسارية والقومية التي تنسق فيما بينها العمل السياسي اليومي من خلال لجنة خاصة بهذه المهمة، تعود هو نفسها إلى التنافس فيما بينها في الانتخابات النقابية. كما أصبح معروفا أن الاتحاد العام للنقابات المهنية هي الهيئة التي تحتضن أنشطة أحزاب المعارضة، وفيها يتم التنسيق بين مراقبيها المختلفة للوصول إلى صيغة إجماعية من قضية ما أو شأن ما، وأنه من خلالها يتم تنظيم المسيرات والتظاهرات والتجمعات والندوات والاعتصامات والمهرجانات بما فيها تلك التي تعلن التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية في الداخل.

وإن كانت جبهة أحزاب المعارضة قد شهدت خلال الشهرين الأخيرين هدوءا إلا من عدد من الندوات واللقاءات الجماهيرية والمهرجانات الخطابية، فإن جبهة الحكومة نشطت في اتجاه التوسط لوضع حد للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني منسقة خطواتها مع كل من مصر والفلسطينيين. وفي شهر أبريل الماضي صاغت الأردن ومصر، وهما البلدان الوحيدان في المنطقة اللذان يقسان علاقات دبلوماسية بوضع حد للعنف ضد الفلسطينيين والعودة إلى طاولة المفاوضات إنطلاقا من النقطة التي توقفت عندها في محادثات طابا التي توقفت عشية



الملك عبد الله



على أبو الراغب رئيس الوزراء

الانتخابات الإسرائيلية في فبراير الماضي، والتي مثلت أقصى نقطة يصل إليها الإسرائيليون في مجال الاعتراف بالحقوق الفلسطينية.

وقدمت بنود المبادرة لإسرائيل، لكن مصير المبادرة كان الرفض من جانب حكومة آرئيل شارون اليمينية التي أمنت في العنف المستخدم ضد الفلسطينيين، وضربت عرض الحائط بجميع المناشدات العربية والدولية بالتوقف عن ذلك.

ولكن الحكومة الأردنية لم تيسأس من إمكان لعب دور لوقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني فقامت بمبادرة أخرى بالتعاون مع مصر أيضا. ولم تكن المبادرة مختلفة جدا عن المبادرة الأولى بل كانت نسخة عنها مع بعض التعديلات الطفيفة. لكن مصيرها لم يكن أفضل من مصير

سابقتها بل ربما كان أسوأ، فقد تزامن الموعد المحدد للزيارة التي كان مقترضا أن يقوم بها إلى إسرائيل عبد الإله الخطيب وزير الخارجية الأردني لمقابلة نظيره وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز ورئيس الوزراء آرئيل شارون، مع بلوغ عدوان القوات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ذروة غير مسبوقة حين استخدم الجيش الإسرائيلي صواريخ أرض أرض ضد المخيمات والقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تزامن ذلك كله أيضا مع الغارات الجوية التي شنتها الطائرات الحربية الإسرائيلية على موقع للقوات السورية في لبنان، وهو ما رفع ذروة التوتر إلى مستوى لا مثيل له منذ سنوات.

أجواء قائمة

في هذه الظروف غير المواتية لأي نوع من التوسط جاءت زيارة وزير الخارجية الأردني إلى تل أبيب لمقابلة المسؤولين الإسرائيليين وطرح المبادرة. وقد أعلن عن إلغاء زيارة وزير الخارجية الأردني بسبب الضروب غير المواتية، غير أنه أعلن بعد ذلك عن أن الزيارة لم تلغ وأن الوساطة ما زالت قائمة، برغم أنه كان هناك ما يشبه الاجماع الشعبي على أن الوساطة محكومة بالفشل، وأن الأجواء لم تكن مشجعة على مثل هذه الوساطة.

ولكن الزيارة تمت في هذه الأجواء المتوترة التي كانت المنطقة فيها تشتعل بالنيران الإسرائيلية، وعلى أي حال فإن الوزير الأردني لم يتردد في الادلاء بتصريحات تنتقد الغارات الجوية الإسرائيلية على لبنان، وكذلك العنف المفرط الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، وذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده الوزير الأردني ونظيره الإسرائيلي. وكما يمكن أن يتوقع أكثر المتفائلين، فشلت الوساطة الأردنية الثانية التي تحركت هذه المرة أيضا باسم الحكومتين الأردنية والمصرية، تماما مثلما فشلت وساطتهما السابقة.

هل تدخل الازمة السودانية حيز التدويل



الفريق
عمر البشير

أمنية النقاش

الوقت قد حان " لتركز على السودان لمساعدته على تفهم مدى تعقد القضايا وتداخلها مما أدى إلى تفاقم الصراع في أكبر دولة أفريقية " كما أضاف " أن الرئيس بوش وشخصي ، نضع أفريقيا كأولوية ، لا لأسباب تتعلق بالأمن القومي الأمريكي ، ولكن لأنها قسرة تضم ٨٠٠ مليون نسمة ، لديهم احتياجات كبيرة ، وستعمل أمريكا على تحقيقها "!

الفراغ ، وإضاعة الوقت ، والصراع على السلطة ، واتهام أطراف المعادلة السياسية السودانية كل منها للآخر بمرقعة عقد مؤتمر الحوار الوطني للتوصل إلى أسس للمصالحة والوفاء تضمن إنهاء الحرب الأهلية وإحلال السلام ، جعل التحرك الأمريكي يتصدر ساحة العمل السياسي في السودان ، ليصبح الحديث عن تدويل الأزمة السودانية ، شائعا في الخطاب السياسي السوداني ، وفي تحليلات المعلقين المعايدين.

حكومة الانتفاضة لم تستجب لأي من مطالب معارضيها داخل التجمع الوطني الديمقراطي المعارض لتهينة الأجواء لعقد مؤتمر الحوار الوطني ، وعلى رأسها إطلاق حرية الصحافة ، وعودة التعددية الحزبية دون شروط ، وتحرير العمل النقابي والأهلي من القيود الحكومية القانونية المفروضة عليه وإطلاق سراح المعتقلين ، وإعادة المصنولين إلى الخدمة المدنية والعسكرية . الحكومة استبدلت الاستجابة لتلك المطالب بحوار علني وسري مع رئيس التجمع الوطني " محمد عثمان الميرغني " لحثه على العودة إلى الخرطوم ، في نفس الوقت الذي اعتقلت فيه قيادات التجمع في الداخل ووجهت إليهم تهمة التخاير لاتصالهم بديبلوماسيين أجانب ، ليصبح التجمع في مواجهة مأزق جديد ، بعد

الأمريكية تجاه السودان حيث تلوح باستخدام القوة والتدخل ، في نفس الوقت الذي تتخذ فيه إجراءات تتجه لتحسين العلاقات معه بعاملين ، الأول تدفق البترول في السودان الذي تلعب الشركات الأمريكية دوراً رئيسياً في التنقيب عنه وضخه وتصديره ، والثاني هو الجمود الذي أصاب المبادرات الإقليمية ، الساعية لوقف الحرب الأهلية في السودان ، وفشلها في التوصل إلى صيغ تكفل تحديد آليات لتفعيلها ، ووضعها موضع التنفيذ ، وفي مقدمتها مبادرة دول " الإيجاه " والمبادرة الليبية - المصرية المشتركة ، اللتان يجري جدل عقيم في الساحة السودانية ، سواء في دوائر الحكم أم في منابر المعارضة ، حول التنسيق بين المبادرتين ، والسعي لإيجاد منبر واحد للتفاوض ، للتوصل إلى حل سلمي شامل للمسألة السودانية ، الذي ارتضته الآن كل القوى سواء في ذلك الحكومة السودانية ، أم معارضيها ، حيث ارتضى الطرفان ، باقتراح المبادرة المشتركة ، بعقد مؤتمر للحوار الوطني يضم كل الأحزاب والقوى السياسية السودانية ، لمناقشة آليات الحل السياسي وقواعده.

الأرجح أن " الدور الأمريكي " ليس بعيدا عن هذا الجمود المخيم على مبادرات الحل السياسي ، ليس فحسب لأن الإدارة الأمريكية لم ترحب بالمبادرة المصرية - الليبية المشتركة ، ولكن أيضا لرغبة الإدارة الأمريكية الجمهورية الجديدة ، في لعب دور أكبر في القارة الأفريقية بشكل عام ، وفي السودان على وجه الخصوص وهو ما عبر عنه وزير الخارجية " كولن باول " صراحة بقوله أم

المشكلة السودانية ، أصبحت أولوية أمريكية.

تصريح لوزير الخارجية الأمريكي " كولن باول " ، جاء متزامناً مع المناقشات ، التي جرت أخيراً في الكونجرس الأمريكي ، وانتهت إلى المطالبة بالتدخل المسلح ، لفرض حل كوفندرا إلى للمشكلة السودانية بضمن حقوق الأقليات ، بحمي المعتقدات ويصون حقوق الإنسان . ويأتي التلويح بالتدخل ، في الوقت الذي يدور فيه حوار بين الإدارة الأمريكية ، والحكومة السودانية بشأن رفع العقوبات ، المفروضة على السودان ، تأجيل مناقشة مجلس الأمن لقضية رفع العقوبات ، كما أقتعت دول عدم الانحياز بتقديم طلب التأجيل ، بدعوى أن الإدارة الأمريكية مازالت ، تدرس الملف السوداني ، ويرر وزير الخارجية السوداني " د. مصطفى عثمان " موافقة السودان على المطلب الأمريكي بحرصه ، على عدم الدخول في صواجهة مع واشنطن ، خاصة أنها قد أكدت في طلبها ، حرصها على الخروج بقرار جماعي فيما يتعلق بملف السودان.

ويأتي التلويح الأمريكي بالتدخل ، في نفس الوقت الذي شهدت فيه العلاقات السودانية الأمريكية ، تطورا إجرائيا لافتا للنظر في سياق الحوار الدائر لإعادة العلاقات لدبلوماسية المقطوعة بين البلدين ، إذ اتخذ الطرفان قرارا بجعل التمثيل الدبلوماسي بينهما يقتصر الآن على مستوى القائم بالأعمال.

المراقبون للشأن السوداني ، يربطون بين مسألة " العصا والجزرة " التي تتبعها الإدارة



صادق المهدي

ازدواجية ، موقف الوسطاء من الديمقراطية ، ووصفهم بأنهم على استعداد لتأييد أي انقلاب عسكري يصادر الديمقراطية ، إن هو حمل شعارات ديمقراطية .

ومنذ وقع الخلاف بين "البشير" و"الترابي" قبل نحو عامين والتيار الإسلامي ، في المنطقة لا يكف عن المحاولة لحل الخلاف بينهما ، دفاعا عما يسمونه "المشروع الإسلامي" ، بصرف النظر عما أحدثه هذا المشروع من انقسامات فادحة في المجتمع السوداني ، أوصلت معدل الفقر في دولة يبلغ تعدادها ٣٢ مليون نسمة ، إلى ٩٠٪ ، كما أدرجت السودان في قائمة الدول الخمس والعشرين الأقل نمواً والأكثر فقراً في العالم . هذا فضلا عن افتقار حديث وفد الوساطة عن الديمقراطية ، لأية مصداقية لدى الرأي العام ، وهو يربط الدفاع عنها ، بمطالبتها بالإفراج عن "الترابي" وأنصاره ، وليس عن كل المعتقلين السياسيين .

الوضع في السودان سيبقى يراوح مكانه ، لأن الأطراف التي تملك أوراق تحريكه ، مستفيدة من إضاعة الوقت ، وتبديده ، لأنها تركز انفرادها بالسلطة والقرار ولهذا فالأرجح ، أن تبقى الأزمة السودانية ، أولوية أمريكية ، مالم تمتلك السياسة المصرية ، الإرادة السياسية اللازمة لتحريك المبادرة المصرية - الليبية المشتركة ، لكي تصبح حل المشكلة السودانية ، أولوية عربية

الوطني اليمني للإصلاح الشيخ "عبد المجيد الزنداني" في رأب الصدع بين قطبي "الإنقاذ" وحل الخلافات بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم ، وحزب المؤتمر الشعبي بقيادة "الترابي" لم يفشل وفد الوساطة ، لتعقد العلاقة التي أصبحت تحكم سير الأحداث بين "البشير" و"الترابي" فحسب ، بل أيضا لأن مهمته لم تحظ بأي دعم من الأحزاب والقوى السياسية الأخرى وبالتحديد من حزب الأمة ، حيث انتقد زعيمه "الصادق المهدي" الوفد انتقادا لاذعا ، وقال إنه حصر مهمته في إطار حزبي ضيق ، وتجاهل القضايا السودانية المهمة ، كالحرب الأهلية وآثارها المدمرة ، كما عبر عن استيائه من

عودة رئاسته إلى الداخل وانسحاب حزب الأمة منه وعردته هو أيضا ، لممارسة نشاطه في السودان .

إشارات تدويل الأزمة السودانية تتزايد ، وحكومة الإنقاذ منشغلة بتأديب غريمها ومنافسها على السلطة "حسن الترابي" واعتقاله ، بعد تأسيسه لحزب المؤتمر الوطني الشعبي ليصبح في المعارضة ، بعد أن عجزت قيادته على اقتسام السلطة مع "البشير" ، وبعد توقيع اتفاق مبادئ مع قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان د. "حسن حسانين" ، اعتبرته الحكومة خروجاً على الأجندة الوطنية ، مع أن اتفاق الترابي - حسانين ، والنقد الحكومي له والاعتقالات التي شملت "الترابي" وأنصاره كليهما حلقة في سلسلة الصراع على السلطة بين قطبي انقلاب الإنقاذ "البشير" و"الترابي" ، التي تؤكد التطورات على الساحة السودانية ، عجز الطرفين حتى الآن ، عن حسم الصراع لصالحه بشكل نهائي .

وماتفاق قرني - الترابي إلا خطوة للخروج بالصراع على السلطة من مستوى الداخل ، إلى الساحة الدولية ، بمفاصلة الترابي لواشنطن والغرب ببدء استعداداته للتخلي عن قواعده بشأن مشكلة جنوب السودان التي اعتبر خلال عقد من حكم الإنقاذ ، قواها السياسية ، وبالتحديد الحركة الشعبية ، متمردين ، وجند لهم جيشا شعبيا لمعاربتهم في المعارك الجهادية ، التي حصدت أرواح مئات الآلاف من أبناء الشعب السوداني ، لكن تغيير القناعات أمر يصغر الآن ، أمام هدف "الترابي" الوحيد : الاحتفاظ بالسلطة والانسداد بها كلما كان ذلك ممكنا .

ولأن هدف "الترابي" لا يختلف عن هدف "البشير" فكلاهما يسعى إلى احتكار السلطة لنفسه ، فقد كان متوقعا ، أن يفشل وفد الوساطة الإسلامي الذي تكون من قيادات إسلامية من السعودية والأردن وسوريا وباكستان ، برئاسة قيادة حزب التجمع



فقدان العدالة فى النظام التشريعى العراقى

محمد حسن السلامى

ومفاهيم قانونية تسهم فى تطبيق فلسفة العدالة التشريعية والإنسانية ، وتتلاءم مع تطور الفقه والدراسات القانونية المستجدة. كما هو معلوم فإن الشعب العراقى منذ أمد ليس بالقصير ، بات يريزح تحت ثقل أخطار حقيقية كثيرة تسهم فى عرقلة سير التنمية الطبيعية لحياته اليومية - دون أن نقول تطورها - ومن هذه الأخطار:

١- الحصار الاقتصادى الدولى على الشعب والذى أنهك طاقته البشرية ، بل أسهم فى تفكيك البنية الهيكلية للمجتمع ومؤسساته ، دون التفاضى عن أن كثيرا من هيئات المجتمع المدنى المستقلة قد غابت تدريجيا بعد استمرار الانقلابات العسكرية خاصة بعد انقلاب شباط ١٩٦٣ وقوز ١٩٦٨. ٢- القصف المستمر للطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية خلال عشرة أعوام خاصة أن كثيرا مايتحمل نتائج هذا القصف المدنيين البسطاء.

٣- انهيار النظام المالى للدولة العراقية ، خلال وبعد الحرب العراقية الإيرانية التى دفع ثمن كذبتها- حراسة البوابة الشرقية للوطن العربى أو الوصف العنصرى للشعب الايرانى بالفرس المجوس - الشعب العراقى خصوصا والشعب العربى عموما ، عبر ديون التسليح المليارية وانهيار نظام الأمن القومى العربى فيما بعد (فى سنة ١٩٨٣ بلغ معدل الإنفاق العسكرى ٢٨٥٩٦ مليون دولار أى بنسبة ٦٧٪ من الدخل القومى الاجمالى). كتاب : مستقبل العراق الفرص الضائعة - عبد الوهاب حميد رشيد ص ٤٩ دار المدى دمشق ١٩٩٧.

٤- استمرار هيمنة نظام الحزب

، النصوص والمواد القانونية التى تنظم وتحدد الأفعال غير المباحة وصفا لها وإدراج أركانها ، وجسامتها ، وإلى جانب ذلك ، العقوبات المناسبة مع تلك الأفعال الجرمية ، فيكون الهدف النهائى حماية المجتمع من ظاهرة الجريمة ، ثم تحقيق العدالة لصالح الضحية - التى يقع عليها فعل جرمى معين - فردا طبيعيا أم هيئة اجتماعية ذات شخصية اعتبارية ، كذلك إنصاف الجانى حسب ظروف الجريمة والتكييف القانونى لها.

ومادام الافتراض بأن الهدف الأساسى للمشرع يقوم على تحقيق العدالة والإنصاف ، بوضع الجزاءات المناسبة مع الأفعال الجرمية - كما ينص عليها القانون - التى تعيق المسيرة الطبيعية للنظام الاجتماعى وقيمه وفلسفته ، فانه يعنى بالضرورة وضع قواعد

صدام حسين



بعد أن تحققت للمشرع العراقى سنة ١٩٦٩ إمكانية استكمال إصدار قانون جديد للجزاءات (قانون العقوبات العراقى) المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ ، وعلى إثر صدوره تم إلغاء (قانون العقوبات البغدادى) الذى تم نشره فى سنة ١٩١٨ ثم تطبيقه فى ١-١-١٩١٩ من قبل المندوب السامى البريطانى آنذاك - بعد أن استكملت قواته احتلال البصرة جنوب العراق منذ سنة ١٩١٤ ، ثم بغداد سنة ١٩١٧ - علما بأن القانون قد صدر باللغة الانجليزية أصلا ، ثم جرى تعميمه على الولايات الأخرى - ولاية البصرة ، ولاية الموصل - فضلا عن ولاية بغداد بداية.

قانون العقوبات العراقى الحالى تم تقسيمه إلى أربعة أقسام أو كما سماها المشرع أربعة كتب ، فقد احتوى الكتاب الأول على المبادئ العامة للتشريع العقابى ، والتى تعارفت على أدراجها النظم القانونية العقابية عالميا فقها وتشريعا ، مثل قانونية الجريمة والعقاب ، والاختصاصات الزمنية والمكانية للقانون ، أو أركان الجريمة .. إلخ، أما الكتاب الثانى أدرج فيه مااصطلح عليه القانون (الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، من حيث مساسها بالأمن الداخلى والخارجى أو التى تقع على الهيئات النظامية للدولة ، كالمؤسسات والأجهزة الحكومية والموظفون أو العاملون فيها. فإذا انتقلنا إلى الكتاب الثالث نجد أن النص القانونى قد تناول الجرائم التى تقع على الأشخاص الطبيعيين كجرائم القتل أو الإجهاض أو القذف والسب ، كذلك الجرائم التى تقع على الأموال ، والقسم الأخير من قانون العقوبات العراقى احتوى على المخالفات التى تحصل فى الطرق العامة أو الصحة العامة ، أو الأملاك والأموال أو تلك المخالفات التى تجرى على الآداب العامة.

من الطبيعى أن يجد القانونيون أو غيرهم

الواحد بعناصره الأساسية هيكلًا وفلسفة وممارسات ونظامًا قانونيًا .

وهذا ما يتشثل بالضبط فى مظاهر متعددة وعبر مرحلة ثلاثة عقود متواصلة ، فلا تقتصر هذه المظاهر على عدم تشريع دستور دائم ، أو استمرار مجلس قيادة الثورة كأعلى هيئة تشريعية فى العراق دستورياً ، مع وجود المجلس الوطنى ، كمظهر رمزى للسلطة التشريعية ، والاستحواد المتواصل لحزب البعث على كل المنظمات أو النقابات الجماهيرية وقمة السلطة التنفيذية والتشريعية ، دون توافر إمكانية إجراء انتخابات متعددة لرئاسة الجمهورية أو السلطة التشريعية الفعلية (مجلس قيادة الثورة) كذلك استمرار الأساليب القمعية لحماية هذه البنية واستمرار تحكمها وفق أساليب تعتمد تضخيم أجهزة الأمن الداخلى باغداد الأموال الطائلة عليها ومنحها صلاحيات واسعة فى الحياة المدنية اليومية ، إلى جانب عسكرة المجتمع لخوض حروب خارجية - إيران والكويت أو داخلية مع الأكراد أو المعارضين .. إلخ ، كل ذلك يجرى فى إطار قانونى يتم تشريعه لصالح الإبقاء على هذه الأوضاع وإتمام التنفيذ وفق برنامج حزب البعث ، بيد أجهزة الشرطة والأجهزة الأمنية (الأمن الداخلى ، الأمن الخاص) ، أو ميليشيات شبه عسكرية مثل فدائى صدام أو منظمات حزبية تابعة لحزب البعث .. إلخ

٥- عدم وجود محكمة دستورية تبت فيما يعرف اصطلاحاً بتنازع القوانين ودستوريتها ، فلا تتوافر إمكانية تقديم دعوى قضائية تطعن فى دستورية قانون أو قرار رئاسى أو غيره .

وسوف نقتصر فى موضوعنا على الزاوية القانونية التى أقل ما يمكن القول فيها إن كثيراً من القرارات قد صدرت لاتهدف إلى تحقيق العدالة ، بل لحماية رموز وسياسة حزب السلطة (البعث) الذى يدير الدولة العراقية بقوانين يصفها الحقوقيون عامة بالقسوة المهينة واللاإنسانية ، مع العلم بأننا سوف لانتطرق إلى الممارسات التى تضج بوقائعها اليومية السياسية ، بخارج القانون أو خارج القضاء ، والتى كان أبرزها بشاعة عمليات قطع رؤوس نساء - دون محاكمات - فى الأحياء العامة بتهمة الدعارة ، قامت بتنفيذها ميليشيات فدائى صدام فى أواخر تشرين الثانى



كلبنتون

٢٠٠

عقوبة الإعدام

قد يجد دارس ، النظام القانونى العراقى كثيراً من الصعوبة جراء توزيع القوانين على متون وملاحق للقوانين أو تعديلات وقرارات لاتعلن رسمياً ، وفى كل عام تصدر تشريعات تمس بالأخص قانون العقوبات العراقى أو غيرها من القوانين العقابية الأخرى .

لذلك يمكن وضع قانون العقوبات العراقى فى ثلاث مجموعات تشريعية تختلف زمنياً عن بعضها .

١- قانون العقوبات العراقى المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ .

٢- قوانين التعديلات لقانون العقوبات العراقى ، والتى تم اتخاذها من قبل مجلس قيادة الثورة العراقى فى سنوات لاحقة لسنة ١٩٦٩ .

٣- القرارات الرئاسية (رئيس الجمهورية) التى تم إصدارها فى أوقات مختلفة من قبل رئاسة مجلس قيادة الثورة العراقى . ولابد من ملاحظة أن القوة القانونية للقررتين ٣ و ٢ تماثل القوة القانونية لقانون العقوبات العراقى نفسه ، لأنها تصدر من السلطة التشريعية الحالية فى العراق وهو (مجلس قيادة الثورة) .

وكما هو واضح من خلال تتبع المواد القانونية وتعديلاتها أو القرارات الرئاسية ، أن المشرع العراقى قد استساع وتوسع فى إيقاع العقوبة التى تسلب الحق فى الحياة (الإعدام) ، حيث أدرج القانون ٤٨ مادة توقع هذه العقوبة ، كذلك العقوبات البدنية القاسية المهينة التى سوف يأتى ذكرها لاحقاً . أن المشرع العراقى لم يواجهه الأمنية

والسياسية الخاصة بحزب البعث مما دفع مجلس قيادة الثورة الى تشريعات قاسية جدا لأفعال اعتبرها (جرمية) نجدها في قوانين الدول العربية الأخرى بضع سنوات من الحبس . الدافع الأساسي لتشديد العقوبة لا يكون إلا من أجل استمرار سيطرة حزب على السلطة السياسية بأجهزتها وفلسفتها ومفاهيمها ، وفرض قبول ذلك على المجتمع بحكم القانون.

الأمثلة على ذلك كثيرة ، منها المادة ٢٠٠ التي تحكم بالإعدام . تنص (المادة ٢٠٠ فقرة

أ - كل من ينتمى إلى حزب البعث العربي الاشتراكي ، إذا أخفى عن عمد ، انتماء وارتباطاته الحزبية السياسية السابقة .
ب - كل من انتمى إلى أو ينتمى إلى حزب البعث العربي الاشتراكي ، إذا ثبت أنه يرتبط أثناء التزامه الحزبي ، بأية جهة حزبية أو سياسية أخرى ، أو يعمل لحسابها أو لمصلحتها .

ج - كل من كسب إلى أية جهة حزبية أو سياسية ، شخصا له علاقة تنظيمية بحزب البعث العربي الاشتراكي ، أو كسبه إلى تلك الجهة ، بعد انتهاء علاقته بالحزب بأى شكل من الأشكال ، وهو يعلم بتلك العلاقة (

من خلال قراءة أولية للمادة ٢٠٠ من قانون العقوبات العراقي ، نجد أن عقوبة إنهاء الحياة - الإعدام - قد طالت كل انسان داخل حزب البعث الحاكم الآن في العراق ، في حالة تحقق عدم إخبار حزب البعث عن أفكاره السياسية السابقة فقرة أ - ، أما الفقرة ب - فيستفاد منها أن الركن المادي (للجريمة) هو استمرارية انتمائه إلى جهة سياسية أخرى أو حزبية . أما الركن المادي (للجريمة) في الفقرة (د) - من المادة ٢٠٠ فهو كسب عضو في حزب البعث إلى حزب آخر أو جهة سياسية أخرى في حالتي كونه مازال عضوا أو قطع صلته بحزب البعث - دون تحديد فترة الانقطاع - وتم إقناعه بالانتماء إلى حزب أو جهة سياسية أخرى ، علما بأن مرتكب (الجريمة) حسب الفقرة د - يكون شخصا ثان قد اقنع المنتسب السابق لحزب البعث بتغيير فكره السياسي ، فلا يحق للبعثي أن يقرأ كتابا الا لحزبه إلى حين الموت الطبيعي أو الإعدام !
فيما يتبين أعلاه نجد أن تلك الأفعال (الجرمية) في قانون العقوبات العراقي والتي

حدد لها عقوبة الاعدام ، في طبيعتها سياسية - " انتماء لحزب البعث " ، "عدم إخبار عن انتماء سياسي سابق" ، "كسب لجهة سياسية أخرى غير حزب البعث" . لكننا عند البحث عن تعريف القانون نفسه للجريمة من حيث طبيعتها ، نجد أن الفصل الأول من الباب الثالث قد أوضح مفهوم الجريمة السياسية في المادة ٢٠ حيث تقول « الجريمة السياسية هي الجريمة التي ترتكب بباعث سياسي أو تلح على الحقوق السياسية العامة أو الفردية ، وفيما عدا ذلك تعتبر الجريمة عادية » . وارتباطا بنفس الموضوع تحدد المادة ٢٢-١ - الحكم في الجرائم السياسية) يحل السجن المؤبد محل الاعدام عن فعل سياسي واضح الأركان).

وقد يدعو حقوقى مطلع إلى حل لهذا التنازع القانوني بتقديم دعوى قضائية إلى المحكمة الدستورية للبت بقرار من أعلى هيئة قضائية ، نقول إن النظام القضائي العراقي مازال خاليا من وجود محكمة دستورية ، وما زالت المادة ٢٠٠ تطبق باستمرار مع مخالفتها للمادة ٢٢ فقرة ١- المبينة سابقا . هل يقف التشريع العقابي في العراق عند حد حماية الحزب الذي يهيمن على الدولة العراقية منذ ١٩٤٨ قانونيا ؟

يبدو أن الهلع من من الأطراف السياسية الأخرى - أيا كانت - يدعو إلى المزيد من تشديد العقاب البدني عن أفعال يصفها القانون (بالجريمة) ، فإن المادة ٢٢٥ فقرة ١- تقول (يعاقب بالسجن المؤبد ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة من أهان بطرق العلانية رئيس الجمهورية أو من قام مقامه أو مجلس قيادة الثورة أو حزب البعث العربي الاشتراكي أو المجلس الوطني أو الحكومة) . وقد أورد المشرع ظرفا مشددا في نفس الفقرة من المادة أعلاه وتقول (وتكون عقوبة الاعدام إذا كانت الإهانة أو التهجم بشكل سافر) لكننا نتوقف هنا قليلا عند ملاحظات قانونية محددة ثلاث ألا وهي عدم توافر تعريف لاصطلاح ، الإهانة حيث أنه يحتمل التفسيرات المختلفة كرسوم كاريكاتورية ، كذلك ما ذكرناه سابقا كون (الجريمة) سياسية استنادا إلى منطوق المادة ٢٢ فقرة ١ ، كما يمكن القول ثالثا إن جسامه العقوبة - بحيث لا تكفي بالسجن المؤبد بل تتجاوزوه إلى مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة - هذا إذا لم توقع عقوبة الاعدام أصلا على (المجنى) .

مخالفات دستورية وقانونية وفقهية

إن قانون العقوبات العراقي لم يكتف بتلك النصوص المتشددة في إيقاع العقوبات القاسية ، بل وجد مجلس قيادة الثورة العراقي مسوغا دستوريا له بأن يصدر قرارات عقابية لها حكم القانون ، ودون مراعاة لأحكام دستورية أخرى أو مواد قانونية استقرت عليها جميع القوانين العقابية وجميع الفقهاء كذلك.

اتخذ مجلس قيادة الثورة القرار المرقم ٤٦١ في ٣١-٣-١٩٨٠ الذي ينص على (لما كانت وقائع التحقيق والمحاكمات قد أثبتت بأدلة قاطعة أن حزب الدعوة هو حزب عميل مرتبط بالأجنبي وخائن لثيرة الوطن .. لذلك قرر مجلس قيادة الثورة تطبيق المادة ١٥٦ من قانون العقوبات العراقي بحق المنتسبين إلى الحزب المذكور مباشرة أو العاملين لتحقيق أهدافه العملية تحت واجهات أو مسميات أخرى . ينفذ هذا القرار على الجرائم المرتكبة قبل صدوره والتي لم يصدر قرار بأحالتها على المحكمة المختصة) .

تقول المادة ١٥٦ - (يعاقب بالاعدام من ارتكب عمدا فعلا بقصد المساس باستقلال البلاد أو سلامة أراضيها وكان الفعل من شأنه أن يؤدي إلى ذلك) .

إن القراءة القانونية الهادئة للقرار المذكور - الذي له حكم القانون أولا ، ومازال ساري المفعول ثانيا - تنبئ عن طعون ثلاثة أساسية :

١- إن القرار في فقرته الأخيرة يميز تطبيق المادة ١٥٦ على (الجرائم) التي وقعت قبل أن يصدر القرار ٤٦١ أو لم تحل إلى المحكمة المختصة ، ومعنى ذلك أنه قد خالف مبدأ عدم رجعية القوانين أولا جرمية ولا عقاب إلا بنص ، وقد جاء في الدستور النص التالي في المادة ٢٥ فقرة ب - (ولا تجوز العقوبة إلا على الفعل الذي يعتبره القانون جريمة أثناء اقتراحه) الباب الثالث من الدستور . كما إن المادة ٦٤ من الدستور - فقرة ب - تنص (ليس للقوانين أثر رجعي ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، على أن لا يشمل هذا الاستثناء القوانين الجزائية وقوانين الضرائب ..)

٢- إن (الجريمة) التي نص عليها القرار سياسية بطبيعتها ، لذلك وضمن منطوق قانون العقوبات العراقي يجب تخفيف العقوبة إلى السجن المؤبد ، عند ثبوت الأفعال (الجرمية) حسب القانون.

٣- إن الأوضاع السياسية التي كانت تغذ السير حثيثاً نحو تهينة الأجواء لشن الحرب مع إيران قد دفعت مجلس قيادة الثورة إلى اتخاذ هذا القرار مع عدم دستوريته ، ومخالفته لقانون العقوبات العراقي ذاته والمبادئ التي استقر عليها الفقه القانوني أيضاً . وبالنتيجة ، يستفاد من كل النصوص السابقة لقانون العقوبات العراقي أن المحفز لإصدارها ، سياسي نصاً وروحاً ، دون الاهتمام بالعدالة.

العقوبات البدنية في القانون العراقي

قد يكون من منطوق التطور التاريخي العام ، في جميع البلدان المؤسساتية أو يستكمل النظام القضائي أدواته التشريعية وهيئاته القضائية بدرجاتها المختلفة ، لإنجاز المستجدات والتطورات الفقهية والفكر القانوني عموماً لتحقيق أقصى قدر من العدالة والإنصاف والإنسانية ، عبر الاستقلال القضائي الكامل والتشريعات النزهة التي تصاغ من قبل رجال قانون موصوفون بالاختصاص والمعرفة والخبرة والنزاهة . وقد يكون التراجع عن ما استقر عليه النظام التشريعي والقضائي في عملية تطوره في بلد ما ، انتقاصاً جدياً لعملية سير تحقيق العدالة ، كأن تستلب من القضاء استقلاله ، أو تكون التشريعات العقابية أداة بيد السلطة التنفيذية لتحقيق أهداف مدرجة لصالح برامجها وشخصياتها ، أو يتم اتخاذ الأساليب العقابية غير التي استقر عليها التشريع والفقه الحديث.

فهل إن قانون العقوبات العراقي مضافاً له القرارات الصادرة من مجلس قيادة الثورة قد ساءت التطورات القانونية - تشريعاً وفقهاً ؟ أم أنها قد تراجعت إلى مفاهيم عقابية مبتدعة مهينة ولاإنسانية وقاسية ؟ مما يؤسف له ، أن الانتهاكات القانونية والقضائية قد أفقدت النظام القانوني والقضائي العراقي حياديته ونزاهته وعدالته كذلك .

الأمثلة على ذلك :

١- عقوبة قطع اليد : أصدر مجلس قيادة الثورة القرار ٥٩ في ١٩٩٤-٦-٤ - ١ - الذي ينص على قطع اليد من الرسغ ل (كل من ارتكب أيًا من جرائم السرقة .. ومرتكب جريمة سرقة السيارة ، وتقطع رجله اليسرى من مفصل القدم في حالة العود) .

قد يكون من المفزع حقاً أن يستجدي المشرع العراقي (مجلس قيادة الثورة) عقوبة من التاريخ القديم تزيد في عدد المعوقين - معوقى الحروب الخارجية والداخلية وضحاياها السياسيين - علماً أنه لم يحصل أن أخذ أيًا من قوانين العقوبات العراقية هذا النوع من



طارق عزيز

العقاب البدني القاسي والمهين للإنسانية ، كذلك لم تدرجها أغلبية التشريعات الجزائية العربية . أما القرار ٩٢ بتاريخ ٢١-٧-٩٤ فقد نص (يعاقب بالسجن المؤبد أو قطع اليد اليمنى من الرسغ كل من زور محرراً رسمياً) فإذا كانت عقوبة قطع اليد - تاريخياً - عن جرائم السرقة ، فإن مجلس قيادة الثورة قد عمم العقوبة القاسية والمهينة على جريمة التزوير بالأوراق الرسمية أيضاً !!

٢- عقوبة الوشم: ينص القرار ١٠٩ المؤرخ في ١٨-٨-١٩٩٤ الصادر عن نفس المجلس (أولاً - يوشم بين حاجبي كل من قطعت يده عن جريمة يعاقب عليها القانون بقطع اليد ، بعلامة (X) يكون طول كل خط من خطيها المتقاطعين سنتيمتراً واحداً وعرضه ١ ملمتر) .

بهذا يثبت مجلس قيادة الثورة أن التشريع لم يكن أداة لتحقيق العدالة - الجنائية ، بل إجراءات جزائية مهينة للكرامة البشرية وتبتعد عن حفظ الجوهر الإنساني للمواطن.

٣- القرار ١١٥ المؤرخ في ٢٥-٨-١٩٩٤ ينص على (قرار مجلس قيادة الثورة مايلي :

أولاً : يعاقب بقطع صوان الاذن كل من ارتكب جريمة ١- التخلف عن أداء الخدمة العسكرية ٢- الهروب من الخدمة العسكرية. ٣- ايواء التخلف أو الهارب من الخدمة العسكرية والتستر عليه) .

فهل وجد القانونيون أو رجال القضاء

جزاءات مهينة للإنسانية وقاسية ومعيبة لمشرع ذاته في حالة كونه يهدف إلى تحقيق العدالة ؟؟ ، أم إن العقوبة إطار قانوني للبرنامج السياسي للسلطة الحاكمة ؟؟!! أما الفقرة الثانية من نفس القرار فتعاقب الجاني في حالة العودة (يعاقب بقطع صوان الاذن الأخرى) ، وتشديداً للهوان وإهدار الكرامة والخط من القيم الإنسانية للمواطن تقرر الفقرة الثالثة من القرار بأن (توشم جبهة كل من قطع صوان أذنه بخط أفقي مستقيم بطول لا يقل عن ثلاث سنتيمترات) .

صلاحيات قضائية لمن هم خارج القضاء

إن التعسف التشريعي الذي امتد إلى زوايا عديدة في النظام القضائي والجزائي (وفق القانون) ، قد أضعف تحقيق الهدف الأساسي من سن القوانين وتأسيس المحاكم بدرجاتها المتعددة ، وإن منح مؤسسات إدارية صلاحيات تخص القضاء حصراً ، مما يعنى بالتالي تداخلاً لا بد أن يقع بين السلطتين التنفيذية والقضائية ، فينتفى بهذا تحقيق العدالة المرجوة من استقلالية السلطة القضائية ، حيث إن السلطة التنفيذية تحاول جاهدة تجريم المتهم لتحقيق أهدافها السياسية : ومثالنا على ذلك :

منع السلطات الإدارية سلطات تحقيقية أو قضائية وفق القرارات الرئاسية التي لها صفة القانون النافذ، حيث إن القرار المرقم ١٣٠ الصادر في ٣٠-٨-١٩٩٤ ينص على (١- يخول رئيس ديوان الرئاسة صلاحية تأليف هيئة للتحقيق في جريمة أو جرائم معينة ، وتكون للهيئة سلطة قاضى تحقيق) . كذلك جاء نص القرار ٨٠ في ٥-٨-١٩٩٦ بمنح سكرتير رئاسة الجمهورية نفس صلاحية قاض تحقيق) . وفي نفس الإطار تم منح أمين العاصمة ومدراء البلديات (يكتسب أمين بغداد ومدراء البلديات كل ضمن حدود بلديته صفة قاضى جنح) جاء ذلك في القرار المرقم ٢٩٦ لسنة ١٩٩٠ .

بعد كل ماتقدم يجد المعنيون بمأساة شعبنا المنكوب ، أن نكبتة التاريخية التي سوف تمتد إلى عقود لاحقة ليس لوجود النظام الحالي والسياسية الأمريكية بفرض الحصار فقط ، بل ماخلفته سياسة النظام من إجراءات على جميع الصعد السياسية والاجتماعية والعسكرية والمالية وكذلك القانونية والقضائية التي أفقدت السلطة الثالثة صدقيتها وعدالتها ونزاهتها كذلك.

موقفان من قضيتنا الفلسطينية.. أم ثلاثة..؟

المتحدة الذي أزال عن الصهيونية إحدى سماتها الرئيسية.

ولم يكن تزامن هذه الأحداث الثلاثة مع زيارة جورباتشوف في نفس العام، مجرد مصادفة، إذ سلمت موسكو بقرار الأمم المتحدة المشين حول الصهيونية في اعتراف ضمني - وربما رسمي - من الكرملين أثناء انهيار الاتحاد السوفيتي - أو بسبب الانهيار - بـ «النظام العالمي الجديد» وبـ «الصهيونية» راية له. وكانت العجلة التي اندفعت روسيا بها للتصديق على القرار مرببة تستدعي الدراسة والبحث. فلم يكن قد انقضى على صدوره سوى أيام معدودة حتى وقعت موسكو عليه، وأسقطت رؤيتها القديمة «الصهيونية» بما يدفع للاعتقاد (وليس لدى أدلة دامغة) رغم كل ما يؤيد ذلك من ظواهر مادية بينة) بأن هناك اتفاقاً ما قد أبرم حول اعتماد صك الصهيونية أداة للقمع بيد هذا النظام العالمي الجديد وشكلاً ينصهر فيه الاستعمار الاستيطاني القديم (في فلسطين) والاستعمار الاقتصادي الجديد (الهيئة الأمريكية ثم الغربية على العالم) والاستعمار الثقافي الحديث (العولمة والغزو الثقافي والروحي للشعوب). وقبل جورباتشوف بشروط الولايات المتحدة المهيمنة. ولم تسلم روسيا بطبيعة الحال بعد الاعتراف بالقرار المشين من كل هذا وذاك.

وانتقل الموقف السوفيتي المؤيد للحقوق العربية في الصراع مع العدو الإسرائيلي (في حدود اعتراف القادة السوفيت بقيام دولة إسرائيل ثم السماح بتدفق هجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين المحتلة) إلى الموقف الروسي الذي صاغه جورباتشوف قبل مسرعة الاطاحة به. وجاء يلتسين ليخوض في طريق جورباتشوف. إلا أن دوره اقتصر إلى حد كبير - في اعتقادي - على تنفيذ ما كان قد تم الاتفاق عليه سرا في الاجتماعات المغلقة التي طرحت خرائط تقسيم العالم من جديد بعد انسحاب المنظومة الاشتراكية من الساحة الدولية.



زيجانوف

أحكم قبضة فولاذية نهمة على وسائل الاعلام. ذلك هو جوهر الموقف الأول من قضيتنا المصيرية الآن في روسيا، الذي وضع حجر أساسه جورباتشوف بعد صعوده إلى السلطة.

وكان أحد أهم الإجراءات التي أرسى بها جورباتشوف ذلك التوجه زيارته المذلة لإسرائيل في عام ١٩٩١، وذهابه إلى حائط البراق بالطاوية اليهودية وترحمه على قبر الجندي الإسرائيلي المجهول في تل أبيب، وتزامنت هذه الزيارة مع:

- ١- أحداث انهيار الاتحاد السوفيتي.
- ٢- ومع إصدار الأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٩١ قراراً بإلغاء قرارها السابق العادل الصادر في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتفرقة العنصرية.

٣- ثم مع اعتراف موسكو بقرار الأمم

صور تعذيب الصبي محمد الدرة ثم اغتياله، التي طافت أرجاء المعمورة.. وأرقت الضحايا.. وعلق عليها الرئيس حسني مبارك.. وأصبحت من المعلقات فوق جدران البيوت والمنازل.. لم تجد لها مكاناً ولو حتى في زاوية معتمة أو مهملية في واحدة من الصحف الكثيرة الصادرة في روسيا، التي نعربد تحت عباءة الديمقراطية!! ولم تنشرها سوى جريدتين اثنتين فقط: «روسيا السوفيتية» و«زافترا» الصادرتان عن الحزب الشيوعي الروسي والقوى اليسارية. رغم أن أشد الصحف المتطرفة في معاداتها للعرب في الغرب نشرتها، وعجزت أمام طريقة قتل الطفل عن تجاهل الواقعة، لاسيما بعد بث مراحل الاعتقال البطيء عبر القنوات التلفزيونية الفضائية. لكن وسائل الإعلام الصادرة في روسيا لم تر ضرورة في ذكر الحادث أصلاً (ولا أي حادث عمره حول الانتفاضة الفلسطينية من المنظور العربي العادل)، متجاوزة بذلك بديهيات لعبة الديمقراطية التي لا يجوز القفز عليها، شد ما بلغ اللوبي الصهيوني من عهر وبطش فاق صلف أي نظير له في دول أخرى، وشد ما

رسالة موسكو

منى الخميس

وتكمن خصوصية دور يلتسين في هذا السباق في المضي بمخططات اعتماد الصهيونية إلى أقصى مدى، بينما كان من الممكن - ومن الضروري لجم جموحها على الأقل - ولا نقول التصدي لها. وهكذا أصبحت العلاقات الروسية- الإسرائيلية تشمل جميع المجالات من ضمنها بيع الأسلحة لتل أبيب، رغم أن ترسانتها طفحت بما فيها حتى أصبحت إسرائيل واحدة من الدول التي تصدر قائمة البلدان المصدرة للسلاح في العالم. وستر الكرملين عورة هذا النهج بمصطلح «سياسة الموازنة» أو «موازنة المصالح» بين جميع الأطراف في الشرق الأوسط. ولم يكن في ذلك التوجه بطبيعة الحال أية موازنة بين طرفي الصراع العربي- الصهيوني، ولا أية مصالح لروسيا. إذ كيف يمكن المعادلة بين القاتل والضحية أو مقتصب الأرض وصاحبها الأصلي؟ وفي نفس الوقت فقدان كل المصالح الروسية في البلدان العربية؟ كانت روسيا في واقع الأمر بصدد موازنة النفوذ والقوة بين موسكو السوفيتية من ناحية وموسكو الفيدرالية من الناحية الأخرى، على نحو خاطئ! أضرب روسيا بنفس الدرجة التي أضعف بها الموقف العربي في الصراع مع إسرائيل.

وكان من الطبيعي في هذه الأثناء أن تستقر مفاتيح الاقتصاد والمال والبنوك والبورصات ووسائل الإعلام العادية والالكترونية والمراكز الحساسة في أيادي غلاة الصهاينة. وفي عهد يلتسين بلغت نسبة اليهود في الحكومة وديوان الرئيس ٤٠-٥٠٪، وفي رئاسة المؤسسات المالية ٨٠-٩٠٪، رغم أن تعداد اليهود قياسا بالروس لا يتجاوز ١٪. وكان يلتسين

في حاجة ماسة لهذه القوى. أولا كسند له في امتطاء السلطة أثناء أحداث انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، ثم فيما بعد لانتشاله من هوة سحيقة سقطت فيها شعبيته في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦ إلى ٢٪ ودفعه للفوز على زوجانوف زعيم الحزب الشيوعي الروسي، الذي تجزم الصحافة الغربية الديمقراطية نفسها بأنه كان الفائز في الانتخابات. أطلق يلتسين لتلك القوى العنان، إلى درجة بلغت أن

أية مظاهرات كانت تندلع في روسيا في حقبة كانت ترفع شعارات مثل «روسيا ليست إسرائيل»، وموسكو ليست تل أبيب» لن يعبر المخطط الصهيوني عبر الأراضي الروسية. كان من البديهي إذن أن يرافق كل ذلك وقوع انفجار مدو في التطرف لصالح إسرائيل. فتوحشت وسائل الإعلام الصادرة في روسيا في سياستها المعادية للعرب (ولا يستثنى من ذلك قط سوى صحف الحزب الشيوعي الروسي والقوى اليسارية)، إلى حد بلغ ببعض المواطنين العرب في موسكو المطالبة بـ «محاكمة الاعلام الصهيوني في روسيا». وأصبحت صورة العربي القاتل الإرهابي المتخلف المضحك ذي العمامة القذرة المعتدى على (المستوطنين) الغلبة الـ، الـ، الـ، من المفردات الصحفية اليومية، ومدخلا من اجتياح الأصولية الإسلامية للعالم عموما ولروسيا خصوصا عبر بوابة الجحيم في شمال القفقاس من قبل أولئك «الرعاة». ويكفي لإثبات ذلك الاستعانة بمثال واحد أو اثنين. ولنبداً بالملياردير اليهودي المعروف فلاديمير جوسينسكي.

السيد جوسينسكي أشهر من «النار على العلم» ليس داخل روسيا فحسب، بل على الساحة الدولية أيضا. يمتلك جوسينسكي، على سبيل المثال لا الحصر، القنوات التلفزيونية: (تي. إن. تي) و(ان. تي. في. بلوس)، فضلا عن العديد من القنوات التلفزيونية المحلية التي تبث برامجها في الأقاليم والجمهوريات الروسية. وبذلك يصبح

وسائل الإعلام الروسية لم تذكر
أي حادث من منظور الانتفاضة



لجوسينسكي وحده أكثر من ربع الإرسال التلفزيوني الروسي تقريبا، بالإضافة لذلك يمتلك الملياردير إذاعة (صدي موسكو)، وجريدة «سيفودنيا» واسعة الانتشار ومجلة «ايتوجي» الأسبوعية ومجلة «سبعة أيام».. وغيرها. وهو أيضا صاحب «هنك -موسكو» أحد أغنى وأضخم البنوك الروسية مالا ونفودا. أما أعمال اليزنس التي زاولها قبل الهروب من روسيا فحدث ولا حرج. حاول جوسينسكي مثلاً وضع يده على الشركة الروسية «روسكوي-فيديو» ليحتكر أسواق بيع وشراء وتأجير أشرطة الفيديو في روسيا. ويمتلك الملياردير اليهودي امبراطورية إعلامية أخرى في إسرائيل، أحد مكوماتها «الاتحاد الاحتكاري الاعلامي» المعروف بـ «معاريف» الذي تصدر عنه صحيفة بنفس الاسم. وجوسينسكي بالإضافة لكل ما سبق ذكره رجل أعمال «فهلوي»، ربح بصفقة واحدة مليارا وربع المليار دولار خلال ثلاثة أشهر فقط، بسلفة تبلغ مائتي مليون دولار اقترضها من مجمع شركات الغاز الروسي «جاز-بروم» ولم يسددها حتى الآن. وللقارئ أن يتصور حجم ثرواته التي راكمها خلال عشر سنوات من الديمقراطية والازدهار في عهد يلتسين.

بالرغم من ذلك فإن ثرواته المالية لا ترقى لثرائه السياسي، فهو رئيس المؤتمر اليهودي الروسي (أحد أفرع المؤتمر اليهودي العالمي) ونائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي وطبعا حاصل على الجنسية الإسرائيلية فضلا عن الروسية. وهو الرجل الذي أقلق مصيره جميع الأوساط العالمية السياسية والإعلامية، عندما طالبت النيابة العامة الروسية بإجراء تحقيق معه في يونيو العام الماضي حول ديونه الخزانة الدولية. الأمر الذي انتهى باعتقاله ثلاثة أيام في نفس الشهر. فسارع فوراً السفير الأمريكي والسفير البريطاني في موسكو بإطلاق تصريحات تطالب بفك سراحه. وندد بالاعتقال ستراوب تاليوت نائب وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت بلهجة تهديد وقحة بلغت حد التلويح بوقف المساعدات الأمريكية لروسيا!! وخرج وقتها الرئيس كلينتون

شخصاً من البيت الأبيض ليعبر عن قلقه العميق حول حرية الكلمة ومصير الديمقراطية في روسيا بسبب اعتقال جوسينسكي!! وانطلقت رياح عاصفة في العالم في حملة شرسة غلفت بذرائع الدفاع عن حرية التعبير والكلمة والحقوق المدنية في روسيا. وكانت الهجمة المسعورة التي شنتها وسائل الاعلام الروسية على النائب العام الذي تجرأ وأقدم على فعلته بالتحقيق مع جوسينسكي أسطع دليل على أن القضية ليست لها أى علاقة بحرية الكلمة والصحافة، إنما بالاختلاسات وسرقات وتهريب الأموال، التي بلغت في بنوك سويسرا وحدها حوالي: «مائتي مليار دولار على أقل تقدير»، على حد اعتراف رئيسة النيابة العامة السويسرية السابقة السيدة كارلا ديلبوتنا. وذلك بعد أن ضاقت سويسرا - رغم أنها المستفيد الأول من الأموال الروسية - بعمليات تهريب وغسيل الأموال الروسية وإيداعها في مصارفها لأنها أصبحت تهدد سمعة جنيف المصرفية في العالم ومن ثم بتقويض المنظومة المالية والبنكية السويسرية!

أعتقد أننا لسنا في حاجة الآن للاستعانة بنموذج آخر مثل الملياردير اليهودي الثاني بوريس بيريزوفسكي الحاصل على الجنسية الإسرائيلية والذي يمتلك بدوره صحيفتي «كوميرسانت دايلي» و«نيزافيسيميا» الأوسع انتشاراً في روسيا ٤٩٪ من أسهم القناة التلفزيونية الأولى و٧٥٪ من أسهم القناة السادسة والعديد من المؤسسات المالية والسياسية والاقتصادية إلخ.. إلخ.. ولقد تناولنا جوسينسكي بشئ من التفصيل لأنه نموذج غطى لأولئك الذين يسبغون الأوضاع في روسيا، للتأثير العنيف والمباشر الذي يمارسونه في صياغة الموقف الأول من قضيتنا المصرية: فلسطين. على هذا النحو ترك يلتسين الأوضاع في روسيا بعد استقائه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٩.

ويصعود بوتين كان الموقف الثاني حيال العلاقات الروسية- العربية قد اختتم نتيجة عدة عوامل تراكمت وتضافرت على امتداد عشرة أعوام، أهمها:

١- القيادة الروسية أدركت أخيراً عبثية الاعتماد على المساعدات الأمريكية والغربية للخروج من أزمتها الاقتصادية المعروفة.

٢- بلوغ الأوضاع الداخلية بعد هيمنة اليهود حداً أثار قلق الكرملين.

٣- قيام إدارة بوش الابن باستفزات وقحة للجانب الروسي مثل اتخاذ قرار طرد ٥١ دبلوماسياً روسيا من الولايات المتحدة بتهمة التجسس، والإصرار على تنفيذ مشروع

نشر درع الصواريخ النووي الجديد وإدراج روسيا في فلسفة الأمن الأمريكي كقوة تهدد أمن الولايات المتحدة القومي، وغيرها.

٤- حاجة روسيا الاقتصادية الماسة لاستئناف التعاون مع عدد من الدول الخليجية للاتحاد السوفيتي السابق ومنها بعض البلدان العربية والإسلامية.

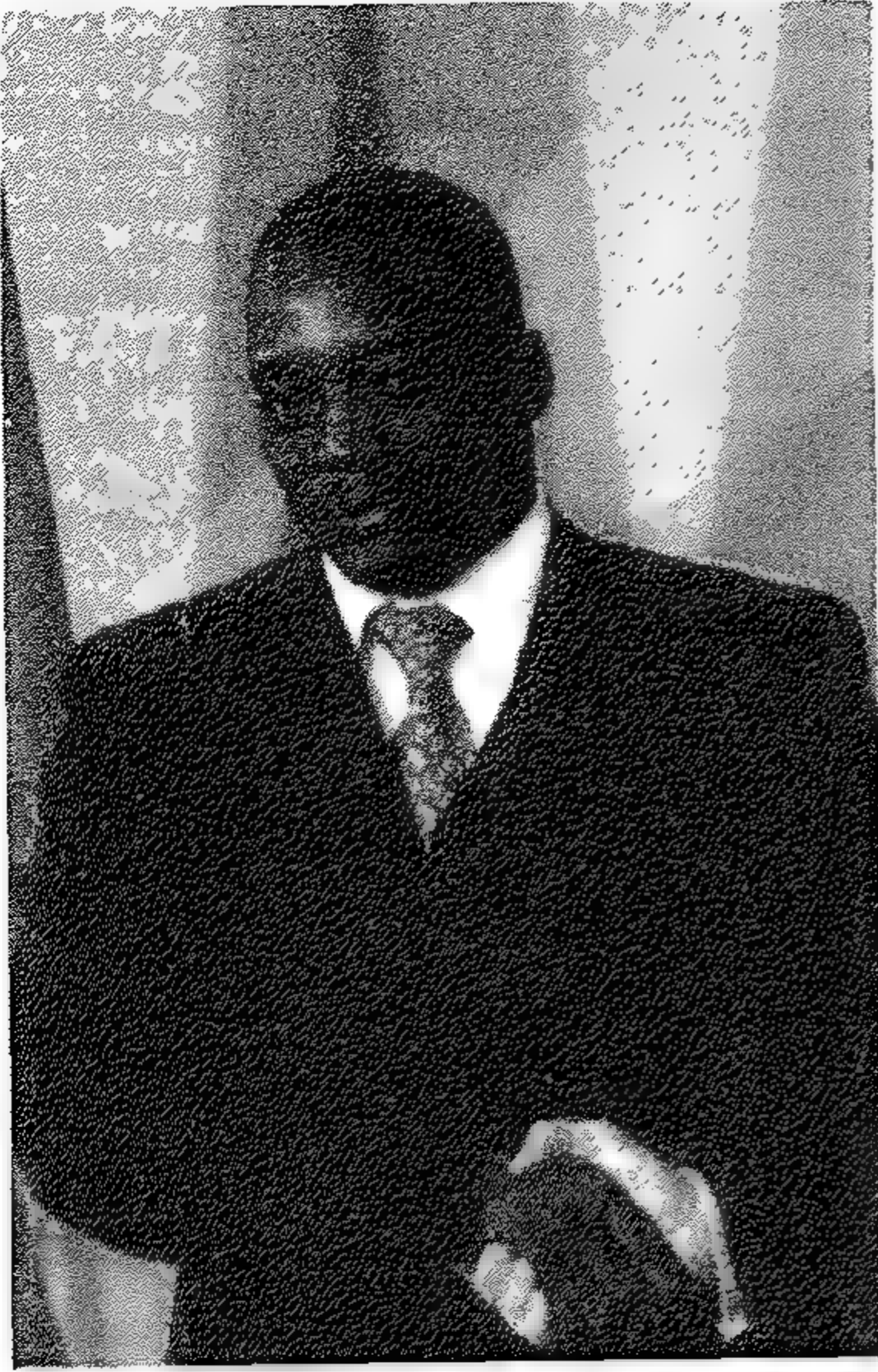
وهكذا أعاد الكرملين النظر في مجمل سياسته الخارجية، في الأثناء التي صعد فيها بوتين إلى السلطة. وأسفر ذلك فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول العربية عن نتيجة يمكن إيجازها في: ضرورة استئناف وتحسين العلاقات الروسية- العربية. قرر بوتين على سبيل المثال القيام قريباً بزيارة ليبيا. واستقبلت موسكو في مارس الماضي محمد خاتمي في أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني للعاصمة الروسية منذ أربعين عاماً استهدفت تطوير التعاون العسكري. لكن هذا التبدل النسبي في رؤية موسكو للعلاقات مع دولنا العربية لم يمس القضية الفلسطينية. كما لم تغير وثيقة فلسفة السياسة الخارجية الروسية الجديدة التي نشرت في يوليو ٢٠٠٠ من السياسة الاعلامية القذرة حيال العرب شيئاً. وعقد البعض آمالاً على بوتين بعد قرار النيابة العامة فتح ملفات جوسينسكي وبيريزوفسكي، باعتبارهما قطبين أساسيين من أقطاب السلطة والمال والنفوذ في روسيا، ولأسباب أخرى تتعلق بانتماءاتهما وتوجهاتهما السياسية المعروفة. لكن.. سرعان ما خمدت جمر الانفعال، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية التي زورت أحداثها ولفقت على نحو فج يثير الاشتزاز ولا يحرك داخلك سوى شعوراً ملحاً بالغشيان والرغبة في التقيؤ من المغالاة في الكذب والاقتراء على (الإرهابيين) الفلسطينيين الذين لا يتركون اليهود المساكين يعيشون في سلام ويشيدون بلداً متحضراً وسط شعوب متخلفة لا تستحق إلا طحن أجساد أبنائها بمجلات الدبابات.

هناك إذن (١) موقف وسائل الاعلام التي يهيمن عليها اللوبي الصهيوني و(٢) موقف الكرملين الرسمي، الذي أدرك الضرورة المادية والاقتصادية الملحة في الحفاظ ولو على الحد الأدنى في العلاقات مع العرب ومد الجسور التي انهارت من قبل، لكنه عاجز من الواقع الفعلي عن مباراة الولايات المتحدة من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يجد السبيل العملي لتحقيق أهداف سياسته، وتعرقله في نفس الوقت ارتباطاته الاستراتيجية مع واشنطن (مثل قضايا نزع السلاح وغيرها) عن النزول إلى ساحة تلك المباراة. ولم تعثر روسيا على حل لتلك المعادلة إلا عن طريق عزل العلاقات الروسية- العربية عن القضية الفلسطينية. الأمر الذي

عزز من موقف اللوبي الصهيوني المتطرف لصالح إسرائيل. لذلك لا بد هنا من فصل رؤية موسكو الرسمية الجديدة حيال استئناف العلاقات مع عدد من الدول العربية والإسلامية وبين موقفها من التدخل في حل أزمة الشرق الأوسط.

لكن بارقة أمل قد لاحت أخيراً لأول مرة خلال السنوات العشر الماضية، عندما طرأ تغيير طفيف، لكنه ملموس بالرغم من ذلك، في لهجة نشرات أخبار التلفزيون الروسي. وحدث هذا تحديداً يوم الاثنين ١٤ أبريل الذي تناول حادثة القصف الإسرائيلي لموقع الرادار السوري في لبنان. فقد ذكرت القنوات التلفزيونية «الحقيقة»، الأمر الذي يعد تطوراً مهماً في السياسة الاعلامية حيال العرب والأحداث المتفجرة في منطقتنا! ووقع ذلك بعد انتقال قناة (إن. تي. في) إلى مديرتها المستثمر الجديد بوريس يورجن بيوم واحد فقط. وفي نفس اليوم وضعت السلطات الروسية يديها على بقية أملاك جوسينسكي الإعلامية (مجلة «سبعة أيام» و«سيفودنيا» ومجلة «إيتوجي»). لكن.. ما زال الحكم سابقاً لا وانه على ما إذا كان هناك ارتباط ما بين مصادرة منابر جوسينسكي الاعلامية وبين تغيير نبرة التلفزيون الروسي التي أشرنا إليها. ولكن الجدير بالملاحظة أن تلك النبرة عمت النشرات الاخبارية في كل قنوات التلفزيون الروسي حتى تاريخ كتابة هذا المقال.

موقف الحزب الشيوعي الروسي والقوى اليسارية هو الموقف الثالث من القضية العربية- الفلسطينية في روسيا. ولا بد من التطرق إليه، لأن إسقاطه من شأنه أن يزيل جانباً من الحقيقة، الجانب المنصف والعادل في رؤيته للصراع العربي ضد إسرائيل. وكان جينادي زوجانوف السكرتير العام للحزب الشيوعي الروسي الزعيم السياسي الوحيد في الساحة الروسية الذي شجب صراحة ودون مسوارية القصف الإسرائيلي لموقع الرادار السوري، وحذر من خطر حقيقي أصبح يهدد بتوسيع الحرب في كل المنطقة قاتلاً: «لأن إسرائيل قامت هذه المرة بقصف مواقع في دول عربية مجاورة» وكانت صحف الحزب الشيوعي المنابر الصحفية الوحيدة التي خصصت لأحداث الانتفاضة صفحات كاملة ولأكثر من مرة. وعقدت القوى اليسارية في روسيا مرات عديدة منذ بدء اندلاع الانتفاضة ندوات سياسية ولقاءات مع السفير الفلسطيني في موسكو وأسميات سياسية وحوارات، ألفت فيها الضوء على حقيقة ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة.



كابيلا الابن

مذبحة الجالية اللبنانية في الكونغو

حلمى شعراوى

الأوروبية الكبرى ، ومن ثم سوف يصعب كشف الحقائق الآن في مثل هذا الحادث الصغير" لوقف أى تداعٍ لأحداث أكبر في دائرة الصراع .

المسألة الثانية أن ثمة كبار التجار اللبنانيين الذين لهم باع فعلى بدرجة أو أخرى ، ومن موقع "الوسيط" فيما يجرى من أحداث ، ومن ثم فإن البعض يرى أنهم يتحملون مسؤولية ما وصل إليه المأساة ، وأنهم هنا ليسوا مجرد "لبنانيين" ولكنهم في رأي البعض جزء من "المافيا الدولية التي لا وطن لها" . وحيث نعرف أن معظم الشخصيات اللبنانية - وهي التي تتعرض لمثل هذه المأساة - تحمل جنسية أوروبية وغالباً ما تكون غير مزدوجة مع اللبنانية ، ومن ثم فهم مواطنون أوروبيون إن لم يكونوا "عالميين" ، ومن ثم نستطيع تفسير الصعوبات أمام الدبلوماسية اللبنانية.

قد يساعد في فهم الأحداث أن تاريخ الهجرة اللبنانية والواقع الطائفي اللبناني نفسه قد أثر كثيراً في وضع الجاليات اللبنانية في أفريقيا ، بل وعلاقاتها الداخلية ، ومن ثم عملها مع القوى الاقتصادية الاجتماعية المختلفة في هذا البلد أو ذاك . ذلك أن معظم من هاجروا إلى أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر إنما كانوا بمعرفة الفرنسيين عبر مرسيليا لاستغلالهم في تحريك "منطق السوق" و"الاقتصاد النقدي" بين الأفارقة ، فضلاً عن تحملهم لقسوة الحياة في المناطق الصحراوية حيث زراعة الفول السوداني الجديدة هناك والتي لا يتحمل "الفرنسي"

إعلان عن اضطرابات غريبة في الموقف السياسي غالباً . لكن فقط عندما تحدث اضطرابات شعبية واسعة من "انتفاضات الشارع" التقليدية في "داكار" أو "ابيدجان" أو "أكرا" وتحرق محلات اللبنانيين ويهرب البعض إلى الدول المجاورة إنقاذاً لحياتهم الشخصية ، تنتشر التفسيرات عن مسئولية "الغوغاء" الأفارقة وثورة الجياع ، أو استغلال التجار اللبنانيين وتلاعبهم بالأسعار . وكل ذلك لامتنعاص سخط الجماهير "التي يصعب حكمها" وهنا أيضاً بل وفي معظم الحالات - تتحمل الحكومة اللبنانية وأحياناً الجامعة العربية مسئولية - أو تهمة - عدم التدخل.

ويحتاج موضوع اللبنانيين في أفريقيا إلى تأمل هادئ ، ذلك أنهم دائماً في وضع كبش الفداء مع عدم تجاهل مسئولية تعاملاتهم بالنسبة للاحتكارات الرأسمالية الكبرى في أفريقيا ، أو بالنسبة للطبقة الجديدة المستغلة والفاصلة بالفعل في أنحاء القارة . وكلا القوتين لا تجد عند الأزمة إلا فئات "وسيط" من نوع اللبنانيين تلقى عليها بالمسئولية المباشرة ، أو تذبح بعض عناصرها مثلما حدث في الكونغو - فداء لمتآمرين عتاة من أوروبيين وإسرائيليين ، وضباط القوى المساندة في الكونغو من دول القارة نفسها ، أنجولا وزيمبابوي وناميبيا .. وهناك بضع نقاط في هذا الصدد :

المسألة الأولى أن الحادث يأتي في جو تدخل أمريكي قوى لحل الصراع في منطقة البحيرات حتى لا تلعب قوى محلية بالمصالح

وقع مقتل : لوران كابيلا في يناير ٢٠٠١ في ظروف غامضة تماماً كحادث مفاجئ ، كما تمثلت المفاجأة في سرعة تتابع الأحداث بعد مقتله ، وتتبعين ابنه دون إجراءات دستورية وتم استقرار الوضع في الجيش والحكم بشكل لافت .. الخ . لكن ذلك كله كشف عن "ترتبية ما" أو صفقات بين الأطراف المحيطة وصاحبة المصلحة أو المصالح الكبرى في هذا التطور ، مثل سياسة بوش الجديدة في حسم وتصفية الموقف لصالحه في مناطق الاضطراب ، (كان كابيلا الابن من أول الرؤساء الذين قابلهم بوش بعد توليه) أو رغبة دوائر أوروبية في تنظيم تجارة المعادن الرئيسية وخاصة البلجيكي بالنسبة للماس ، ولاننسى أن وزير خارجية بلجيكا كان يتجول في المنطقة في ذلك الحين ..

من ناحية أخرى كانت هناك الأطراف الصغرى المتنافسة بدورها مثل الإسرائيليين ومندوبي فرق المرتزقة الذين يحاربون مع أو ضد المتمردين ، بالإضافة إلى كبار التجار اللبنانيين ، مما يمكن أن يجعلنا نتصور تعرض بعضهم لأحداث الاغتيالات كالتى وقعت لبعض اللبنانيين.

والحق أن اللبنانيين يضحون بين فترة وأخرى ببعض أبنائهم في أفريقيا في ظروف لا تقل مأساوية ، أحدثها في سيراليون وليبيريا لأسباب مشابهة لما وقع في الكونغو ، ولا تعب أحد نفسه في تعمق الأسباب ، والبحث عن الفاعل أو عن طبيعة "القوى الخفية" التي تضخى بهذه الأرواح في موجة

ظروفها بينما تحتاج فرنسا لترويج التجارة في مثل هذا المحصول وفي مناطق .. وكان معنى ذلك ارتباط اللبنانيين في نظر الأفريقي منذ البداية بأنه " أداة للمستعمر أو المستغل خلافاً لأوضاع اللبنانيين أو السوريين وغيرهم في الأمريكتين. وكان مجيء اللبنانيين لغرب أفريقيا خاصة من مناطق الفقر الشديدة في لبنان الجنوبي مثل صيدا وطبري وصبرا .. إلخ دافعاً لعملهم المنافس للأفريقيين بالطبع، وفي نفس الوقت ممارسة ما يشبه " الاستغلال " للأفريقي الفقير وليس التجار الكبار . ومع ذلك فقد قابلت بنفسى في داكار تاجر الملابس اللبناني الذي أقسم أنه لم يستطع خلال عشرين عاماً في السنغال أن يزور " وأولاده العشرة قريته في لبنان الجنوبي ، بينما عرفت أن هناك في سيراليون من يملك واحدة من " الماسات " النادرة في العالم بمعنى أنها تساوى وحدها عشرات الملايين من الدولارات . وكان مما لفت نظري ، أن الجاليات اللبنانية لا تقوم بأية أنشطة اجتماعية ذات معنى للمواطن الأفريقي ، بل ولا تشارك بجدية في مشروعات جماعية حتى فيما بين اللبنانيين ، مكثفين بتغلغل أغنيائهم وسط الطبقة الحاكمة أو " جماعات المصالح " الأوروبية والأفريقية . وعند الأحداث " الغروغائية " يضحى بالتجار اللبنانيين الصغار القريبين من الشارع الشاثر ، كبش فداء للأغنياء . وقد أدت ظروف لبنان المضطربة لفترة طويلة إلى عدم تعاملهم مع حكومات مستقرة لتنسيق المواقف والمصالح ، أو مع مشروع " الجامعة الثقافية اللبنانية " التي دارت حولها شكوك الكثيرين لفترة أيضاً . لذا كانت علاقات الجاليات طائفية بمثل ما كانت الحال في لبنان ، وقد شاهدت أواخر الثمانينات كيف كان " بعض لوردات الحرب " في لبنان يجمعون الملايين من بعض أبناء " عصبياتهم " في عدد من الدول الأفريقية ، مما لم يخلق شعور " المواطنة " عند الغنى أو الفقير اللبناني في أنحاء القارة .

الدور الاقتصادي اللبنانيين في

القارة

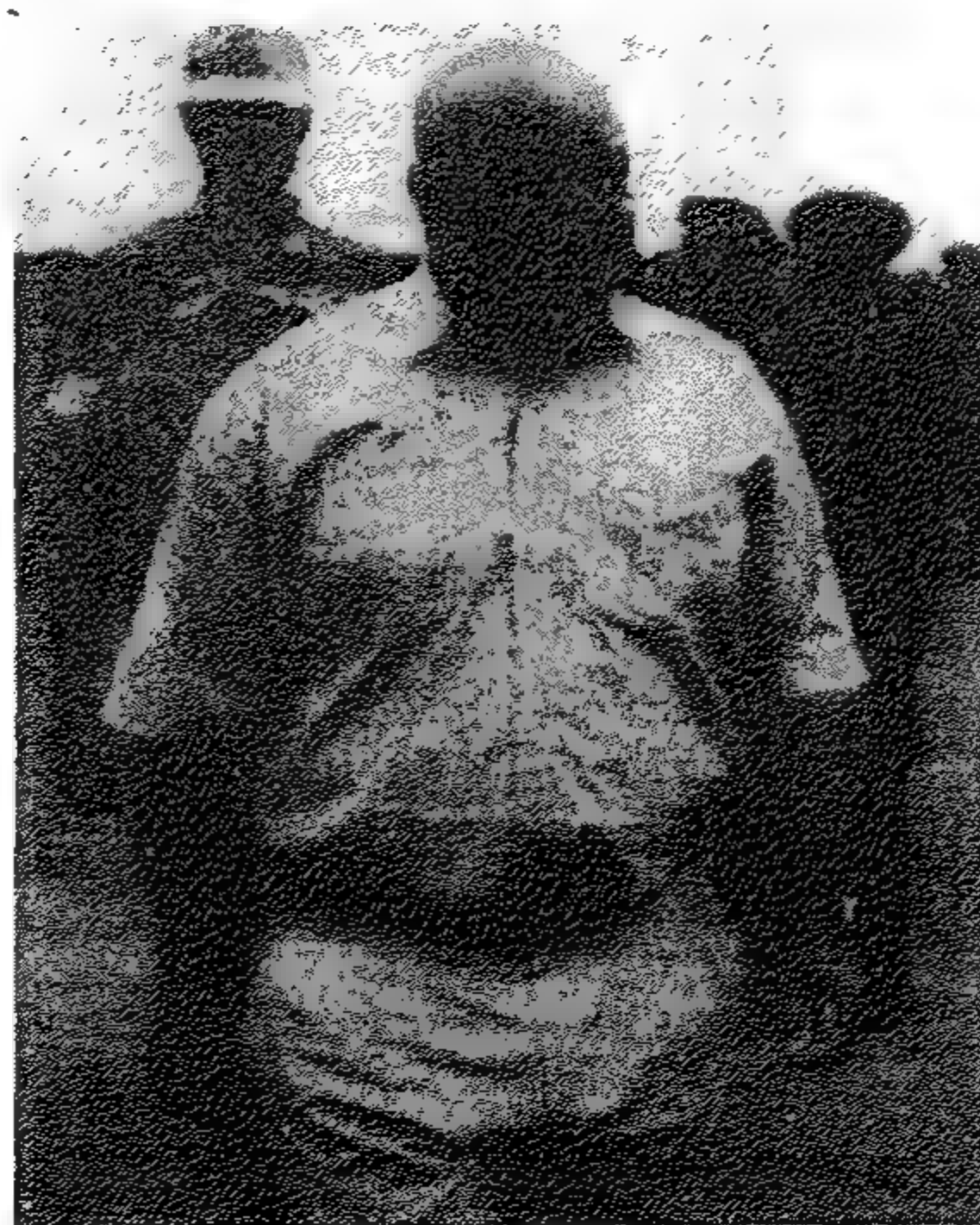
لا نستطيع أن نتجاهل طبيعة السيطرة الرأسمالية العالمية على الواقع الأفريقي منذ قرنين ، فقضية الاستعمار ليست بعيدة عن ذاكرتنا بما كانت تعنيه من استغلال مباشر للجماهير والثروات الأفريقية ، ثم كانت أساليب الاستعمار الجديد ، ثم آليات

العولمة لاستمرار إدماج السوق والمجتمع الأفريقي كهوامش للسوق الأوربي - الأمريكي ، تجارة واستثماراً .

لكن ما يهمنا هنا هو نوع الفئات الاجتماعية التي استعملت لتيسير هذا اللاحاق الغربي ، الرأسمالي ، العالمي . فثمة فئات اجتماعية وسطى أو كبيرة من واقع المجتمع الأفريقي لم تؤهلها ظروفها التاريخية أن تشارك بفعالية في عملية الاندماج الرأسمالي العالمي ، ومن هنا تشكلت في القارة فئات " أخرى " عديدة وسيطة لهذه العملية ، كاللبنانيين في غرب أفريقيا ، أو غرب الجزيرة العربية في شرق ووسط أفريقيا أو الهنود والآسيويون عموماً في أنحاء القارة وخاصة في الشرق والجنوب . هذه الجاليات تقوم بدور الوسيط بين الأفريقي والأوربي وتتلقي صدمات غضب الأفريقي على أصحاب المحلات الصغيرة والمستغل الصغير والمباشر ، ومن هنا ترتبط " الفورات " الشعبية الأفريقية بحرق المحلات أو قتل بعض الأفراد .

وتقوم الدعاية الأوروبية نفسها بتصويرهم كمستغلين " أغبياء " وترسم صورهم السلبية أمام الأفريقي ، فالعرب " تجار رقيق " أو " لصوص طفيليين " أو مهربون .. إلخ بينما هم الذين رسخوا زراعة الفول السوداني في غرب أفريقيا ، والمشروع التجاري ومشروعات البنية التحتية في شرق القارة ، وتوسطوا بين المستوطنين والأفارقة في جنوبها ، وتحول رموس أموالهم إلى البنوك الأوروبية ، بل ويساندون نظاماً غير ديمقراطية أو فاسدة في عديد من بلدان القارة ، وفي النهاية يتحملون صدمات الغضب . هذا الدور يجعلهم في مهب الريح وعرضة لأن يكونوا دائماً كبش

كايل (الأب)



فداء للمصالح الأوروبية المباشرة وآليات الرأسمالية العالمية .

والأوضاع في بلاد المهجر متقلبة ، ولفترة طويلة بعد الزعامات التاريخية ونظم الحزب الواحد أصبحت معرضة للانقلابات العسكرية أو أعمال القوضى (السبعينات) ثم دخلت في فوضى التفتت الاجتماعي والصراعات العرقية والقبلية بعد اختوائها بسياسات التكيف الهيكلي . وقد تجد بعض الجاليات مصالح لها في ذلك كله لكنها تكون محدودة وضيقة الأفق نتيجة تحقيقها للمصالح الفردية في جو الانفلات الاقتصادي . مثلما حدث في ساحل العاج أو نيجيريا أو حتى سيراليون وليبيريا حيث " تشيع الرشوة والفساد ، أو التهريب ولكن أوضاعاً من هذا النوع لا تحقق استقرار لجالية ذات رغبة في الاستقرار ، وإنما تحقق مداخل للراغبين في المشاركة في النهب . وعند حدوث الاضطرابات يتعرض الفقراء من اللبنانيين أو العرب عموماً والأسويين إلى ما يسمى بنتائج ثورة الغرغاء أو الجياح وتصيح الجالية كلها مهددة دائماً في كل حادث مثلما رأينا في الكونغو .

لا يسع الحكومة اللبنانية والمجتمع اللبناني إلا أن تناقش بجدية دور التنظيمات اللبنانية الحزبية والأهلية والتنسيق بينها لخلق " روح جامعة " أفضل من تلك المعروفة باسم الجامعة الثقافية اللبنانية التي لم ترض الكثيرين .

وهذه المناقشة الجادة ، بعيداً عن قداسة الاغتراب أو المغترب ، قد تساعد على دفع المغتربين في الدول الأفريقية إلى بحث فكرة " بناء الصورة " بشكل مختلف عن طريق التفاعل البناء مع العمل الشعبي الأفريقي ، خاصة مع " الإعلام الخاص " والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت ذات دور كبير الآن .

ولا بد أن تنبني دول ذات ثقل مثل مصر ، وليبيا والسودان والجزائر ضمن عملها في أفريقيا ومنظماتها الإقليمية مسألة بناء صور مشتركة وبناءة عن العرب ، سالم يتم سياسات عربية استقلالية صحيحة فقد يقوم بدفع تكلفتها رأس المال العربي ورجال الأعمال ، وتنشط في إطارها المنظمات العربية الكبيرة (محامين - صحفيين .. إلخ)

إن الوقت لم يمض ، لكن يحتاج لقواعد جديدة للعبة .

مقاومة العولمة الرأسمالية تتسع

قمة كوبيك وصراع اللاعبين العالميين على سلطة السوق

في تغطية التلفزيون لأحداث كوبيك ركزت CNN واحتكارات الاعلام الأخرى على مشاهد العنف لتصم كل هذا الحشد الجماهيري الثقافي النقابي التعددي السلمي المعارض للعولمة الرأسمالية بالفوضوية... نفس المنهج الذي تستخدمه احتكارات الاعلام في التعامل مع نضال الشعب الفلسطيني فتصمه بالعنف طبقتة في كوبيك... وكم هو مشير مشهد شباب يحمل النبال في أقصى شمال الكرة الأرضية وفي وجه تجمع يقف في قمته الرئيس الأمريكي بوش ليذكرنا بصور أطفال فلسطين في تصديهم لجيش الاحتلال الإسرائيلي. أساليب مقاومة تعبر عن بحث أجيال جديدة عن سبل الدفاع عن مطالب عادلة وعن سبل التصدي للسيطرة الطاغية لاحتكارات الاقتصاد والإعلام ولسياسات الرأسمال الاحتكاري والتي عرفت بالنيوليبرالية.

ولاتحة الاتهام طويلة: المسؤولية عن تدمير البيئة في كل العالم، وعن البطالة والفقر والعنصرية في أغنى بلدان العالم، وعن الجوع والحروب في العالم الثالث.

وفي عالم تفرض عليه قوى الهيمنة اتجاهها السياسي والإعلامي نشأ تقليد «القمم المضادة» التي تنعقد كلما انعقدت قمم السبعة أو الثمانية أو كما في كوبيك. في القمم المضادة يجتمع ممثلو المجتمع المدني ليعبروا عن صوت من لم يكن لهم صوت، وليكسروا بنشاطهم الاحتكار الإعلامي المصاحب لقمم الحكام.

جبهة عالمية ضد العولمة الرأسمالية والواقع أن المعارضة للعولمة الرأسمالية تتسع لتجذب تيارات وفئات وتنظيمات غاية في التنوع بشكل عابر للقوميات وللقارات. وإنها لتجربة مثيرة لكل من يتابع من خلال الانترنت نشوء وتشكل هذه الجبهات العريضة من

تنظيمات وفئات اجتماعية واتحادات نقابية وأفراد واتجاهات ثقافية وتنظيمات دينية وجماعات أنصار البيئة ومجموعات من شباب أجيال جديدة. وهي أشكال تحالفية لا يسيطر عليها ولا يستطيع أن يسيطر عليها حزب أو تيار سياسي واحد. وقد أصبحت هذه التجمعات من أهم أشكال تنظيم المجتمع المدني وطنياً وإقليمياً وعالمياً ومن أكثرها قدرة على إيقاظ الرأي العام المحلي والعالمي وكذلك على تركيز الضغط على نقاط مطلوبة محددة مما يمكن من انتزاع حلول.

السوق كأداة اقتصادية

وثقافية في رأس المال

صدرت بالألمانية حديثاً ترجمة لكتاب آثار ضخمة كسيرة في البلدان المتحدثة بالانجليزية، ونشرت الجارديان البريطانية فصولاً من الكتاب من في نهاية العام الماضي وأصبحت مؤلفة الكتاب من أشهر الشخصيات السياسية في الغرب خلال فترة وجيزة للغاية. الاسم الجديد هو ناعومي كلاين NAOMI KLEIN الصحفية الشابة الأمريكية (٢٩ سنة) وهي من نشطاء الحركة العالمية لمقاومة العولمة الرأسمالية وكانت رئيسة مشاركة للقمم المضادة في كوبيك.

عنوان كتاب ناعومي كلاين هو (NO LOGO) وعنوانه الفرعي: «صراع اللاعبين العالميين على سطة السوق - لعبة الخاسرون فيها كثرة، والرابحون قلة». والكتاب مرشح ليكون من أكثر الكتب مبيعاً كما في أمريكا وبلدان عديدة أخرى.

رسالة ألمانية

نبيل يعقوب

وتنطلق ناعومي كلاين من ظواهر السوق والتي تنشأ فيها العلاقة بين المواطن المستهلك والقوى المسيطرة على السوق. وتبحث آثار عملية زوال الحدود بين الأسواق على نطاق عالمي. فتجد أن زوال الحدود لم يأت بالحرية بل بتقليص الحرية الفردية وبإلحد من فرص الاختيار، وبطمس تنمحي معه تضاريس التعددية الثقافية. وتسلط الضوء على ممارسات عمالقة السوق العالمية مايكروسوفت وشركة شل وغيرها. وتتمعن في العلاقة لتجد أن مارلبورو لا يبيع سجائر فقط بل يبيع كما تكتب «حرية» وليفيز LEWIS لا يبيع ملابس بل «غطاً للحياة غير تقليدية». وهي تكتب أن هناك فارقاً كبيراً بين الرمز (الصورة أو الرسم) الذي يرمز لماركة معينة أي ال LOGO من جهة والمنتج ذاته من جهة أخرى. ففي زمن الرأسمالية العولمة «تبيع لنا الاعلانات كل ما نفتقده في حياتنا اليومية: تحقيقنا لذاتنا، والصدقة، والتواصل الإنساني، والحرية، والشعور بالسعادة، بل والتأمل الروحي».

وتحلل ناعومي كلاين حقيقة تلك الحرية والتعددية والرفاهية التي تعد بهما العولمة. وتصل ابنة المجتمع الأمريكي البعيدة عن المنابع الكلاسيكية لفكر اليسار للاستنتاج بأن دعايات الشركات الكبرى التي تروج أن المستهلك يملك حرية الاختيار دعايات خادعة لأن هذه الشركات تحدد من الحرية فهي في الواقع تسيطر «بماركاتها» على وسائل الاعلام والمجال العام وتصل سيطرتها إلى قلب المؤسسات التعليمية. وتصف الأرباح الخرافية الناتجة عن الانتاج الرخيص الذي تديره هذه الشركات العالمية حالياً في أندونيسيا والصين والهند والمكسيك وفيتنام والفلبين فيما يسمى مناطق التجارة الحرة حيث لا تلتزم بالاسهام في

سوقا ينظم نفسه بنفسه ليس سوى استراحة قصيرة. ولا يكتب المعلق أن هذا النقد يمثل أحد نقاط النقد الماركسي الرئيسية لوهم السوق المنظم لنفسه. وقد بين تحليل ماركس أن وظيفة التنظيم هذه عمياء، وتأتي دائما متأخرة بعد أن تقع الهزات، وبعد دمار الانتاج والمنتجين. أي إنه ضبط وتنظيم لعلاقات الانتاج يتحقق على حساب المنتجين. فبينما تضعفهم ويزداد أقواهم ثراء.

ويقول جراي أنه بالرغم من أن التقدم في مجال المواصلات وبخاصة تكنولوجيا الاتصالات قد عم كافة مناطق الكرة الأرضية أو مسها، إلا أن الأرباح الناتجة عن هذا التقدم تعود بالنفع أساسا على الدول الرأسمالية «التوريئية» ويعنى ذات التطور الرأسمالي السريع. وهو يؤكد على الاتساع الملحوظ للهوة بين الثراء والفقير في العالم.

ومضى جون جراي أبعد في كشفه للعلاقات الرأسمالية الحقيقية وليس كما تصفها كتابات النيوليبراليين. فهو يعلن أن من الخطأ تصور أن الفروق الطبقيية بين أصحاب الأعمال والعمال تزول تدريجيا. ويقول أن الصحيح هو أن جيش العاطلين يتزايد على الدوام بسبب التقدم التكنولوجي الذي يحقق تويرا في العمل. وهنا يقترب وصف الواقع من استنتاج ماركس عن نشوء «جيش العمل الاحتياطي» بوصفه علامة تدين النظام الرأسمالي

ويوجه جراي نقده للأيديولوجية النيوليبرالية للعملة التي تغطي بضابها الوضع الكارثي الذي يتمثل في سيطرة مجموعة صغيرة من «لعبة الأموال» (الذين كما يقول جراي أطلق عليهم أسما لطيفا وهو اللاعبون العالميون) على ميدان الاقتصاد وبذلك على الميدان السياسي اللصيق به وذلك في أنحاء شاسعة من العالم. هذا يجعل الدول القومية بلا حول ولا طول.

ربما ليس ثمة جديد في نقد الرأسمالية للعملة في ما جاء به جون جراي. الجديد هو أن المناقشة الديمقراطية والصراع الاجتماعي في ظل حقائق الواقع تجعل صفوف المعارضين للعملة تتسع لتشمل حتى أنصارا سابقين للنيوليبرالية.



مظاهرات ضد العملة في كيبك

تتوافر فيه بعد ظروف تغيير اجتماعي جذري يمكن لهذه الحركة أن تتطور وتفرض اصلاحات لصالح المستهلكين، والمهددة أماكن عملهم ولصالح إصلاحات إنسانية في أنظمة انتاج العالم الثالث ولهذا تسهم قوى اليسار الثابت على أهدافه بقوة في تعزيز هذه الحركة وفي تعميق وعيها الاجتماعي.

العالم «جراي» داعية النيوليبرالية يتبرأ منها

كان جون جراي John gray أستاذ الفكر الأوروبي في London

School of Economics في الثمانينات من أقوى أنصار مارجريت تاتشر نفوذا. وكتبت صحيفة البرلمان الألمانية Das Parlament أنه أصبح اليوم من أشد منتقدي أنصار تاتشر النيوليبراليين وأولهم توني بلير. وتعلق الصحيفة في زمننا الحاضر بعد الشخص الذي يتنكر بالكامل لتصوراته وتوصياته السابقة أمرا نادرا، ولكنه أمر ضروري بشكل مطلق.

وكان جراي قد آثار ضجة بكتابه «الوعد الكاذب» والذي رد فيه على الحجج الرئيسية لليبراليين.

وتلخص الصحيفة مرافعة جون جراي ضد أطروحاته هو السابقة:

يعارض جراي التشويه الرائج لتاريخ الاقتصاد بالادعاء بأن السوق هو المحرك الرضلي الذي دفع التطور الاقتصادي بشكل شامل في العالم. ويعتبر جراي أن

التأمين الاجتماعي ولا الاسهام في تكلفة صيانة البيئة.

وتركز كلاين نقدها على استراتيجيات الاعلان المضللة.

ولكن كلاين- وربما كان هذا من أهم ما جاء به كتابها- تقدم عرضا للأنشطة التي يقوم بها الناس الذين لم يعودوا قادرين على مشاهدة اعتصار العالم الثالث لحساب العالم الأول، مشاهد الأطفال الذين يعملون في بلدان آسيا في ظروف بشعة في تجميع أجهزة كمبيوتر لن يملكو مثلها ولن يتعلموا استخدامها أبدا، ولم يعودوا قادرين على الصبر على ما يجري باسم حرية الكلمة التي حولتها أجهزة التهرج الاعلامية إلى مستنقع للجهل والتفاهة.

من هذه الأنشطة حملات مقاطعة منتجات مثل بيبسي كولا ومقاطعة شركة شل وغيرها.

ناعومي كلاين ترى مجال المقاومة في السوق نفسه بتنوير المستهلكين والذين بدأوا يمارسون حق النقد والاعتراض والضغط حتى إعمال سلاح المقاطعة.

وظاهرة ناعومي كلاين مبشرة باتساع المقاومة للعملة. ولكن كتابها ليس مائيفستو جديد معارض للرأسمالية كما تقول تعليقات صحف ذات وزن (كريستيان سانس مونيتور- عدد الانترنت ١٧ أبريل). إذ طالما انحصرت معارضة ومقاومة الرأسمالية في ميدان علاقات الاستهلاك وليس في ميدان علاقات الانتاج ليس على الرأسمال أن يخاف على مستقبله. ولكن في عالم لا

الإعداد للنبوة.. رؤية تاريخية



خليل عبد الكريم

قراءة نقدية لكتاب خليل عبد الكريم «فترة التكوين في حياة الصادق الأمين»

فهو في هذا الكتاب يتناول موضوعين لم يفكر فيهما من قبل: أولاً مسألة ما يسميه صناعة النبوة وثانياً مسألة مصدر الشراء في المعارف والغنى في العلوم التي اتسم بها النبي محمد رغم كونه أمياً لا يعرف القراءة ولا الكتابة.

فأما مسألة صناعة النبوة: فأى قادم جديد أو مأمول منتظر من الحتم اللازم أن يمر بفترة إعداد تهيئة وتشذيب وصنفرة وتعليم وتدريب ليفقدو أهلاً لحمل ما سيضطلع به والذي وصفه القرآن المجيد بـ (القول الثقيل) (٢٩٦).

فهذا ما حدث لموسى حين تمت تربيته في

التاريخية (الاقتصادية / الاجتماعية / الثقافية / السياسية) في تحويل قبيلة بدوية إلى تأسيس وقيادة دولة مترامية الأطراف، ذات قداسة في أذهان الكثيرين هي دولة الخلافة الإسلامية.

وهكذا هو تقريباً في سائر كتبه.

لكنه في كتابه الحالي «فترة التكوين في حياة الصادق الأمين» يتجاوز - إلا قليلاً - كل المحاذير التي تحول بيننا وبين حرية التفكير والتحليل العقلاني.

د. عاطف أحمد

تتميز كتابات خليل عبد الكريم بالجرأة في تناول الموضوعات التي يسكت عنها كثير من المهتمين بالتراث العربي الإسلامي.

فهو في واحد من أوائل كتبه، على سبيل المثال يتناول بالتوثيق وإثبات موضوع الجدور التاريخية للشريعة الإسلامية وهو موضوع شائك وحساس ولكنه لا يتوانى عن الخوض فيه كاشفاً كيف أن كثيراً من التشريعات والتقاليد التي تبناها الإسلام هي في واقعها التاريخي جزء من التراث العربي قبل الإسلام.

ثم هو في كتاب آخر، قرش من القبيلة إلى الدولة المركزية يبين كيف أسهمت العوامل

البيت الكبير حيث أشرف فرعون بنفسه على أطوار التنشئة ومراحل التعليم وأشرط التربية فأحضر له الكهان والعلماء والحكماء الذين لبس لهم مثيل في العالم المتحضر آنذاك. (٢٩٧)

وهذا ما حدث مع عيسى حين تطوع لتربيته وإعداد زكريا وابنه يوحنا وأمه الصديقة التي قضت شطراً من حياتها الأولى في بيت المقدس وزوج أمه يوسف النجار الذي حصل قدراً لا بأس به من العلوم الدينية . ثم إنه اتصل بالكهنة المصريين واغتترف من علومهم الكثير ومنها الطب والسحر (٢٩٧). فهذا إذن هو شأن الأنبياء . يتعين على كل منهم أن يصير محيطاً بمجريات بيئته وما يدور في مجتمعه وما يحدث في وسطه . وهذا لا يتأتى له إلا إذا جاء صانعوه من قلب البيئة ومن باطن المجتمع ومن داخل الوسط وهو ما لا يتحقق إلا في بشر مثله (٢٩٦).

وواسعو الأفق والمستنيرون لا يرون في ذلك تناقضاً (٢٩٢) ولا يوجد في الذكر الحكيم ولا في السنة المحمدية نص واحد يحول دونه بل بالعكس فقد جاء في القرآن الكريم نفسه (ولتصنع على عيني) أي لتتم الصناعة تحت رعاية ربه (٣٩- طه) ، وهي آية تدل على أو تقطع بوقوعه (٢٩٢ ٢٩٧).

وهكذا يثبت بالحجة القاطعة أن موسى وعيسى دخلا بوابة التصنيع واجتازا مراحلها وما نال ذلك من قدر بهما بل أنهما بزادان تألقا وتعاليمهما وحكمتيهما تترسخان يوماً بعد يوم (٢٩٧) وهكذا يتحتم أن يكون محمد قد دخل التجربة نفسها . تجربة الإعداد والصنع . وهو ما نتحدث عنه المؤلف على النحو التالي:

لقد يدان مع محمد قبل أن يلتقي أبوه بأمه ثم وهو جنين في بطن أمه ثم صاحبناه لبلة مولده ثم وهو مولود ثم طفل ثم صبي ثم شاب (رما يشير بذلك كله إلى الخوارق التي صاحبت تلك الأحداث) حتى يحين وقت التجربة التي يتحدث عنها قائلاً:

ثم التقطته (سيدة قريش) بعد أن توسمت فيه بفراصة يعز مثلها أنه هو (القادم المنتظر) الذي طال شوق أصحاب جميع الملل وكل الأديان والمعتقدات وسائر التحل إليه وعلى رأسهم سدنة الأصنام والكهان والرهبان والأحبار ثم قسامها (أي السيدة خديجة) بمعونة سخية من ابن عمها (القس: ورقة بن نوفل) الذي استحكم في (علم الكتاب) بدور لا نجد له في تاريخ الأديان مجرد شبيه . ملحمة خالدة سلخت من عمر الطاهرة والقس عقدا ونصف عقد من الزمان في الإعداد والتصنيع

والتهيئة والتأهيل حتى طرح ذلك العمل الصبور الدؤوب المتأني المخطط والمرسوم بدقة متناهية ثمرته الناضجة . حدثت واقعة (غار حراء) بصورة فذة معجبة أدهشت حتى فاعليها : سيدة نساء قريش وورقة لأنها جاءت بصورة لم تكن تخطر لهما على بال ولم يحلما بها قط (١٨).

وقد توافقت في نظر الكاتب - عملية الإعداد هذه مع تعليم محمد وتدريبه على حفظ التوراة والإنجيل أو بعضاً منهما على الأقل مما ترجمه ورقة بن نوفل من إصحاحات الأمر الذي يفسر في الوقت نفسه المسألة الثانية الخاصة بمصدر الثراء في المعارف والغنى في العلوم التي اتسم بها النبي محمد رغم كونه أمياً لا يعرف القراءة ولا الكتابة.

وتشكل هذه الفكرة المحور الذي تدور حوله استدلالات واستشهادات الكتاب بأكمله تقريباً . حيث يورد الكاتب عدداً وفيراً من الوقائع النصية التي تتعلق بالجوانب المختلفة لأطراف تلك التجربة ، ويدعمها بعدد من الفروض التفسيرية التي تنسجها معاً في إطار متسق يصنع في النهاية الفكرة المحورية.

وتدور هذه الوقائع النصية - أي التي تستمد من ورود نصوص في الكتب التراثية بشأنها دون أن يعنى ذلك بالضرورة عدم وجود نصوص مضادة أو مخالفة ودون أن يعنى وجود أدلة وثائقية أي شواهد تاريخية عليها - حول النقاط التالية:

* مكانة خديجة وثراؤها وإصرارها على الزواج من محمد رغم فارق السن ورغم ثرائها الشديد وفقهه البالغ.

* نصرانية ورقة بن نوفل وتبحره في التوراة والإنجيل العبراني وإجادته العبرية وترجمته لما شاء منها إلى العربية وصلته الوثيقة بخديجة واهتمامه بتزويجها محمد ومشاركته في عقد قرانها .

* يتم محمد وفقهه ، رغم انتمائه لبني هاشم من سادة قريش ، واشتغاله بالرعي ثم العمل في التجارة لدى خديجة وزواجه منها واقتضاره عليها . وتفرغه بعد الزواج لممارسة حياته الخاصة دون الالتزام بأي عمل .

* تمتعه بمواهب لغوية في الفصاحة ومنطق البيان والذاكرة اللغوية المتفردة.

* ميله للعزلة والتفكير ، وتحننه بغار حراء دورياً ، بعد زواجه من خديجة ، التي كانت غالباً ما تصطحبه إلى هناك .

* حدوث «رؤى» غالباً منامية ، مع احتمال سماع أصوات ورؤية ضوء (أو أشياء بصرية) أحياناً .

* واقعة الغار ولقاؤه بجبريل والبشارة ، وموقف خديجة واهتمامها الشديد بالاستفسار عن حقيقة ذلك الحدث من ورقة بن نوفل وبحيرا الراهب على الأقل .

* الجهر بالنبوة وتركز الآيات المكية (الأولى على الأقل) على ترهيب وترغيب سادة قريش من خلال صور بيانية غاية في القوة والفصاحة.

* ما ورد في القرآن حول المسيح مطابق لما كانت تؤمن به الفرقة النصرانية التي انتمى إليها ورقة.

تلك هي أهم الوقائع النصية التي يوردها خليل عبد الكريم ، لكنه يجدها غير كافية لكي تكون عناصر الفكرة المحورية التي يتبناها ، فيضيف إلى الوقائع النصية فروضاً تفسيرية بمعنى أنها افتراضات تبدو مرتبطة بتلك الوقائع ولازمة عنها منطقياً وتقوم في الوقت نفسه بتفسيرها على نحو يصل بنا إلى فكرة أن ثمة خطة يرسمها بإحكام ورقة بن نوفل وخديجة لتأهيل محمد للنبوة أي لتلقى الوحي . (وبلاحظ هنا أن خليل عبد الكريم يؤكد في أكثر من موضع أن ذلك لا يمس بأ حال من الأحوال ألوهية الوحي والنبوة).

ويمكن تحديد تلك الفروض على النحو التالي:

١- أن ورقة - وخديجة بالتالي - تبين من أن هذا هو النبي المنتظر الذي سيأتي على يديه دين جديد للعرب وفقاً للنبيات والعلامات التي صاحبت مولده والخوارق التي حدثت في مختلف أطوار حياته الأولى .

٢- أن ورقة كان يترجم إصحاحات من التوراة والإنجيل ويكتبها ويعطيها لخديجة لكي تعلمها لمحمد وتناقش معه أحداثها ومضامينها وتؤكد من استيعابه لها ، وهذا هو المصدر الوحيد لمعارف محمد .

٣- أن خديجة كانت تجيد القراءة والكتابة ، وإنها كانت تنتمي فكرياً للحلقة النصرانية بمكة .

٤- أن زواج خديجة من محمد كان هدفه الأول والأخير هو إعادة للنبوة التي حددت هي - بالاشتراك مع ورقة - مراحل الطريق إليها ووقفته إلى تنفيذها .

٥- أن محمداً لم تكن له أية ثقافة أو معارف أو ميول دينية - حتى تلك المتداولة والشائعة ولم تكن له أية تطلعات معرفية حتى تزوج خديجة فقامت هي بتربية وتنمية تلك الخصائص فيه .

ومثل هذه الفروض التفسيرية ذات وجهة عقلية من زاوية ما ، لكنها تظل مع ذلك قلقة وأحياناً غير مقنعة ، ليس فقط لافتقارها

لنصوص تؤسسها ، بل أيضا لأن كثيراً منها يعاني عدم اتساق داخلي من ناحية ، ويترتب عليه نتائج متناقضة من ناحية أخرى. كذلك فبعضها مفارق للواقع الملموس والعقلاني أصلاً مثل خوارق النبوة والمعجزات التي رافقتها.

فالخوارق والمعجزات النبوية : رغم كونها حقائق سوسيولوجية : بمعنى أن المجتمع يتعامل معها كحقائق ويسلك وفقاً لذلك ، ورغم كونها حقائق تاريخية : بمعنى أنها وجدت فعلاً بل وسادت في أزمنة معينة ، إلا أن ذلك لا يجعلها حقائق معرفية : بمعنى أنها تفتقد تماماً إلى ما يشبه إمكان حدوثها في الواقع الملموس أو إلى ما يجعل التفكير المنطقي بتقبلها كأفكار تتسق مع معطياته.

طبعاً خليل عبد الكريم سيقول إنه استخدمها أو وظفها بالمعنى السوسيولوجي لأنها كأنكار ومعتقدات منتشرة لدى الناس في ذلك الوقت فإن سلوك هؤلاء الناس كان مترتباً ومبنياً عليها . هذا صحيح إذا ظل الأمر داخل تلك الحدود . لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا : هو أننا نتحدث عن نبوءات ومعجزات خاصة بفرد معين بذاته ، وليس ثمة ما يؤكد أنها كانت موجودة فعلاً وقت حدوث ما تشير أي أنها ليست حكايات تنسب إلى أحداث ماضية بعد وقوعها بزمن طويل أي حكايات تصاغ بأثر رجعي . لذلك كان على المؤلف أن يناقش هذا الاحتمال وأن ينفيه من خلال تقديم أدلة مقنعة . ذلك أن مثل هذا الاحتمال أي احتمال أن تكون الخوارق النبوية حكايات قمت صياغتها بعد النبوة أو بتعبير أدق بعد أن انتصر محمد كنبى وترسخت حقيقته كسائق للوحي من السماء ، وهو الاحتمال الأكثر ترجيحاً من بين الاحتمالات الأخرى . لعدة أسباب :

أولاً : أنها تيمة مألوفة بالنسبة لعظماء كل أمة خاصة القديسين أو الأولياء . فالنور الذي شع من وجه أبيه وهو في طريقه إلى إنجابه ، والفداء الذي كان على عبد المطلب أن يفديه به وفاء للنذر ، والنور الذي انطلق من أمه لحظة ولادته حتى أضاء بصرى وجلسه تحت شجرة لا يجلس تحنها إلا نبى ، وخاتم النبوة على حده ، والفهام الذي أظله في رحلته إلى الشام والذي هو جناحي ملائكة يستظلانه في الهجير ، أو صياح من كان في هيئة رجل نساء ثناء أنه سيكون في بلدكن نبى يقال له أحمد يبعث برسالة الله تعالى فأيا امرأة استطاعت أن تكون له زوجة فلتفعل - وهي بشرى تكررت بصور مختلفة منها مثلاً : اليهودى الذى أتى نساء قريش وقال لهن :

أنه يوشك فيمكن نبى فأيتكن استطاعت أن تكون فراشا له فلتفعل ، وكذلك اليهودى الذى أنبأ ليلة مولده بأنه قد ولد هذه الليلة نبى هذه الأمة الأخير بين كتفيه علامة فذهبوا إلى آمنه فوجدوا العلامة بين كتفي محمد . كل هذه النبوءات والعلامات تتوافر في المعتقدات القديمة وتدور حول ذوى الشأن من القديسين والأولياء والأنبياء بعد ظهورهم ورسوخ مكانتهم.

ثانياً : لا يوجد دليل واحد على أن واحدة منها قد وقعت في حياة النبى قبل البعثة . ولو أنها قد حكيت وقت حدوث الواقعة التى ترتبط بها ، لانتشرت في حينها ولشاعت بين الجميع ، ولعرف القاصى والدانى أن محمداً هو نبى العرب القادم . فأخبار من هذا النوع فى مجتمع شفاهى محدود العدد كل فرد فيه يعرف الآخر أو يستطيع التعرف عليه ، لا يمكن الاحتفاظ بها فى نطاق السرية . بل ولعرف محمد نفسه - فيما بعد - ما حدث لأبيه وأمه عند مولده والعلامات التى ظهرت فيه والنبوءات التى أشارت إليه كنبى ، ولو حدث ذلك ، أى لو عرف الناس وعرف محمد بتلك الأمور لما عمل بالرعى ثم بالتجارة ولما ظل يعامل كيتيم وفقير وأجير . لأن الأمر لن يقتصر فى هذه الحالة على ورقة ولا خديجة بل سيشتيع بين الناس جميعاً . وفيهم سادة قريش وأغنياءها الذين كانوا لإيمانهم بالنبوءات والعلامات التى تأتى على هذا النحو سيحتضنون وليدهم بالرعاية والحماية القصوى حتى يبعث نبياً . فيكون موضع فخرهم لا تصديقهم فحسب . ولكانت أم هانى التى شدته إليها عاطفة دفعته إلى خطبتها قد تمسكت به أياً كانت العوائق وقتذاك .

وإذا كانت مثل تلك النبوءات ، فضلاً عما يشير إليه المؤلف من ورود البشارة بنبى اسمه أحمد فى الإنجيل ، هى التى دفعت ورقة إلى إدراك أن هذا هو النبى المنتظر ، فسإن الدافع الذى يجعله يتخذ من إعداد هذا النبى وتهيئته هدفاً لحياته ، يظل غير معروف وإذا عرف فسيظل غير مقنع . ذلك أن النبى القادم لن يكون ، إذا كان سيأتى بدين جديد ، نصرانياً ، وورقة نصرانى مؤمن بالنصرانية داع لها ومعلم لتعاليمها فما الذى جعله يسهم فى صنع من يأتى بدين جديد غير النصرانية . وهل هناك بالنسبة للمسيحى (أو النصرانى بالتعبير الأثير لدى الكاتب) بعد المسيح نبى ؟ أليس هو المخلص الذى جاء ليفتدى البشر عن خطيئتهم الأولى ويمهد لهم الطريق إلى الرب ؟ أليس هو القادم من ولادة عذرية والمؤيد بالروح القدس ؟ فلماذا لا يكون

هدف ورقة هو جذب محمد إلى النصرانية وليس تهيينته للإتيان بدين جديد ؟ هذا إذا قبلنا فكرة أن ورقة كان يعطى ما يترجمه من إصحاحات إلى خديجة لتعلمه محمداً ، وهى عملية من حيث الثبوت النصى أو التاريخى ، بلا سند من أى نوع . وإن كانت مقبولة عقلياً دون أن تكون بالضرورة مقصورة على محمد . وثمة سؤال كان من المفروض أن يطرح نفسه على الكاتب بخصوص هذه النقطة :

لماذا لم يتم ورقة بدلاً من ذلك بتعليم محمد القراءة والكتابة ليس بالعربية فحسب بل بالعبرية أيضاً : حتى يمتلك ناصية البحث والتكفير والتعبير بنفسه ؟

على أن دور ورقة بالنسبة لمحمد ، لا يقتصر على عملية التعليم بل يبرز أيضاً فى مسألة تزويجه من خديجة . إبنه عمه . فعلى الرغم من أنه كان قد خطبها لنفسه هو فلم توافق (١٧٠٩) . إلا أنه كان من أشد الناس حرصاً على تزويجها من محمد حتى أنه - حسب رواية معينة - عقد قرانها على محمد بنفسه : بأن ألقى كلمة أهل العروس وأشهد قريشاً أنه قد زوج خديجة من محمد (١٣٦) .

والسؤال هنا لا يختص بهذه الواقعة التى سيتم تحليلها فيما بعد ، لكنه يدور حول : إذا كان ورقة فى نيته مخطط باكر يقتضى تزويج خديجة من محمد ، فلماذا طلبها لنفسه هو ؟

وقد استلزم استكمال عناصر الفكرة المحورية نقطتين بالنسبة لخديجة افترضهما خليل عبد الكريم : أولاً إجادتها القراءة والكتابة وثانياً نزعتها الدينية (النصرانية) .

والقرائن التى يقدمها حول إجادتها للقراءة والكتابة لا تستند إلى نصوص بل إلى استدلالات من نوع : فما دامت قتيبة بنت نوفل تقرأ وتكتب ومثل أخيها طالعت الكتب فإن معرفة سيدة نساء قريش بالقراءة والكتابة تغدو أثبت وأعمق خاصة أنها أصبحت صاحبة تجارة واسعة تستدعى إجادة القراءة والكتابة ومن ثم يصير أمر استعارتها للصحف التى ترجمها ورقة من التوراة والإنجيل قريب الاحتمال (٣٦) .

وعلى الرغم من أنه يرى فى موضع لاحق من الكتاب (١٢٣) أن لديه براهين تؤكد معرفتها التامة للقراءة والكتابة فإن ما سماه براهين لم تخرج تفسيرياً عن مثل تلك الاستدلالات : كيف تسنى لها أن تدير تلك التجارة العريضة وتزدهر لو أنها أمية ؟ كيف يستسيغ العقل أن فاطمة بنت نوفل وفاطمة الخثعمية كل منهما تقرأ وتكتب وسيدة نساء الأرض وتجهلها . هل يجوز أن تتسيد نسوة

قريش ورجال قريش جميعهم أمية لا تعرف القراءة والكتابة؟ (١٢٤).

ولعل الخبر الوحيد المباشر هو الخاص بكتابتها لبحيرا الراهب تسأله عما حدث لمحمد (وفى خبر آخر: ركبت له بالشام) (١٢٥) لكن حتى هنا فالكثابة إلى بحيرا لا تعنى أنها لم تمل على أحد وإنما كتبت بنفسها. وبالتالي لا يدل هذا الخبر في حد ذاته على أنها تكتب.

فمسألة البراهين هنا مسألة مبالغ فيها وخاصة إذا اقتصرنا بمعرفة تامة بالقراءة والكتابة. وبطبيعة الحال ليس ثمة ما ينفي احتمال أن تكون على معرفة بالقراءة لكن ليس أمرا مدهشا أن تحدث النصوص التراثية عن معرفة نساء أقل منها بكثير بالقراءة والكتابة دون أن تذكرها هي إذا كانت تقرأ وتكتب مثلهن؟.

هذا عن إجادة القراءة والكتابة: أما عن النزعة الدينية فالكاتب بلمح ويكاد يفصح عن انتمائها للنصرانية ف: خديجة من عشيرة قرشيه فشت فيها النصرانية من دون أبطن القبيلة ومن فرع داخلته ديانة المسيح فاعتنقها ثلاثة أفراد من بنى عموميتها وتعمقوا فيها حتى حازوا فيها القابا باذخة. وليس هذا فحسب بل إن خاصة عبدانها وأقرب ولجتها وأنصق بطانتها بها نصارى وهذه المعارف جميعا مستقاة وموثقة من كتب السيرة المحمدية (١١٩) كذلك فثقافة خديجة إنما كانت ثقافة كتابية: أول القرائن على ذلك تلقيبها بالطاهرة وثانيها ما بذلته في سبيل الزواج من محمد لسمود الروحي يجعلها بطريق اللزوم تتمتع بثقافة دينية خاصة ذات منزع لا يغيب عن العين البصيرة (١٣٨) ومصدر ذلك أن الظاهرة شدتها صلة وثيقة وعلاقة حميمة وأصره متينة برؤوس أهل لكتاب في مكة والحجاز وإذا أنها برزة فالراجع بل المؤكد أنها جالستهم ونشبت بينها وبينهم محاورات قوامها العلم الكتابي مما يزيد ثقافتها الدينية عمقا (١٤٣) كذلك فترجمات ورقة (القس) التي من المؤكد أنها وفيرة... هذه الترجمات بطريق الحتم استعارتها منه خديجة فقرأتها واستوعبتها وشكلت قسما وسبعا من ثقافتها الدينية ثم هي بدورها طفقت تقرأها ل (الخاتم) بعد أن نكحته وغدت له بعلا وهو بدوره قد اختزنها في حافظته الراحية وذاكرته القوية (١٤٤).

على هذا النحو تبدو أسباب إصرار خديجة على الزواج من محمد ذات طبيعة دينية حته (أفالت خديجة لمحمد: قد أخبرني ناصح غلامى وبحيرا الراهب أن أتزوجك من

عشرين عاما) (٢٨).

ومن ثم أخذت تركز وتدقق في سيرة محمد وشخصيته حتى تحققت من أنه النبي المنتظر.

إذن انتقاء السيدة الطاهرة لمحمد لم يتم بدافع جسدى أو عاطفى بل نتيجة تمحيص وتدقيق وفحص واقتناع بأنه الأتى الذى فاض كيل الصبر فى انتظاره والتشوق إليه (٣٩).

وسند خليل عبد الكريم من الآراء التي تذهب إلى أن شباب محمد ووسامته هو ما جذب إليه السيدة خديجة دون أن يفكر فى احتمال أن تكون هناك أسباب متنوعة اجتمعت معاً من بينها ذلك السبب. أو أن تكون تلك الأسباب المتنوعة المجتمعة فى محمد جعلتها تحبه، أصبح حبها له هو الدافع لأن تبذل كل تلك الجهود لكي تقترب به. ولا ينفي ذلك توسمها فى محمد أن يكون ذا شأن فى المستقبل أو حتى أن تهين الظروف التي تيسر له ذلك. خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أن تجربة غار حراء قد فاجأتها وجعلتها تستفسر عن طبيعتها باهتمام عظيم. إذ لو كانت على يقين من نبوته لتوقعت فوراً أن تشهد بوادرها.

ولا أدري لماذا يصر خليل عبد الكريم على تحويل السيدة خديجة إلى قديسة. إذ هو يجعلها تبدو لنا وكأنها راهبة ذات رسالة عليا فوق دنيوية. رغم أنه من الواضح البين أن اهتماماتها الدنيوية عظيمة الشأن: سواء استدللنا على ذلك من مهارتها التجارية وراثتها البالغ الذى لم يأت من فراغ حتى لو كانت قد ورثت مالا كثيرا من أحد زوجيها، أو من زواجها مرتين وإنجابها العديد من الأنجال، بل وحتى من إنجابها من محمد نفسه مما يعنى أن العلاقة بينهما لم تكن مجرد تواصل روحى. لكن متى كانت هذه الاهتمامات ذات الطابع الدنيوى أو حتى الحسى حائلا بين الإنسان وبين أن يكون ذا شخصية عالية الخلق نبيلة الأهداف؟ المسألة إذن هي أننا لسنا أمام بدائل يقصى بعضها بعضاً. بل أمام تكوينات بشرية متعددة المستويات والجوانب.

لكن تصور البدائل المتناقضة بالضرورة والتي يقصى بعضها بعضاً يستمر مع خليل عبد الكريم فى تصويره لشخصية محمد ذاته.

فإذا استثنينا الخصال الشخصية التي أوردها خليل عبد الكريم (٣١٥) والتي يبدو واضحا فيها الأسلوب الإنشائى التمجيدى، فإنه يجعله من الجانب الآخر: أميا لم يقرأ صحيفة ولم يكتب كلمة ولم يمك قلماً ولم

يخط حرفاً. وذلك بشهادة القرآن العظيم. إنما عوض الأمية بذاكرة واعية وحافظة تسمع الجملة فتختزنها وتستوعبها لاتخرم منها لفظة مفردة (٣١٥) بيد أن الأهم من ذلك كله أنه ليست لديه ثقافة دينية من أى نوع (٣١٧). لماذا؟

لأنه تجرع مرارة اليتم صغيراً فطبعه بطابع الحزن ثم ذاق شظف العيش مع راعيه وكافله فاستشعر بأن الحياة ظلمته مما ضاعف أساه وانتهى به الأمر إلى إشار العزلة والبعد عن الناس والنفور من الاختلاط بهم. ثم امتهن رعى الغنم وهى حرفة تستلزم مفارقة الناس. وبعدها عمل أجيرا تجاريا فقام بسفرتين إلى سوق حباشه ورحلة إلى الشام مع مسيرة لحساب خديجة وحدثنا العبد عن عزوفه عن الاجتماع برجال القافلة، وحتى أنه لم يفعل واتدمج معهم ومع المشترين والبائعين فهم جميعا بلا ريب مليطون من أى ثقافة وخاصة الدينية.

فالذى حاز الثقافة الدينية آنذاك هم نفر من النخبة القرشية أما الآخرون وهم العامة فلا يفكرون فيها مجرد تفكير.

إثبات ذلك... أى خلر محمد من أية ثقافة... أنه عند عودته من الشام جلست إليه (خديجة) وحاورته فيما حدث وسألته عن التقى فتأكد لها أن صفحته الثقافية الدينية بيضاء من غير سوء. وبواصل خليل عبد الكريم قائلاً ولقد رضيت كل الرضا لأنه بهذه المشاية يقدو هو المطلوب تماماً لأن حاويته أو وعاء فارغ بالكفة من أى أخلاط عقائدية أو شوائب ومن ثم فهو الأصلح لأن يمتلى بما تصبه فيه تحت إشراف اليعسوب الماهر المجرب (ورقة) (٣١٨).

فهنا يصل خليل عبد الكريم إلى الصورة المنشودة: فمحمد هنا يبدو شخصية تتسم بالسلبية المطلقة (العزلة/ الأمية/ الخلو من أى ثقافة من أى نوع / القابلية العالية للاستيعاب) وبالتالي بالقابلية العالية للتشكل. وهذا ما يتواءم تماماً مع مخطط الثنائى ورقة/ خديجة لكي يصنع منه النبي المنتظر.

وقضى مراحل التجربة كما يستعرضها الفصل الأخير من الكتاب:

بالتمفرغ من الالتزام بأى عمل، إلى الاختلاط بالناس والمشى فى الأسواق والدخول فى حوارات مع أصحاب العقائد والملل المختلفة والإنصات للشعراء والتحنث فى غار حراء بانتظام، ثم تلقى العلم الكائن فى التوراة والإنجيل من ترجمات ورقة. هذه

التجربة استمرت ما لا يقل عن خمسة عشر عاما نضجت ثمرتها في واقعة غار حراء.

ويعبر خليل عبد الكريم عن ذلك قائلا: إن المراحل التي تنقل فيها (الشهم = محمد) في مسيرة التجربة وقصص أنبياء بني إسرائيل التي دأبت الطاهرة (خديجة) وابن عمها القس يحكيانها له مترجمة عن التوراة ، ما انفكت تؤتي ثمارها المرجوة بأن تفرز إحياءات متنوعة عليه من سماع أصوات إذا أبعد وخلا دون أن يرى مصدرها وقد عبر عنها مرة (بنداء) وثالثة تخاطبه باسمه ففرغ وخشى على نفسه إما من الجنون أو أنها مس من الشيطان فينطلق هاربا وكالعادة لا يوجد ملجأ أو منجى إلا بين ذراعي الأم الرؤوم وفي الحضان الدفئ للبعيل الحبيب خديجة فتهدده وتهده وتهنئه وتطمئنه وسرى أن الفعل تكرر مرات عديدة وأهدته إيانا مصادر كثيرة (٣٤٤).

ما أريد إبرازه هنا هو الصورة السلبية لشخصية محمد حتى بعد أن شارب على الأربعين ، وبعد أن اكتسب خبرات حياتية وثقافية متعددة.

على أن هذه الصورة لا تستند إلى مصادر تراثية نصية مثلما هي الحال بالنسبة للوقائع النصية التي وردت من قبل ، بل تستند إلى استدالات خليل عبد الكريم المبنية على تصورات معينة تتعلق بالمجتمع العربي قبل الإسلام وبظروف محمد الشخصية والاجتماعية ، وتعلق أكثر بالفكرة المحورية التي يتبناها والتي يتصور - خطأ - أن تحققها إنما يقتضى توافر مثل هذه العناصر. ذلك أنه لا فكرة صناعة النبوة (بمعنى توافر عوامل أرضية بشرية معينة تهيئ لظهورها) ولا فكرة تحقق ذلك بالنسبة للنبي محمد ، أساسا من خلال علاقته الوثيقة بخديجة وورقة ، تقتضى مثل تلك الصورة السلبية لشخصية محمد . كذلك لا تقتضى أى من هاتين الفكرتين استبعاد عناصر أخرى لعبت دورا مؤثرا في التكوين الثقافي لمحمد ، أشار خليل عبد الكريم نفسه إلى بعضها.

فضلا عن شعر ورقة (١٩٢) ذكر خطب قس بن ساعدة (٣٢٢) وشعر أمية بن أبي الصلت (١٩٠) ، باعتبارهما من المصادر الثقافية التي تأثر بها محمد . لكنه في الوقت نفسه استبعد تماما وسفه تسفيها خطابيا أخلاقيا - الرأي القائل بوجود علاقة ما لمحمد بواحد أو أكثر من العبيد النصارى بمكة كانوا يقرأون الكتب ويعلمون علمهم وفقا لما تشير إليه الروايات النصية التراثية ذاتها التي يستند الكاتب إلى مثيلاتها في

إثبات الوقائع النصية . والواقع أن الأدلة التي استند إليها في رفضه لتلك الروايات تبدو غير مقنعة للعقل المحايد . خاصة أن النص القرآني لا ينكر الواقعة في حد ذاتها وإنما يحتج باختلاف اللسان وهو أمر يقبل التأويل. وليس المهم هنا هو إثبات أن شخصا أو أشخاصا معينين بذاتهم هم الذين كانوا مصدرا ثقافيا لمحمد بل ما يهمنا بالدزجة الأولى هو الإشارة إلى الوضع الثقافي الاجتماعي العام الذي كانت عليه مكة في ذلك الوقت . وقد ذكر خليل عبد الكريم بوضوح عندما تحدث عن انتشار النصرانية في مكة بدرجة أكبر من اليهودية (١٣٣-١١٩-١٧٣-١٧٧) ، أن هناك عديدا من النصارى الذين يعلمون الكتاب والذي أشار أحدهم ، هو ناصح غلام خديجة ، عليها بالزواج من محمد قبل عشرين سنة من حدوثه ، لعلمه أنه النبي المنتظر.

واقع الحال إذن وفقا لما لدينا من مصادر هو أن «صلوات مكة كانت قوية بالشمال حيث كانت النصرانية هي ديانة أهل الشام . كما كانت منتشرة بين القبائل التي تعيش على تخوم الشام وعلى الطرف الشمالي للعراق كما كانت منتشرة في الحبشة واليمن ... ومن هذه الجهات قدم عدد كبير إلى مكة إما بتشجيع بعض القرشيين ليكون عندهم من يقوم بما هم في حاجة إليه من الصناعات وإما بسبب اضطهاد وقع عليهم .. ومن المحتمل أن يكون بينهم جماعة من المبشرين ، فقد كان المبشرون يطوفون أنحاء الجزيرة العربية للدعوة إلى النصرانية وقد شجعت حكومتهم هذا التبشير لما رب سياسية بعيدة الأهداف ، وقد كانت تبغى من وراء ذلك كسب العرب إلى صفها ومحاربة أعدائها الفرس بسلاح الدين» ويتابع الباحث قائلا : «ومنهم من كان متميزا في ثقافته الدينية بحيث كان أهلا للاستشهاد به في أمر الرسالة المحمدية» ويذكر نفس المصدر آيتين تقطعان بوجود إسرائيليين في مكة كما ذكرت كتب السير والتراجم صلة بعض اليهود بالمكيين ومحالفتهم لهم وإقامتهم بمكة للاتجار».

تبقى نقطة أخيرة في هذا الموضوع ، تتعلق بنوع الثقافة التي نتحدث عنها ومدى شيرع مثل هذه الثقافة في المجتمعات المعنية. فالثقافة التي نعنيها هنا ليست هي الثقافة الرفيعة وليست هي الثقافة الكتابية المتخصصة وإنما هي الثقافة الشفاهية العمومية التي تتكون غالبا من حكايات سردية ومرويات وأعاجيب تشكلت من التراث

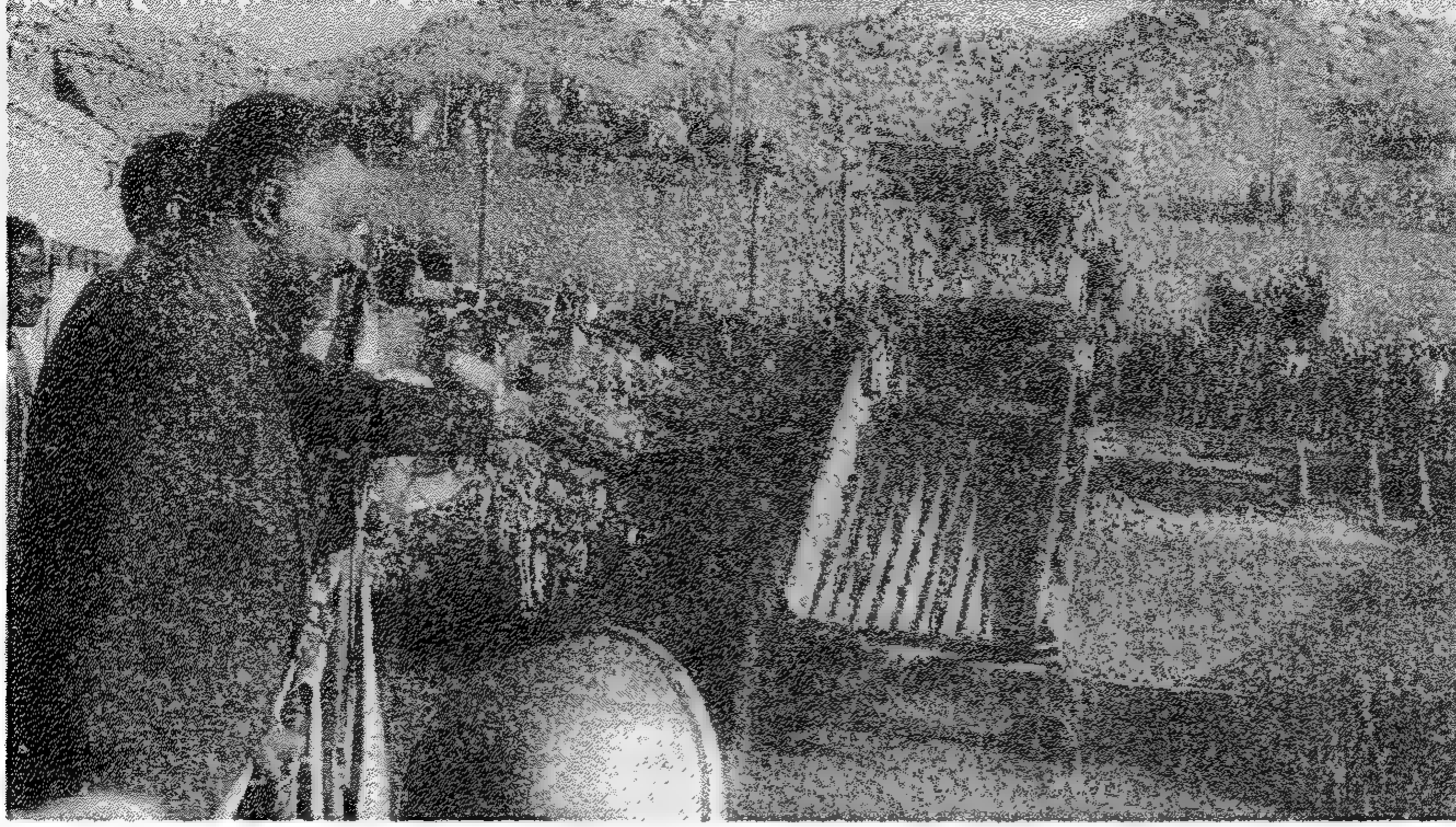
الشعبي المتداول والمعتقدات القديمة. ومثل هذه الثقافة ليست مقصورة على الفئات العليا بل هي متاحة تقريبا للجميع حيث تتداول في الاجتماعات العامة وفي حلقات السر وما إلى ذلك ، لأنها تتعلق بتساؤلات إنسانية عامة ويختلط فيها الشعر بالنثر بالحكي بالتمثيل . وقد أشار خليل عبد الكريم إلى أهمية أسواق العرب في التكوين الثقافي لمحمد ، وإلى ما كاثرت تشهده من مناظرات شعرية وجسالات غنائية من كل نوع (٣١٩) وحضور مثل هذه الاجتماعات العامة كان متاحا للجميع . الأمر الذي يعنى أن مثل هذه الثقافة لم تكن مقصورة على الفئة العليا في المجتمع.

يمكننا إذن قراءة الوقائع النصية التي أوردها خليل عبد الكريم ، في ضوء جديد ، يجعلنا نستغنى عن الفروض التفسيرية ، ونتجنب ثغراتها ، وفي الوقت نفسه نستغنى عن نظرية الخطة السرية التي تبدو أشبه بالمؤامرة والتي يبدو فيها محمد مجرد ألعوبة تحركها خيوط خفية دون أن يدري.

والقراءة التي أقترحها لتلك الوقائع النصية بسيطة - وربما عملية - للغاية. أن ورقة الذي أصبح نصرايا مؤمنا وقارنا وكاتبنا للتوراة والإنجيل أحب خديجة وخطبها لنفسه فلم توافق . وخديجة بدورها أحبت محمدا ورغبت في الزواج منه ، ولو ثوق علاقتها بابن عمها ساعدها في ذلك . وهباً الوضع الجديد لمحمد أن يحيا في جو ثقافي ذي نزعة دينية ، فكان مصدرا من بين مصادر أخرى لثقافته التي جمعت إلى حكايات الأنبياء والخلق والتكوين التوراتية ، حكايات أخرى ذات طابع عربي أكثر . وشكلت جميعا خلفية مواتية تماما لتلقى الوحى.

وأيا كان التفسير الذي يجد قبولاً أكثر لدى القارئ ، فإننا لسنا بصدد تصورات نهائية ولا قاطعة ، وإنما هي احتمالات وترجيحات تقبل أيضا صياغات وتفسيرات مغايرة.

لكن المشترك في كل تلك التفسيرات هو أنها تجعلنا نمارس تفكيراً عقلائياً نسبياً يقبل التعددية والرأى الآخر . وفيما يتعلق بموضوعنا بالذات ، فإن مثل هذا التفكير من شأنه - في المدى البعيد - أن يجعلنا نرى فترة الاعداد للنبوة في ضوء تاريخي جديد.



ماذا بقا من الناصرية

بعد رحيل جمال عبد الناصر؟

ودولى شهد تغيرات كبيرة ومتسارعة في الفترة التي تفصلنا اليوم عن تاريخ رحيل جمال عبد الناصر، وسأبدأ بمكون الثورة وأداتها.

لم يكن عبد الناصر بعيداً عن الواقع عندما أعطى للانقلاب الذي وقع في مصر في الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢ صفة الثورة، وذلك الانقلاب، وعلى الرغم من طابعه الفوقى، نقل السلطة في مصر من أيدي التجار وأصحاب الأملاك العقارية وكبار الموظفين إلى أيدي ممثلي الفئات الوسطى في المجتمع. وقد رأى عبد الناصر في ثورة يوليو الطريق الذي يضمن عبور مصر من الماضي إلى المستقبل والوسيلة الوحيدة للقضاء على عوامل القهر والاستغلال والتخلف ومواجهة تحدى التنمية، حيث تعامل معها، في «فلسفة الثورة»، باعتبارها ثورة في ثورتين: سياسية واجتماعية، ثم قدر بعد ذلك بسنوات، في «الميثاق»، بأن ثورة يوليو، التي غيرت حياة المصريين تغييراً عميقاً، ستطلق الشعب المصري من قيود الاستغلال والتخلف وتدفعه نحو التقدم، وصولاً إلى بناء مجتمع حديث تسوده علاقات اجتماعية جديدة وقيم أخلاقية جديدة وثقافة وطنية جديدة.

ودون الانتقاص من أهمية الانجازات التي

يتماهون مع شخصيته وقيمه وبرنامجه السياسي، كما تبين من نتائج تحقيق أجرته دينا الخواجه قبل خمس سنوات مع عينة من الشبان المصريين الذين عرفوا أنفسهم بأنهم ناصريون، لأن عبد الناصر كان، في رأيهم، أول زعيم من أبناء مصر يحكم البلد، ويقي مهموماً بمصير الفقراء، واحترام تقاليد الشعب المصري، وكان بسيطاً في حياته، وحقق الإصلاح الزراعي وضمن مجانية التعليم، وكان لديه طموح إلى وحدة العرب في مواجهة الإمبريالية.. إلخ.

أما الناصرية، بوصفها تياراً فكرياً وسياسياً، فقد تميزت بحملها مشروعات مترابطين: مشروع وطني هدف إلى بناء دولة حديثة في مصر، مشروع قومي طمح إلى توحيد العرب وجعلهم كتلة مدمجة فاعلة ومؤثرة في العالم، فهل الناصرية، بهذا المعنى، لا تزال حية؟

للإجابة عن هذا السؤال، قد يكون علينا أن نفكر الناصرية إلى مكوناتها الرئيسية، ومن ثم نضع كل مكون من هذه المكونات على تماس مع معطيات واقع مصري وعربي

للإجابة عن السؤال المطروح علينا في هذه الندوة، لا بد، بداية، من تحديد المعاني للمصوغة التي ينطوي عليها مصطلح الناصرية: وهنا أقول: إن الناصرية هي زعامة ثورية مصرية تجاوزت بتأثيرها حدود مصر لتشمل كل الأقطار العربية، من جهة، وتبار فكري وسياسي اندرج في إطار حركة القومية العربية وحمل مشروعاً تغييرياً متميزاً من جهة ثانية.

فالناصرية، باعتبارها زعامة ثورية حققت إنجازات كبيرة، على الصعيدين المصري والعربي، واحتلت مكانة عسيرة بارزة، أصبحت من إرث الماضي، وذلك من منطلق أن التاريخ لا يعيد نفسه، إلا أن ذكرى الرجل الذي جسدها ستبقى بالتأكيد حية في الذاكرة العربية، فمن منا في وسعه أن ينسى وفقه جمال عبد الناصر لدى إعلانه تأميم قناة السويس، أو لدى توجيهه إلى جماهير دمشق المحنشة للاحتفال بإعلان دولة الوحدة، أو نسي مشهد الملايين المصرية التي خرجت إلى الشوارع لثني الرئيس عن الاستقالة إثر هزيمة حزيران، أو مشاهد الملايين العربية المنتحبة على رحيله؟

إن الانجازات التاريخية التي حققها جمال عبد الناصر غطت، في الذاكرة الشعبية، على أخطائه وجعلت شباناً ولدوا بعد رحيله،

د. ماهر الشريف

• الظروف ما زالت مهيئة لأن تلعب الناصرية دوراً في المجتمع العربي.. ولكن لابد من إعادة النظر والمراجعة النقدية لتجربة عبد الناصر..

• تعاضل دور الجيش بعد الثورة أدى في نهاية المطاف إلى عسكرة النظام وتركيز السلطة في أيدي فئة قليلة من أهل الثقة.

الاستعمار ، وأن دستور العام ١٩٢٣ أوقع الوطن في الخلاف على الغنائم دون نصر ، بحيث « أصبح الصراع الحزبي ملهة تشغل الناس » .

طبعاً ، لقد كان من المشروع أن يطمح عبد الناصر إلى تجاوز ثغرات تجربة لنضال الوطني السابقة ، ولا سيما فيما يتعلق بغياب البعد الاجتماعي عن ذلك النضال ، لكن المشكلة كسمنت ، في ظني ، في أنه استهان بكل إنجازات الجيل الأول لمرحلة النضال من أجل الاستقلال ، ولم يلتقط سلسلة الكفاح من حيث أفلتتها أيادي هذا الجيل ، الأمر الذي ترك انعكاسات سلبية على مسيرة كفاحه اللاحق . وهكذا ، فقد انطلق عبد الناصر من أن الديمقراطية التي عرفتها مصر قبل ثورة يوليو ، « ديمقراطية الواجهات الدستورية » كما أسماها ، كانت ديمقراطية « مزيفة » و « رجعية » ، وطرح في مواجهة مثل هذه الديمقراطية مفهوم « الديمقراطية السليمة » ، لكنه وقع في محذور من نوع آخر عندما ركز على المضمون الاجتماعي للديمقراطية على حساب مضمونها السياسي ، معتبراً أن تبني مصر « الحرية المجردة » أو « الديمقراطية المجردة » سيعني نهاية الثورة ، وأن المواطن لا يملك حرته السياسية « إلا إذا تحرر من الاستغلال » . وهكذا ، وبدلاً من الاستناد إلى المكاسب الديمقراطية التي انتزعها الشعب المصري بنضاله والسعي إلى تعميقها وتجاوز سلباتها وثغراتها ، أهمل التراب على تجربة ديمقراطية انطلقت ، في شكلها الجنيني ، منذ سبعينيات القرن التاسع عشر ، وكان من إنجازاتها صدور دستور العام ١٩٢٣ الذي ضمن حرية التفكير وأباح تعدد الأحزاب ووفر فرصة قيام البرلمان وشرع حرية إصدار الصحف . وبالتنكر للديمقراطية السياسية ، وتمكين « أهل الثقة » ومن ثم تكريس سلطة الحزب الواحد ، الذي صور بأنه الصيغة التي تجسد « السلطة الشعبية » ، ضعفت إمكانية بناء نظام سياسي حديث قائم على التعدد والتداول والمشاركة الشعبية ويعيد عن شخصنة السلطة . وانطلقت ، شبح فشلاً

الاقتصادي والاجتماعي قاعدة صلبة تستند إليها .

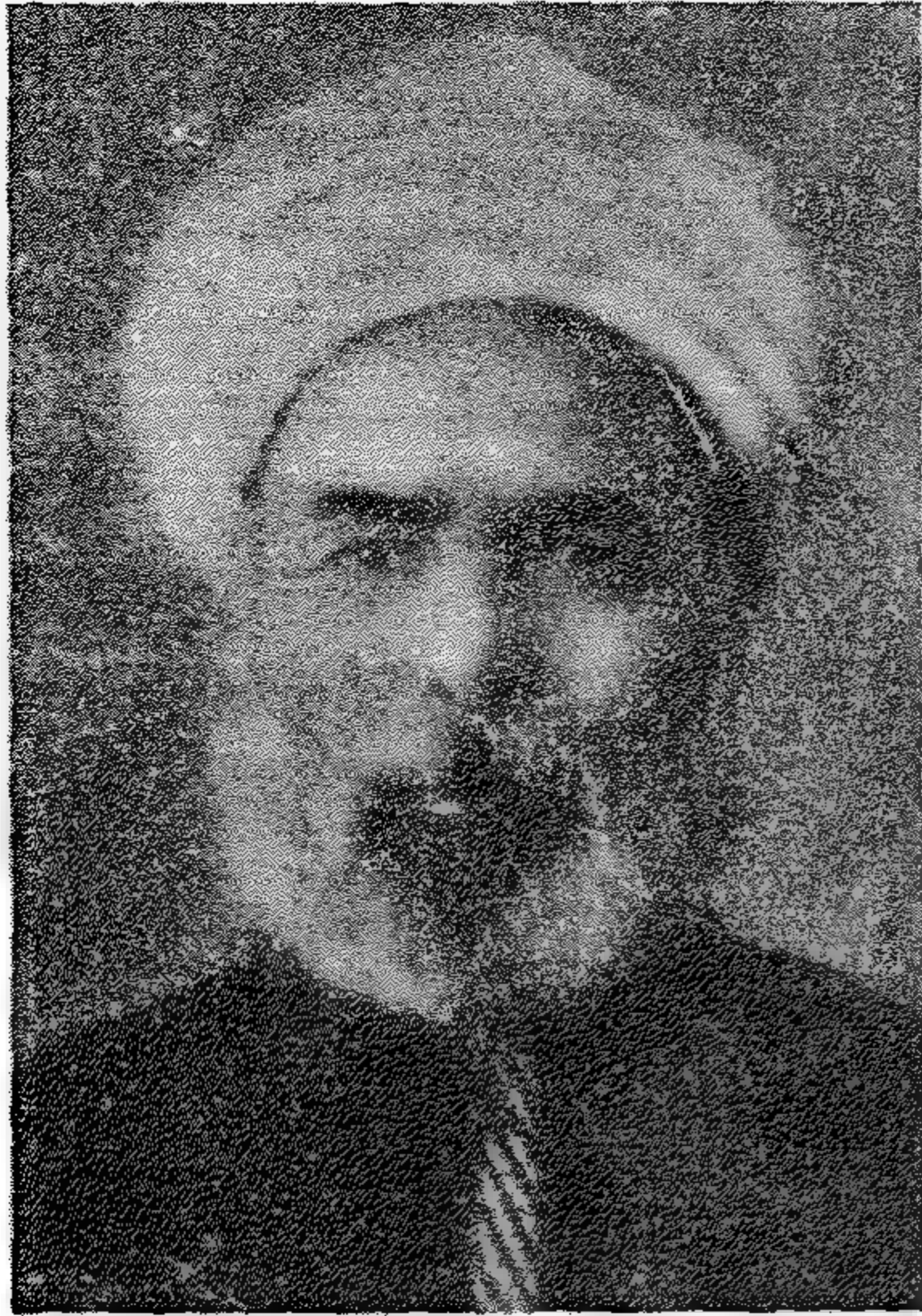
وقد تعمق هذا القصور ، الذي عانت منه الناصرية ، نتيجة استمرار رهان عبد الناصر على التغيير الفوقي ، وكذلك نتيجة موقفه السلبي من الديمقراطية السياسية .

فقد رأى عبد الناصر في الجيش ، وعلى رأسه تنظيم « الضباط الأحرار » ، « أداة الشعب » لصنع الثورة « لأنه كان ، كما قدر ، القوة الوحيدة المنظمة والواعية بينما كان الشعب ، على حد قوله ، « منقسماً على نفسه » وكانت الجموع « أشياء متفرقة وفلولا متناثرة » . ومع أنه توقع بعد الثورة مباشرة بأن يكون دور الجيش محدوداً ، بحيث يلعب هذا الدور الحارس الذي يحمي الثورة « لمدة معينة بالذات موقوتة الأجل » ، إلا أن هذا الدور استمر وتعاضل في الواقع ، وأدى ، في نهاية المطاف ، إلى عسكرة النظام وتركيز السلطة في أيدي فئة قليلة من « أهل الثقة » . والواقع أن رهان عبد الناصر على دور الجيش في صنع الثورة وتحقيق أهدافها لم يكن معزولاً عن الموقف المتحفظ الذي اتخذته من قيادة ثورة العام ١٩١٩ ، ومن تجربة العمل الحزبي التي شهدتها مصر في أعقابها ، حيث اعتبر بأن قيادة تلك الثورة ، ولكونها أغفلت مطالب التفسير الاجتماعي ، قد حرفت الثورة عن أهدافها ، وأن الحكم الذاتي الذي صارت تتمتع به مصر لم يكن سوى « منحة » من

حققتها ثورة يوليو في مختلف الميادين ، إلا أن الهدف الذي طمح إليه عبد الناصر ببناء مجتمع حديث بقی ، في الواقع ، معلقاً ، وذلك لأسباب عديدة ، يأتي في مقدمتها ، في اجتهد في قصور الناصرية عن إدراك أهمية المسألة الثقافية وجوئها إلى أساليب سلطوية في التعامل مع المثقفين . من الصحيح أن عبد الناصر قد أضاف ، في مطلع الستينات ، إلى البعدين السياسي والاجتماعي للثورة بعداً ثقافياً ، لكنه قصر مفهوم « الثورة الثقافية » ، على إشاعة العلم على نطاق واسع بين صفوف الشعب ونزع طابعه الطبقي ، ولم يدرك حقيقة أن ازدهار العلم والنجاح في استخدامه يشترطان وجود بيئة تسود فيها الحرية في البحث والعقلانية في التفكير وينتشر فيها التعليم الحديث القائم على مناهج التحليل لا التلقين ، وترسخ فيها قيم حب العمل والتحكم في الوقت . والأهم من ذلك ، أنه لم يع ضرورية أن تمتد هذه الثورة الثقافية إلى مجال فيه الدين ، بما يهدد الطريق أمام إحياء حركة الإصلاح الديني التي انطلقت قبل أن تحقق أهدافها . والواقع أن قصور الناصرية عن تحقيق ثورة ثقافية ، ولا سيما في مجال فيه الدين ، قد أضاع على المصريين والعرب فرصة تاريخية نادرة ، وذلك لأن عبد الناصر كان قادراً ، بما تمتع به من تأييد شعبي واسع ، على تقرير مثل هذه الخطوة ، علماً بأنه كان معجباً - كما بدا ذلك في كتاباته - بمحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي . وكان ، في موقفه من علاقة العروبة بالإسلام ، أقرب إلى ساطع الحمص منه إلى ميشيل عفلق ، وبقى خطابه نزاعاً إلى روحنة الدين ونجيب الخلط بين المجالين السياسي والديني . وقد حال بقاء الناصرية حذرة تجاه المسألة الثقافية ، وذلك نتيجة تحسبها من ردات فعل القوى التقليدية في المجتمع وداخل المؤسسة الدينية الرسمية وفي أوساط الإسلام السياسي المنافس ، حال دون ترسيخ قيم الحداثة في المجتمع وأفق التحديثات التي طرأت على البنيان

د . رفعت السعيد





الشيخ محمد عبد

قطع عبد الناصر تجربة كفاحه عن الظروف التي سبقتها.. كان سببا رئيسيا من أسباب تعثر مشروعه الوطنى

وقواها الوطنية، بحيث اجتازت سلبيات النظام السياسى المصرى، المقتد إلى التعددية بالحدود المصرية لتجد لنفسها مرتعا خصباً فى الأقطار العربية الأخرى.

والآن، وبعد أن فككت الناصرية، كتيار سياسى وفكرى، إلى مكوناتها الرئيسية واستعرضت بصورة خاطفة ما لها وما عليها، سأحاول أن أسائل هذه المكونات فى ضوء معطيات الواقع الذى نعيشه اليوم بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما على رحيل جمال عبد الناصر لكننى، وقبل أن أفعل ذلك، أود لفت الانتباه إلى أن الناصرية، التى التزمت التجريبية، لم تبق فى الواقع جامدة، بل دفعتها تجربتها نفسها إلى تجاوز بعض ثغراتها وإلى ممارسة أسلوب النقد الذاتى، ولا سيما بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧.

فصدمة الانفصال فرضت على عبد الناصر إعادة النظر فى الموقف من الوحدة وجعلته يتلمس العقبات الموضوعية التى تعترض طريقها، حيث اعتبر، فى «الميثاق»، بأن الوحدة لا يمكن أن تكون فرضاً، وأنها ليست صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها، وأن الدعوة السلمية هى المقدمة لها، وأن أى وحدة جزئية تمثل إرادة شعبين أو أكثر هى خطوة على طريقها، متسداً على أن: «الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل (وأن) تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية ملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية».

وفى إطار المراجعة النقدية التى أجراها بعد هزيمة حزيران، تبنى عبد الناصر مفهوم الثورة المفتوحة التى كانت تعنى اللجوء إلى

الحداثة من هذه الاشتراكية التى تم تبنيها. وقد ترك ذلك القصور المتعدد الجوانب، الذى عانت منه الناصرية فى سعيها إلى بناء دولة حديثة فى مصر، ترك تأثيره السلبى على الشق الثانى من مشروع الناصرية، والخاص بتوحيد العرب وجعلهم كتلة مندمجة ومؤثرة فى العالم.

وفى هذا الصدد، لا بد من الإقرار بأن عبد الناصر - وإلى جانب الانجاز التاريخى العظيم الذى ساهم فى صنعه والمتمثل فى دولة الوحدة بين مصر وسوريا - قد رسم فى ميدان العمل القومى العربى خطوطاً لن يستقيم أى عمل وحدوى عربى خارج إطارها، أولها ضمان انفتاح مصر على العروبة ونقلها، على حد تعبير محمد حسنين هيكل، إلى الكيان والطموح والوجود العربى كجزء لا يتجزأ منه، وثانيها النظر إلى الوحدة بوصفها شرطاً أساسياً لنهوض العرب، وثالثها التأكيد على أن العرب أقوياء، لكن الكارثة تتمثل فى أنهم لا يدركون مدى قوتهم ومصادر هذه القوة، المتجسدة - فى نظره - فى ترابط الشعوب العربية بروابط مادية ومعنوية، وفى موقع الأرض العربية الاستراتيجية المهم.

وفى أهمية البترول العربى، ورابعها التقدير بأن المعركة من أجل فلسطين قد وحدت مصير شعوب العرب جعلت المنطقة العربية كلاً واحداً. ومع أن مصر الناصرية قد دفعت غالباً ثمن عروبتها، لكن تجربتها فى ميدان العمل الوحدوى العربى لم تثمر - كما يلحظ رفعت السعيد فى تأملاته فى الناصرية - الثمرة التى تليق بكل التضحيات التى قدمتها، وذلك لأن الناصرية - وعلى الرغم من صحة توجهها نحو العروبة - أخطأت فى توجهها نحو الجماهير العربية

السبيرة التى أفضت إلى نزاع السياسة وإبعاد جسور الشعب عن الاهتمام بالشأن السياسى.

ومرة أخرى لم يكن هذا المآل بعيداً عن الموقف الذى اتخذ من مكون آخر من مكونات لناصرية، ألا وهو الحرية. فقد تعامل عبد الناصر، على المستوى النظرى، مع الحرية، سعدتها، أى بوصفها حرية للوطن وحرية للمواطن، أى ان، لكنه، فى الممارسة العملية، جعل حرية الوطن - التى وسع دالاتها لتشمل حرته فى السيطرة على ثرواته - جعلها على حساب حرية المواطن، وهو قصور ارتبط، من جهة، بالتركيز على المضمون الاجتماعى للديمقراطية على حساب مضمونها السياسى، ومن الجهة الأخرى، بالموقف الذى تنهه عبد الناصر من جدلية العلاقة بين الداخل والخارج. فالقوى الخارجية المعارضة للأمة، ممثلة فى الاستعمار والصهيونية، ظلت فى الخطاب الناصرى - وكما تلحظ مارلين نصر فى كتابها عن التصور القومى العربى فى فكر جمال عبد الناصر - أكثر حسماً بالنسبة لمستقبل هذه الأمة من العقبات الداخلية والعوائق الاجتماعية - التاريخية. بحيث لم يدرك ذلك الخطاب حقيقة أن الخارجى لا يفعل فعله إلا بقدر ضعف الداخلى وتخلفه.

حقاً، لقد وعى عبد الناصر الآثار الخطيرة التى ستنتج عن ديمومة التخلّف، وكان وعيه ذلك واحداً من أبرز العوامل التى دفعته إلى تنى الاشتراكية، لكنه، فى الواقع، قصر هذه الاشتراكية، الهادفة إلى ضمان «الكفاسة والعدل» على التنظيم الاقتصادى وحده. من الصحيح أن الإجراءات التى ارتبطت بها، مثل التأميم والإصلاح الزراعى والسير على طريق التصنيع الثقيل، قد وفرت للعمل والفلاحين مكاسب اجتماعية عديدة ورفعت مستوى معيشة المصريين وحففت من حدة الاستغلال وضمنت حداً معقولاً من الكفافية، إلا أن هذه الإجراءات، التى اتخذت فى غياب الحريات السياسية واقتدار الرقابة الشعبية والمحاسبة وفى ظل تسلط البيروقراطية، راحت تفقد فاعليتها مع الوقت وتحولت إلى حاضنة لنمو فئات اجتماعية جديدة اغتنت على حساب غالبية الشعب. والأخطر من ذلك، أن تلك النظرة الاقتصادية للاشتراكية قد أحلت إشكالية التنسبة، بمفهومها الضيق، محل إشكالية التنمية، وطمسّت كل الأبعاد التنافسية لمسألة التخلّف، بحيث أصبح من المشروع التساؤل - كما فعل ياسين الحافظ - عما إذا لم يكن تحرير المرأة وعلمنة السياسة والتعليم أكثر فاعلية للسير على طريق

• انجازات عبد الناصر التاريخية غطت على أخطائه وجعلت شبانا ولدوا بعد رحيله يتماهون مع شخصيته وقيمه وبرنامجه السياسي

النقد والنقد الذاتي وقول الحقيقة للشعب ومحاسبة المسؤولين عن « الانحرافات والأخطاء » السابقة. ومع أنه لم يذهب، في الميدان السياسي، إلى حد الدعوة إلى التعددية الحزبية والعمل الجبهوي، وبقي ينظر إلى الحزب الواحد، مثلاً في « الاتحاد الاشتراكي العربي »، بوصفه الصيغة الوحيدة لتجسيد « وحدة قوى الشعب العامل »، إلا أنه صار يشدد على أن بناء الدولة الحديثة لا يمكن أن يتم إلا على قاعدة الديمقراطية، وأن حماية الثورة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل سيادة القانون. فبيان الثلاثين من مارس ١٩٦٨، تجاوز التمييز القديم الذي أقيم بين « ديمقراطية سليمة » و « ديمقراطية مزيفة »، وأكد أن على الدستور الجديد أن ينص على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية وأن يوفر كل الضمانات للحرية الشخصية والأمن لجميع المواطنين، وأن يضمن حصانة القضاء، ويكفل حق التقاضي، ذلك أن القضاء « هو الميزان الذي يحقق العدل ».

هل كان عبد الناصر قادراً، لو تأخر رحيله المبكر لعقد أو لعقدين، على تعميق هذه المراجعة النقدية ووضع الناصرية عن سكة جديدة تجنبها الأخطاء التي وقعت فيها؟ إن من المستحيل بالطبع على أحد أن يجيب الآن على سؤال كهذا، إلا أن السؤال نفسه يظل، في الواقع، مطروحاً على كل أولئك الذين يتماهون، بهذا الشكل أم ذلك، مع تراث الناصرية في ضوء حقائق العصر الذي نعيشه.

وهنا سأسمح لنفسي بأن أطرح عدداً من الأسئلة والاجتهادات : لقد كان مفهوم الثورة واحداً من أبرز مكونات الناصرية، فهل هذا المفهوم لا يزال فاعلاً في واقع اليوم؟

جوابي هو نعم، ولكن شرط أن ننقل دائرة فعل هذا المفهوم من حقل السياسة، بمعناها الضيق، إلى حقل الثقافة، بمعناها الواسع، بحيث تظاول الثورة طرائق التفكير وأنماط السلوك ومناهج التعليم وفهم الدين والنظرة إلى العمل والموقف من المرأة والتعامل مع الغير المختلف... إلخ، فما نحن في حاجة إليه اليوم هو استكمال الثورة الثقافية الخداثية التي أطلق رواد النهضة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين شرارتها الأولى، والتي لم تجدد من بعدهم من

يستكملها، حيث أن الاستعمار الأوروبي، الذي سيطر على بلداننا وقصر خطواته التحديثية البرانية على الميادين التي تضمن له مصالحه، لم يكن معنياً بنشر القيم التي تنقل مجتمعاتنا من التقليد إلى الحداثة الجوانية، بينما لم يمتلك التجار والملاك العقاريون الذين وقفوا على رأس الحركة الاستقلالية الجرأة الكافية للذهاب بعيداً على طريق قد تشكل تهديداً للعلاقات التقليدية التي كانت تضمن مصالحهم الطبقية واستمرار هيمنتهم الاجتماعية، فاكثفوا بتبني بعض إجراءات تحديثية طاولت البناء السياسي للدولة دون غيره، في حين أن القوى القومية الممثلة للفئات الاجتماعية الوسطى التي صعدت إلى السلطة في مرحلة ما بعد الاستقلال، ومن بينها الناصرية، لم تدرك أهمية إنجاز هذه المهمة، التي بقيت بالتالي مطروحة على جدول أعمال قوى التغيير العربي.

أما مفهوم الحرية، بوصفها مكوناً رئيسياً آخر من مكونات الناصرية، فينبغي إعادة بنائه على قاعدة التفاعل الجدلي بين حرية المواطن وحرية الوطن ودون تغليب للواحدة على الأخرى، وذلك من منطلق أن المواطن الحر الذي يتمتع بحقوقه ويشعر بكرامته هو أفضل ضمانة لحماية الوطن من كل الأخطار الخارجية التي تتهدده، كما أن الوطن الحر هو وحده القادر على تلبية حاجات مواطنيه وضمان حياة مزدهرة لهم.

وبخصوص مفهوم الديمقراطية، أعتقد أنه بات من اللازم تجاوز الفصل الاعباطي الذي أقيم بين ديمقراطية اجتماعية وديمقراطية سياسية، والتعامل مع الديمقراطية بوصفها قيمة إنسانية متعددة ومتداخلة المضامين : السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وإذا كان من الطبيعي اليوم، وفي ضوء تجربة الناصرية، إبراز المضمون السياسي للديمقراطية، إلا أنه ينبغي تجنب أن يكون ذلك على حساب مضامينها الأخرى المتداخلة.

ومن مفهوم الديمقراطية أنتقل إلى مفهوم الاشتراكية فأقول إن إعادة النظر في هذا المفهوم، في ضوء تجاربنا وتجارب الشعوب الأخرى، يجب أن تنطلق من التعامل مع الاشتراكية بوصفها مشروعاً لتطوير الحداثة المجتمعية بجميع أبعادها، ونتاجاً لضرورة تحويلية طويلة تهدف إلى تجاوز الرأسمالية تجاوزاً جذلياً من داخلها، وذلك عبر تعميق مضامين الديمقراطية كافة، بصورة تراكمية الأمر الذي يعني بأن نجاحنا، كعرب، في تجميع شروط الحداثة هو الذي سيضعنا على طريق الاشتراكية.

وببقى، أخيراً، مفهوم الوحدة، الذي بدأ عبد

الناصر نفسه عملية إعادة النظر فيه، بعد صدمة الانفصال، وسعى إلى عقلنته، وفي اتجاه إغناء عملية إعادة النظر تلك، قد يكون من الضروري تجاوز النظرة القومية التقليدية التي لا ترى في الوحدة العربية سوى شكل واحد هو شكل الدولة العربية الواحدة، واعتبار أن الوحدة قد تعني شكلاً من أشكال الاتحاد العربي الذي يحترم الكيانات القطرية ولا يحتاج إلى « بلد قاعدة » أو دولة قائمة، وتعميم الفكرة بأن الوصول إلى هذا الشكل من الاتحاد يقتضي تعظيم شأن المصالح المشتركة وإبراز المنافع الاقتصادية المتبادلة التي سيجنبها العرب جميعاً منه، كما يتطلب زيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي، كي لا يبقى تحقيق هذا الهدف، الذي أصبح يتمتع بأهمية مصيرية في عالم اليوم، متوقفاً على إرادة الحكام العرب وأمزجهم المتقلبة.

وختاماً، فقد اعتقد جمال عبد الناصر، في سعيه إلى نقل مصر من التخلف إلى التقدم ونقل العرب من التجزئة إلى الوحدة، اعتقد بأن عليه أن يقطع مع تجربة الكفاح الذي سبقه وأن يبدأ تجربته الثورية من نقطة الصفر، فكانت تلك القطيعة، في ظني، سبباً رئيساً من الأسباب التي جعلت مشروعه يتعثر، ولهذا، ولكي لا يظل تاريخنا العربي تاريخ انقطاعات تكثر وبدايات تتكرر ولكي يصبح في وسع قوى المستقبل العربي أن تحقق المراكمة النضالية اللازمة للتغيير، سيكون عليها أن تسعى إلى تمثيل كل خبرات التجارب الثورية السابقة والبناء على مكتسباتها، وبهذا المعنى، هل يعود هناك ما يحول دون أن يفتح الماركسي العربي على الناصرية؟

المراجع

جمال عبد الناصر - فلسفة الثورة، القاهرة، مطابع دار التعاون، الميثاق، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات، القاهرة وزارة الإرشاد القومي - مصلحة الاستعلامات (١٩٦٢)، وثائق خطب وأحاديث وتصريحات، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٣.

-مارلين نصر : التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، نشأة وتطور الفكر الناصري، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

-رفعت السعيد: تأملات في الناصرية، دمشق، دار المدى، ٢٠٠٠ (الطبعة الثالثة) NASSER - 25 ans, in Peuples mediterraneens', Paris, n 74-75, janvier-juin 1996.

سنحاول في هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات.

نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته. فمن وجد في إعمال العقل شططا أو تقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.

د. رفعت السعيد

شيء اسمه الماركسلامية!!

«مسلمين علي مضض» ثم وجدوا المخرج المناسب..

طه حسين والاستاذ الامام محمد عبده ..
الشيخ علي عبد الرازق

ويقول المؤلف «في الراقع أن طه حسين المذكور (!) لم يكن صدى وبالع طعم وحسب، بل كان متأثراً بضاح أوجده من قبل الشيخ محمد عبده». ثم «الشيخ علي عبد الرازق» [ص ٢٨]

أما ما يقوله هؤلاء الثلاثة وعلى رأسهم الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية فهو بالنص:

«نوع من التضييل الفكرى بقى موجوداً وسيطراً على أذهان كثير من المثقفين الذين يضيقون بالإسلام ذى التكاليف والنواهي ذرعاً، وهم في نفس الوقت لا يستسيغون لسبب أو لآخر أن يتهموا بالتحلل من إسلامهم» .. «يتظاهرون بإسلام زينة لهم الشيطان، فأضلهم وأضل بهم كثيراً عن سواء السبيل»

وهو يصفهم بأنهم «مفكرون محسوبون على الإسلام والمسلمين» [ص ٣٠]

ثم يعود المؤلف إلى نظرية المؤامرة «والآن لنا أن نتساءل: هل كان ظهور هذه الافكار وفي مصر بالذات، وفي نفس الفترة تقريباً نوعاً من المصادفة، أم أنه كان ضمن خطة معدة مسبقاً؟»

«ثم هل كان أمثال الشيخ محمد عبده وطه حسين وعلى عبد الرازق وأتباعهم ومؤيدوهم من واضعى هذه الخطة؟ أم إنهم تم استغلالهم بسبب أفكارهم هذه، لدفع خطة محاربة الاسلام من قبل خصومه خطوات كبيرة إلى الأمام؟» ثم يقول: «وبصراحة أوضح هل كان هؤلاء وأتباعهم هم خصوم الإسلام الذين يحاربون من خلال الساحة الإسلامية نفسها وهم من رموزها ومن لابسى جلبابها؟»

.. يحاول المؤلف أن يتملص من الإجابة مدعياً أنه لا يتهم مسلماً بكفر إلا عن بينة.. لكنه يمضى وعبر صفحات كثيرة ومملة من

وبعض مثقفينهم بخاصة - أدوات لهذه الحرب، قصدوا ذلك أم لم يقصدوه» [ص ١٩]. ومن هذا المنطلق اتخذ المؤلف من «الثقافة» و «العقل» والقائلين بهما هدفاً غير مبرر، لأنه غير منطقي.

فالأمر عند المؤلف هو مجرد مؤامره تحاول «إتسان الاسلام من الداخل. من الساحة الإسلامية نفسها. من المسلمين أنفسهم من مثقفينهم» .. «إذ تتلقى النهضة الإسلامية أفكارها واتجاهاتها الفنية عن الثقافة الغربية وخاصة عن طريق مصر» ثم «هذه الأفكار الفنية لا تقتصر على أشياء الحياة الفكرية الجديدة التى يعودها الشباب المسلم شيئاً فشيئاً، بل إنها تمس أيضاً وبطريقة غامضة، ما يتصل بالفكر وما يتصل بالنفس، وفي كلمة واحدة ما يتصل بالحياة الروحية» [ص ٢١]. إنها نظرية المؤامرة التى يتشبث بها المؤلف عبر صفحاته الألف. وبرغم أن الكتاب فى مجمله موجه ضد المفكر د. محمد شحرور الا أنه يصمم على أن مصر المؤامرة هو مصر.. والمثقفون المصريون أساساً.

ويوجه المؤلف اتهامه الأساسى إلى عدد من المثقفين ورجال الدين المصريين .. فمن هم...؟

يقول المؤلف «أتهم الذين إستغلوا عملية الاستشراق كأبشع ما يستغل عمل راق نبيل، فلبسوا عبااءتها ليحاربوا الاسلام مختبئين مستترين، فدنسوا العبائة التى استخروا بها وجعلوا الناس منها فى ريبة وحذر بالغين» ويواصل المؤلف عريضة اتهامه «أتهم بعض بعض مثقفينا الذين كانوا - فى ما أظنهم - مسلمين على مضض، إذ بلعوا الطعم الذى ألقى لهم من كم العسبائة وظنوا أنهم وجدوا المخرج المناسب لمضضهم»

ثم يقدم نماذجاً لهؤلاء الذين كانوا

خلال جولة فى شوارع دمشق لفت الزميل الاستاذ عبد الغفار شكر نظرى إلى كتاب يتصدر إحدى المكتبات.. أغرانى أو بالدقة أغوانى بشرائه، دفعت فيه ثمننا باهظاً وندمت على ما فعلت، وقرأته بإمعان فندمت على ما أضعت من جهد ووقت، فالكاتب يستند فى مناقشاته إلى أسلوب «غليظ» فى الحوار يستند إلى حيل شكلية بصورها على أنها منطق، وإلى إلحاح وتهرمات بصورها على أنها نقد، وإلى تفكير نصى جامد كالحجر الصلد يصوره على أنه صحيح الدين.

الكاتب: المحامى محمد صياح المعراوى.

الكتاب: الماركسلامية والقرآن.

الباحثون عن عمامه لدارون وماركس وزوجة النعمان .

قراءة فى دعوى المعاصرة.

ونعلى لو تأملت هذا العنوان وأعملت فيه بعض من عقل لكفبت نفسى شر مجاهدة قراءة هذا الكتاب المتضخم عن عمد (١٠١٤ صفحة، نعم، ألف وأربعة عشرة صفحة) والمجلد عن عمد تجلداً يشبه تجليد المصحف.. لكننى فعلتها «وذنبى على حنبى».

وبدا المؤلف بتفسير مصطلحاته، «الماركسلامية» هى الظاهرة التى بدأت تتسرب إلى الساحة الفكرية من خلال طروحات ماركسيين عرب يسعون إلى تسويق الماركسية بعباءة إسلامية.

ويبدأ المؤلف كتابه بفصل عنوانه «الإسلام فى مواجهة الباطل» .. والإسلام هو ما يقول به ساداته والباطل هو ما يقول به مخالفوه، أو بالدقة من خالفهم هو فى رأى أو الفهم والسوءف.

وهو يقول فى صراحة مثيرة للدهشة إن أحضر وسائل محاربة الإسلام هى «الوسيلة التى تتخذ من الثقافة والعلم ساتراً تختفى وراءه، وتعتمد بداهة لجعل بعض المسلمين -

كتابيه لينسج أدله اتهام تنهم الشيخ محمد عبده بأنه مجرد صنعية للاحتلال الانجليزى.. ومضى المؤلف ليطلعنا جميعاً متهماً إيانا بالمروق، وبالخضوع للنمط الغربى، وبأننا مسلمون - أو حتى كنا مسلمين - على مضض حتى وجدنا مخرجاً من هذا المضض .. نحن جميعاً من الشيخ محمد عبده حتى حسن حنفى ونصر حامد أبو زيد .. فى نظر المؤلف « مسلمون على مضض يعبشون فى بيئة ذات طابع إسلامى - كانت لديهم الرغبة فى الانعتاق من هذه البيئة .. فوجدوا فى ادعاء السنيح النيكارتى ، وفى ارتداء عباءة الحداثة والمعاصرة، م يتيح لهم إكساء رغباتهم، وبالتالى إكساء الحياة الغربية عباءة الإسلام، والجهر بعد ذلك بأنهم هم الذين وقّعوا على جوهر الإسلام وحقيقة» (ص ٢٣)

ثم .. «إلا أن جهودهم فشلت، ولم تؤد محاولاتهم كلها إلى أية نتيجة، فبالإسلام باق، كما أراد له الله أن يبقى، ينس الشيطان من تغييره تحت شعار تطويره أو له يياس» (ص ٢٥).

ثم يعود المؤلف إلى نظرية الزامرة المصرية على الدين وسأل هل المخططون على غباء يمنعهم من التفكير السليم؟

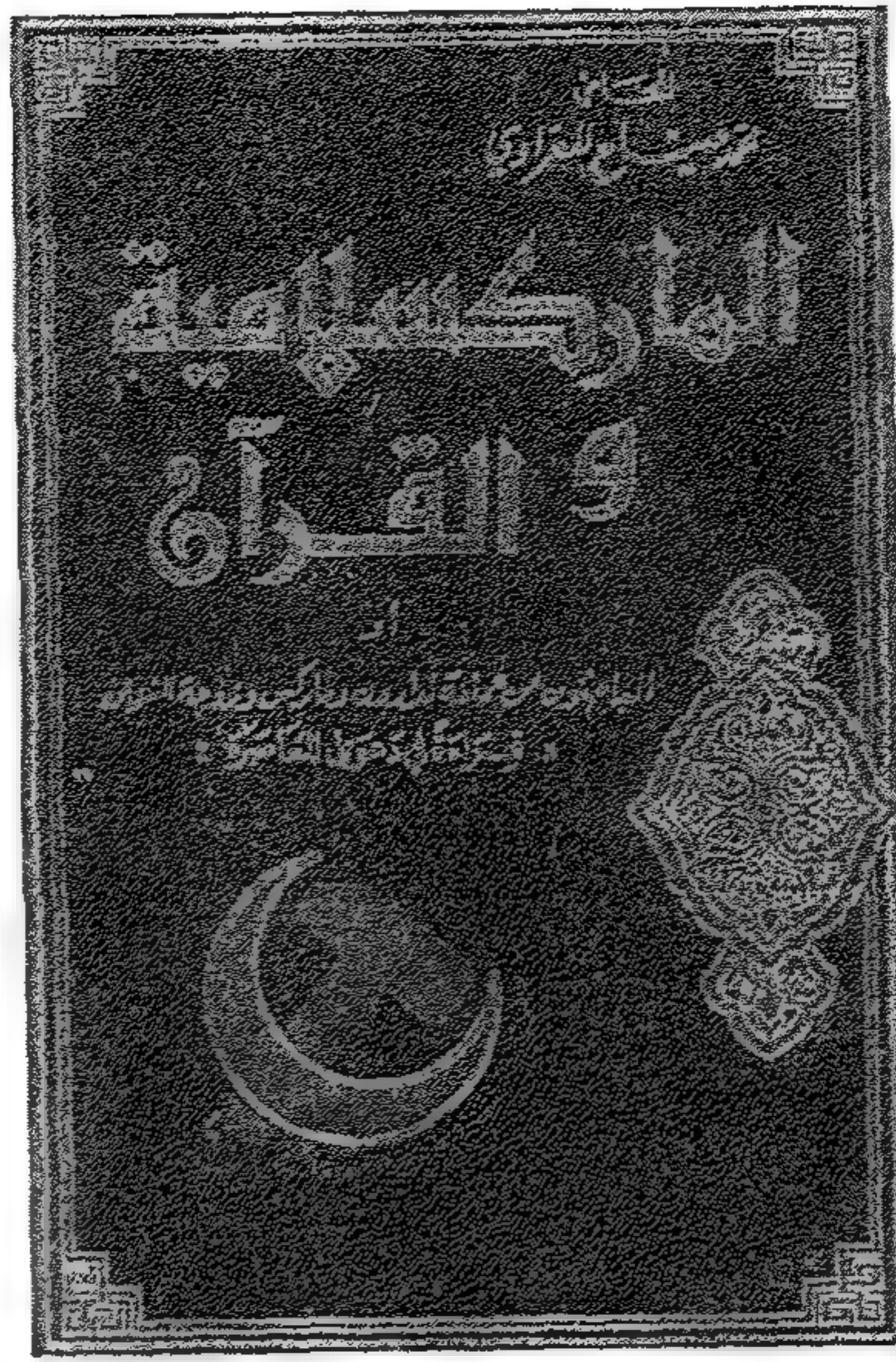
أبدأ ففهم علماء وفلاسفة ومثقفون. إذن ما السبب؟

السبب بسيط.. بسيط.. بسيط يعرفه المؤمن ويضمن إلى النتيجة فالمعركة بالنسبة إليه محسومة سلفاً «قال رب بما أغويتني لأزينن لهم فى الأرض ولأغوينهم أجمعين» فهل اتضحت صورة المعركة؟ فى جانب الله وجنوده، وفى جانب إبليس وجنوده، ووسيلة إبليس فى المعركة إلى يوم الدين هي: «لأغوينهم أجمعين» (ص ٢٨).

هكذا وببساطة.. كل هذه المسيرة من المثقفين من محمد عبده وحتى الآن كلهم - إن أعملوا العقل ورفضوا النقل - فهم جنود إبليس..

وهو ينمى على هذا الرغيب كلهم أنهم «ما أعلنوا يوماً أنهم كفيرة وملحدون.. لكن وسيلتهم فى المعركة مكر، وفننة وحيلة رده.. ونالعب بالعقول والنقول، وتحريف للحقائق وتزييف

تم فكشف المؤلف الغطاء عن جوهر الفكرة التى قد أدته إلى هذه الاتهامات.. «عندما يكون الإنسان غلبت عليه مسلمات فهذا يعنى أن تدفع تحت لعسى بالنسبة إلى العقلية البحتة، أو بالنسبة إلى التجريبى الحسى أصل يقس به العلى لى ويرى ما نقل الله من نصوص الروحى.. فن صبح الوزن والقياس



أخذ بالنص.. وإلا لجأ إلى التأويل» ونلاحظ أن أول من قال بضرورة التأويل حتى يتعاش المسلم مع إسلامه ومع مستحدثات العلم والعصر.. هو جمال الدين الأفغانى.. وهكذا تمتد سلسلة الاتهام لتشمل أيضاً «الأفغانى».

والسبب فى اتهامه للعلمانيين «أن العلمانى ينطلق من عقيدة تكونت لديه بعد افتتاحه بالفلسفة ومساهايتها وبعد النظر إلى العقل على أنه ميزان الترجيح بين الخطأ والصواب» (ص ٦٦).

الفلسفة فتنة ومساهايات.. والنظر إلى العقل على أنه ميزان الترجيح بين الخطأ والصواب.. جريمة فأى ميزان للترجيح يريد المؤلف؟

والمؤلف يرفض ويشكل قطعى أى تجاوب مع الواقع، أو حتى أى التفات إليه، أو حتى تفسير النص ليتلاءم مع الواقع، وربما مبدأ محاولته تفسير النص فهو يقول «وهكذا آيات كثيرة أناطت بالنبي (صلى الله عليه وسلم) من جهة البيان دون سواه» وأيه محاولة من جانب الإنسان للتفسير أو التوضيح أو بيان ما هو المقصود «تعنى أننا أصبحنا أمام حالة فراغ تبينى. وفى هذا ما فيه من الخطورة على النص، حيث يصبح إما نصاً عاماً لا بيان له، أو نصاً مفتوحاً لكل إنسان أن يبينه على هواه، ويدعى فهمه وفق الغرض والمصلحة، مما يفتح باب العبث بالنص ودلالاته على مصراعيه» (ص ٩٨٩). ولست أدري إذا ما كان البيان غير مفترض من جانب البشر.. فلماذا يحاول المؤلف نفسه أن يقوم بالبيان؟!

وهو يرفض أية محاولة لفهم النص وفق الظروف المرحلية وللتفسير التاريخى « وهذا

منهج يحول الغرض الأساسى للإسلام من إقامة مجتمع وفق نظام موحد بقواعده وأسس من الله عز وجل إلى مجتمع تبنيه وتقيم نظامه الظروف المرحلية، ووفق الشروط التى تميلها حركة التاريخ. أى أنه منهج ينحرف بالإسلام إلى أن تصبح مهمته إعطاء الغطاء الشرعى لعلاقات أنشأتها الظروف المرحلية وفق مصالح وحاجات هذه المرحلة أو تلك، أو بمعنى آخر اختراع إسلام اجتماعى نتيجة العلاقات الاجتماعية فى كل زمن وكل عصر من العصور. وهذا لعمري، إما أنه فهم سقيم للإسلام، أو أنه محاولة للتخلص من الإسلام بدعوى المرحلية والتفسير التاريخى» (ص ٩٩٠).

.. إنها أفكار شكرى مصطفى صاحب التنظيم الأكثر تطرفاً من بين المتطرفين المتأسلمين.. تنظيم «التكفير والهجرة» الذى انتهى به الأمر إلى تكفير الحاكم والمحكومين جميعاً

وماذا يريد الأستاذ محمد صباح المعراوى أن يقول؟

باختصار هو يريد أن يقول ما قاله غلاة المتأسلمين «يعود الإسلام غربياً كما بدأ». ويفسرونها على أنها عودة ليتطابق الحاضر مع ما كان منذ أكثر من أربعة عشر قرناً حرفاً بحرف وشبراً بشبر. إنه تطابق متطابق يتجاهل كل ما مر بالإنسانية عبر كل هذه السنين والقرون من منغيرات سياسية وجغرافية واقتصادية واجتماعية.. ثم يكفرون كل من يقول بغير ذلك.. ناسين أن الإسلام جاء صالحاً لكل زمان ومكان.. أى متوافقاً مع الواقع فى كل زمان ومكان.. ولن يكون ذلك ممكناً بغير التوافق مع كل جديد وبغير التأويل وهو ما يعتبره المؤلف كفراً.

على أية حال.. اشترت الكتاب وأجهدت نفسى عبر محاولاته أليانسة والبانسة فى تفسير مالا يفسر، وتأكيده مالا يمكن أن يقنع أحداً.. أقصد أى أحد عاقل ورشيد ويستخدم العقل ولو بأقل قدر.. ومنه لله الصديق عبد الغفار شكر، إذ أغرانى بشراء ما لا يستحق الشراء.

أما المؤلف فإبنى أغيظه وأؤكد له أننا فعلاً جيل من المثقفين من تلاميذ الطهطاوى والأفغانى ومحمد عبده وطه حسين وعلى عبد الرازق.. وكل من يكرههم.. ويعتبرهم إنهم كانوا مسلمين على مضض.. وكأنه قد منح رخصة من السماء تخوله الحق فى تحديد من تقبل الإسلام على مضض ومن تقبله على الرحب والسعة.

٢- حرب اليونان



علينا أن نساعد

من ردوا على

سياتل و دافوس

د. سمير

حنا

صادق

تعتد الرأسمالية الأمريكية المتوحشة في تحقيق أغراضها من التمداد في لوى عنق التاريخ، على جهازين أساسيين، للاستمرار في نهب شعبيها وشعوب العالم لأطول فترة ممكنة.

أولاً: آلة حربية رهيبة تتطور يومياً بالبحث العلمي وقول بتريليونات الدولارات (الآلاف الملايين) وتسترد نفقاتها بما تنهبه من أموال الأمم التي تسيطر عليها وبما تبذره لها من حثالة إنتاجها الحربي.

ثانياً: جهاز إعلامي سرطاني ضخم تمكن من السيطرة على إعلام العديد من الدول العميلة وفرض فلسفته وثقافته بما تقوم عليه من فردية وعنق وجنس.

ولقد نجح هذا الجهاز في تشويه وعى جانب كبير من الجماهير: فهو يحدثنا بعطف عن أطفال أنجولا البؤساء متناسياً أن السبب في تعاستهم هو حركة «يونيتا» التي أنشأتها ومولتها حكومة الولايات المتحدة، والتي تعيش على تصدير الماس إلى الرأسمالية الغربية وتستورد بقيمتها المبخسة سلاحاً، وهو يكي بدموع التماسيح على بؤس أفريقيا متناسياً ما صنعه ريجان وتاتشر بها من تقبيدها بالديون المرهقة بعد ارغامها على ما سمي «إعادة هيكلة اقتصادها» ومتجاهلاً للتدخل المستمر في قتل القادة الوطنيين المخلصين (هل تذكرون لومومبا؟) وتعيين قادة مجرمين فاسدين محلهم (هل تذكرن موبوتو؟).

ومن حوادث التاريخ الحديث التي «يعتسها» جهاز الاعلام الأمريكي، ما صنعه هذه الطبقة المتوحشة في اليونان بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد وصف ناعوم تشومسكي في كتاب رابع * هذه المرحلة من تاريخ العالم: يقول تشومسكي إن الولايات المتحدة قد قامت بأول عملية حربية بعد الحرب العالمية الثانية في اليونان في عام ١٩٤٧، فبعد انسحاب النازي دخلت بريطانيا اليونان ووضعت في الحكم العناصر الملكية والمتعاونين

وبتأييد ومساهمة من السفارة الأمريكية تم نفي الآلاف من اليونانيين، وأرسل عشرات الألوف إلى سجون خاصة على جزر معزولة حيث تم تعذيبهم ثم إعدامهم وحطمت اتحادات العمال وأخمدت حتى الاتحادات الاشتراكية (المعادية للشيوعية) وتدخلت السفارة الأمريكية بفجور لإنجاح من تريدهم من الخونة في الانتخابات.

وقد نبع الانقلاب الفاشي العسكري الذي حدث في عام ١٩٦٧ بتأييد من الولايات المتحدة من نفس الجذور.

كانت هذه المعركة في رأي تشومسكي، أول المعارك المرتبطة بسياسة أمريكا نحو بترول المنطقة، وتلتها طبعاً عملية إقام زرع إسرائيل.

ونحن لا نطالب بالمستحيل ولا ننادي بالمناطحة مع هذه القوة العاتية، ولكن علينا أن ننسب وأن نتعاون مع القوى التي بدأت في إبداء شيء من المعارضة. علينا أن نساعد من ردوا على سياتل و دافوس، وأن نتحالف مع حركة التدمير التي بدأت في الظهور في آسيا بل وفي أوروبا.

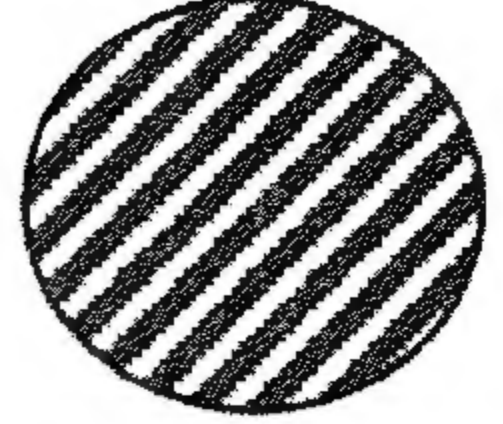
السابقين مع النازي وأخمدت حركة المقاومة اليونانية، وأعطى تشرشل توجيهها إلى القوات البريطانية في أثينا قال فيه بالنص «يجب أن تتصرفوا وكأنكم استوليتم على مدينة تسيطر عليها روح التمرد». ولقد أشعل فساد القوات البريطانية روح المقاومة، ونظراً للضعف الشديد للقوات البريطانية بعد إرهاقها بالحرب، فقد تولت الولايات المتحدة قيادة القتال ضد الحركة الوطنية اليونانية (التي قامت بالنضال ضد النازي) بينما وضعت في الحكم أمثال الملك بول والملكة فريديكا الذين تمت تربيتهم في صفوف الشبيبة الفاشية، وعينت أيضاً مافروميخاليس Mavromichalis كوزير للداخلية وهو المعروف بتعاونه مع قوات الغزو النازية.

ولم يكن إخماد التمرد عملية بسيطة، ففي الحرب التي قامت تم قتل ١٦٠.٠٠٠ (مائة وستين ألف) يوناني وتحول ٨٠٠.٠٠٠ آخرون إلى لاجئين، ووضعت السفارة الأمريكية سياسة للتخلص ممن وصفهم السفير الأمريكي ماكفي-Lincoln Mac

Veagh بأنهم: قوات تمرد اجتماعي أدت إلى نمو روح الوعي الطبقي والبروليتارية الغربية عن المجتمع-Class conscious ness and proletarianism وأن يجب التخلص منهم بلا رحمة حتى تتمكن الدولة من التأكد من «إخماد انتفاضة اللصوص» (ألا تذكركم هذه العبارة بثلاث؟).

Noam Chomsky. 'The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians' South end press, Boston, MA, 1983.

مشاغبات



الاتحاد الاشتراكي العربي للاخوان المسلمين

لا يزال الأصوليون الاسلاميون هم عقدة الديمقراطية العربية ومرضها المتوطن، والبهيم يعود الفضل في كل ما تتمتع به من ديكتاتورية وشمولية وطوارئ وخلافه من خوارق النظام العربي، الذي يصر على أن يحتفظ بتركيبته الحالية ويحرص على أن يظل واحداً من عجائب الطبيعة السياسية للقرن الحادي والعشرين، كما كان من عجائب هذه الطبيعة في القرن العشرين. صحيح أن النظام العربي ليس في حاجة إلى ذريعة لكي يواصل كراماته من الديكتاتورية إلى الشمولية ومن الطوارئ إلى القعود إلى الأبد على الكراسي لكي يدرج علينا التماسي، لأن تلك طبيعته، ولأنه هكذا خلُق، وبالذات في النصف الثاني من القرن العشرين، ولكن من الصحيح - كذلك - أن الأصوليين الاسلاميين يعطونه مبرراً إضافياً، لكي يزعم أن ناره أرحم من جنتهم، وأن طوارئه ومعشقلاته ومحاكمه العسكرية، والتصاقه - بالغراء - في كراسي الحكم، أكثر ديمقراطية، من قتال المتزمتين والمتطرفين منهم، ومن سلاسلهم وجنازيرهم ويونياتهم الحديد، ودعاوى الحسبة التي يقيمونها للتفريق بين الأزواج، وأحكام الكفر التي يقيمونها بواقع ٣٠ حكماً في الثانية، وهو ايقاع أسرع من ايقاع دقات المدافع الرشاشة، التي تعودوا أن يحسموا بها معاركهم الفكرية. من مظاهر العقدة التي يضعها الأصوليون الاسلاميون أمام منشار الديمقراطية، أنهم دفعوا فصائل سياسية لا شك في إخلاصها لقضية الديمقراطية، ومنها بعض فصائل اليسار، لتفسير تحالفاتها، ليصبح التناقض مع «الفاشية» الريفيه - التي هي الأصولية - رئيسياً، ويصبح التناقض مع التناقض مع «الفاشية» المدنية التي تحكم بالفعل، تناقضاً ثانوياً، انطلاقاً من قاعدة أن من شاف فاشية الأصوليون، تهرن عليه فاشية الحاكمين.. وقد يستسهل البعض، القول بأن الموقوف الصحيح، الذي يتوجب على الديمقراطيين

والحريصين على الديمقراطية اتخاذه، هو أن يرفضوا هذا الخيار الشرير، ويجابهوا الفاشيتين - القائمة والقادمة - لكن الله لا يكلف ديمقراطياً فوق طاقته والذي يده في الماء ليس كالذي يده في النار، وليس منطقياً أن يشيل الديمقراطي منا معزده، فيحدث له ما يشير إليه المثل الشعبي، ومع ذلك يضمن أن يشيل الفاشيه..

ومن الانصاف للذين اختاروا أن يجعلوا من التناقض مع أنظمة الحكم القائمة، تناقضاً ثانوياً، وأن يتحالفوا معه لمواجهة خطر من يسمونهم بجماعات التأسلم، أن نعترف لهم، بأنهم على حق في مخاوفهم، على الرغم من أنها تدفعهم أحياناً لبعض الشطط، بحيث تقودهم إلى دعوة استنصالية، تستهدف حذف تيار الاسلام السياسي من الخريطة السياسية العربية، وهي دعوة يصعب قبولها، ويستحيل تنفيذها، لأنه تيار أصيل من تيارات الحركة الوطنية المصرية (العربية) أثبتت كل التجارب، أن استنصاء مستحيل، بل خطر، ولا نتيجة له، إلا دفعة للتطرف وللنف.

لكن هذا الشطط، لا ينفي أن المعتدلين في التيار الاسلامي، الذين تمثلهم بالاساس جماعة الاخوان المسلمين، لم ينجزوا بعد مهمتهم الرئيسية، وهي القيام باجتهااد خلاق يسمح لهم بالبقاء على الخريطة السياسية، في إطار دولة مدنية ديمقراطية، يطمئن الجميع، على أنهم مخلصون حقاً لما يرفعونه من شعارات ديمقراطية، وأنهم لا يتعاملون مع هذه الشعارات، بمنهج ذرائعي يستهدف الوصول إلى الحكم، فإذا وصلوا إليه سكوا على الطلب، وفضوا المولد الديمقراطي، وأقاموا دولة دينية، وألغوا التعددية الحزبية، انطلاقاً من أنه لا يجوز أن يوجد إلى جوار حزب الله - الذي هو حزب الاخوان المسلمين - حزب آخر.

وحتى الآن، لا يزالون يشنون الغارة على من يصفونهم بالعالمانيين الكفرة، انطلاقاً من أن

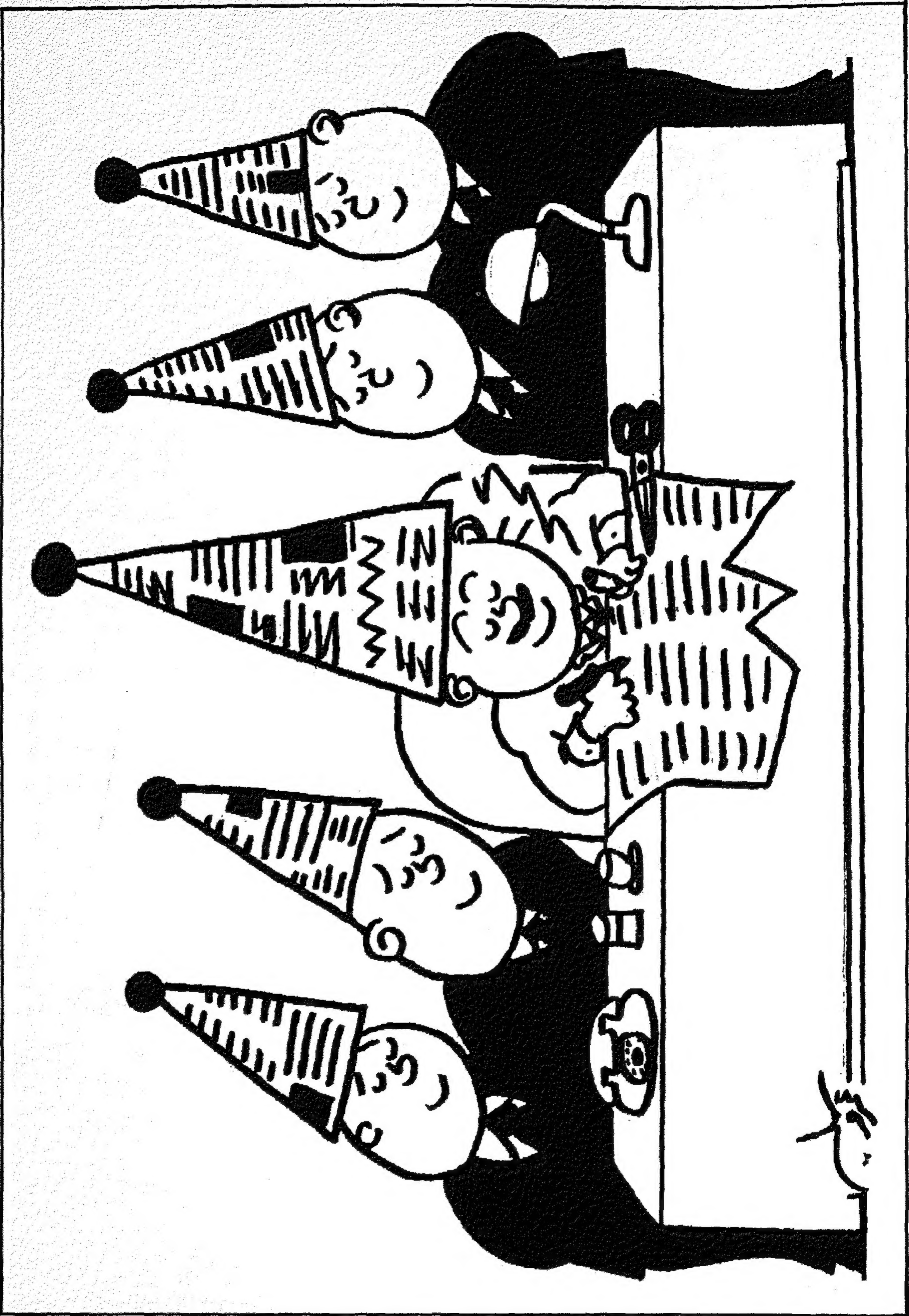
العلمانية مناقضة للدين، وهو أمر غير صحيح، أما الصحيح، فهو أن العلمانية - في مفهومها السياسي - هي حق الناس في أن يشرعوا لأنفسهم بأنفسهم بما يوافق زمانهم، من دون أن يعني هذا خروج على مقاصد الشريعة، فهي بهذا المعنى التطبيق العملي للقاعدة الديمقراطية الاصيله، التي تقول بأن الأمة مصدر السلطات، وليس لرفض الاخوان المسلمين، لمبدأ علمانية الدولة معنى إلا أنهم ينوون أن يقيموا دولة دينية..

وحتى الآن لا يزال الاخوان، يعتمدون التفسير المتطرف الذي قال به أبو الأعلى المودودي - للآيات القرآنية، التي تحكم بكفر أو فسق أو ظلم من لم يحكم بما أنزل الله، على الرغم من اختلاف الفقهاء في تفسيرها، على نحو ينتهي به في التطبيق، فضلاً عن أن الحكم بما أنزل الله عز وجل سناط ببشر يفسرون أقواله، فإن اعتماد هذا التفسير المتزمت انتهى في التطبيق، إلى رفع شعار ينتهي بالاخوان وحلفائهم، بأن التعددية الحزبية، هي التعددية التي تقوم على الالتزام بالحكم بما أنزل الله، وهو كلام لا معنى له ألا أن الاخوان يريدون بالفعل أن يعودوا بنا إلى صيغة الاتحاد الاشتراكي العربي، التي لا تزال قائمة حتى الآن، في صورة الحزب الواحد في قالب تعددي!

أما والأمر كذلك، فمن حق الذين يرفعون شعار نار الحكومة ولا جنة الاخوان، أن يرضوا بالقدر الحالي من الديكتاتورية، باعتبار أن من شاف بلاوى الاخوان، هانت عليه بلاوى الحكومة، ومن واجب الإخوان، أن يغيروا اسمهم إلى الاتحاد الاشتراكي العربي للاخوان المسلمين!

والله أعلم

صلاح عيسى





٢٥ عاماً من النضال (التجمع)